

al. Kharbūt, Yūsuf ibn 'Uthmān

Ḥaṣṣiyah 'ala sharḥ
Uṣūl al-ḥadīth

هذا مما ألفه العالم الرباني الشيخ الحاج يوسف أفندي الخربوتي
المدرس بالمدرسة المحمودية في المدينة المنورة المحمدية على
ساكنها أفضل الصلاة وأزكى التحية على شرح
أصول الحديث لداود القارصى على رسالة
البركوى شكر الله مساعيه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(الحمد لله) اختاره موافقا للمنزل على قوله الشكر لله نحسبنا للبيان
 باقتباس بدیع وقدم الحمد ليكونه مبتدأ في الحال وعاملا في قوله لله
 في الاصل اذ اصله جدا لله وهو من المصادر السادة مسد
 الافعال عدل من النصب الى الرفع ليدل على الدوام والثبات
 فرتبته التقديم حالا وما لا وليكون اقتباسا على ما مر فان قلت
 لم اخر الاسم الشريف في القرآن المنيف قلت ليتصل بالمذكور
 بعده مما يتعلق به (الذي اعز العلماء العاملين) علة لانشاء الحمد
 لاثبوتها له تعالى اذ لو كان علة له لكان المعنى ان جميع المحامد
 ثابت له تعالى لاعزازها اياهم وعدم صحته غير خفي على اهله
 ثم ان اريد من هذا الوصف بيان داعي هذا الحمد فمحمود عليه
 وان اريد مجرد توصيفه تعالى بهذا الوصف فمحمود به فن قبيل
 اجتماعهما بالجهتين ولا شك انه كمال واختيار جميل واقع على
 جهة التعظيم واعلم انه ان اريد بالعلماء علماء امة الاحابة فالقضية

فعلمية وان ار يده علماء امة الدعوة فهي ممكنة ولكن الشق الاول هو المراد لا الثاني فافهم قوله اعز العلماء بمعنى جعلهم اعزة فان قلت ان العزة المفهومة من اعز مصدر فلا يجوز تعلق الجعل به لانه امر اعتباري لا موجود ولا معدوم قلت المراد بالعزة ههنا صفة توجب العلو في الموصوف لا المصدر وهي عرض موجود فيجوز تعلق الجعل بها والحاصل انه ان اعتبر العزة مصدرا فلا يتعلق الجعل به لكونه اعتباريا وان اعتبر صفة فيجوز تعلقه به لانه عرض وهو قسم من الموجود وقسم من الموجود موجود فالعرض موجود (والمحدثين العاديين) قوله (ورفع) تفنن والا فلا خصر حذف الفعل هنا او اشارة الى دنور تبة (الحافظين) عنهم فافهم (المتصلين والمتقطعين الواقفين) منهم ولا ينبغي ما في هذه الالفاظ من براعة الاستهلال على من له ادنى مسكة في الفن (والصلاة) وهي من الله الرحمة و (على) متعلقة بالتزول اى الرحمة نازلة على (سيد الانبياء والمرسلين) عطف الخاص على العام اى افضل الانبياء والمرسلين اتفق العلماء على ان الافضل بعدهما ابو بكر الصديق فان قلت يفهم من قول ام سلمة اى المسلمين خير من ابى سلمة في الحديث المروى عنها انها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول ما امره الله انا لله وانا اليه راجعون اللهم اجرني في مصيبتى واخلف لي خيرا منها الا اخلف الله خيرا منها قالت فلما مات قلت اى المسلمين خير من ابى سلمة اول بيت هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ٣ كون ابى سلمة افضل فلا يصح الاجماع المذكور قلت ان يوسف افندى زاده قال في شرحه على مسلم في شرح هذا الحديث قال الابى وهو تجب من تنزيل قوله الا اخلف الله خيرا منها لاعتقادها انه لا خير من ابى سلمة ولم تطمع

10-14-66 1945

٣ قوله كون
ابى سلمة نائب فاعل
لقوله يفهم في اول
السؤال منه

ان يتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو خارج من
هذا العموم وتعني بقولها ومن خير من ابى سلة بالنسبة اليها
فلا يكون خيرا من ابى بكر رضى الله عنه لان الاخير في ذاته
قد لا يكون خيرا لها ويحتمل ان تعني انه خير مطلقا فالاجماع
على افضلية ابى بكر رضى الله عنه انما هو على من تأخرت وفاته
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل هو افضل ممن تقدمت
وفاته فيه خلاف فلعلها اخذت باحد القولين وقولها اول بيت
هاجر يدل على انها ارادت انه افضل مطلقا لا بالنسبة اليها
(وعلى) اعاد كلمة على ٢ ردا على الشيعة اذ جمع الاك مع الرسول
في الصلاة بكلمة على لا يجوز عندهم ويجب ترك الفصل بينه وبين
آله بها (آله) اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف
ومن له خطر بمعنى انه لا يستعمل الا فيمن هو اهل الشرف
بحسب الدين او الدنيا ويحكي الآل بمعنى الاتباع فلو حل على اهل
بيت النبي فالصلاة عليه وعلى الاصحاب لاداء حقوقهم علينا لانهم
وسائط بيننا وبين الرسول كما ان الرسول واسطة بيننا وبين الله
عز وجل ولو اراد به الاتباع يكون اقتداء به عليه الصلاة والسلام
في الدعاء للامة فان امر امته كان اجل همته ويكون حينئذ
ذكر الاصحاب المشتمل على اهل البيت تخصيصا بعد التعميم لشرفهم
(وصحبه ومقتديه اجمعين وبعد) اى بعد الحمد والصلاة
وهذا هو المشهور في هذا المقام ونظائره والحق بعد البسملة
والحمد والصلاة والمقصود منه تذكير ابتداء تأليفه بتلك الامور
التي تكون مع التبرك والتين ان الشروع غير ذاهل عنها فيريد
في التين والتبرك والفضل لان ما سبق انشآت وما سياتى اخبارات
وتحقيق كلمة بعد اغناك عنه قطع مسالك معرفتها واعراب
علم آخر عنه فلا يناسب قصد نحوها هنا (فيقول) جواب
اما المقدرة او الموهومة اولفظ الواو لقيامه مقام اما اولفظ بعد

٢ مع دلالة على
نوع استقلال والمقام
مقام التبعية سئل

لغلبة الشرطية في الظروف كما قبل (العبد الفقير الى الله الغني)
 بين الفقير والغني تقابل تضاد (داود بن محمد القارصى الحنفى
 عامله الله تعالى بلطفه الجلى والحنى لمبدأت) مقول قول لقوله
 يقول (بالبخارى الشريف رأيت المناسب بدأ رسالة في علم
 اصول الحديث قبله) اى البخارى (لانه) اى البخارى (يحتاج
 اليها) اى الى تلك الرسالة (و) الحال انى (لم اجد فى رسائل
 علم الاصول احسن من هذه) اى الرسالة الكاشة للبركوى
 (لكونها احسنها ترتيبا واعمها تحريرا) اى لكون ترتيبها احسن
 ترتيبات الرسائل وتحريرها اتم تحريرات الرسائل فى الكلام حذف
 مضاف ومعطوف فقيه ايجاز حذف (واكثرها للاصول اللازمة
 جعما) فان قلت جمع الاصول مقدم على الترتيب فلم اخره عنه
 قلت رعاية للسمع وهى واجبة عند البلغاء والمراد بالاصول القواعد
 اذا اصل جاء مرادفا للقاعدة وقوله للاصول متعلق بقوله جعما
 فان قلت لا يجوز تعاقبه به لانه مصدر والنحاة لم يجوزوا تقديم
 معموله عليه لانهم جعلوا عمله لكونه مأولا بان مع الفعل ومعموله
 لا يتقدم عليه لان ان ومدخوله كحروف كلمة شرط الترتيب فيها
 فكما لا يصح تقديم بعض حروف الكلمة على بعض لا يصح تقديم شئ
 من مدخول ان عليه قلت هو متعلق بجمعها مقدر وفسر بجمعها كقوله
 تعالى وان احد من المشركين استبحارك فقوله جعما عطف بيان
 للتمييز المحذوف تأمل والترتيب جعل كل من المجموع فى مرتبة
 والتحريز جعل الشئ حرا استعير لاختزال خلاصة واظهارها
 فان الكلام المقتصر على الخلاصة منزّه عن ذل الاشتغال
 على الزوائد فكأنه حر بالتحريز (وقد ثبت عندى بخبر الواحد انها)
 اى الى رسالة الموصوفة بالاوصاف المذكورة (للامام) وهو
 فى اللغة خشبة مخصوصة يستعملها البناء للترتيب والتسوية

ويقال على ناحية الارض وعلى ناحية الطريق كقوله تعالى
وانهما لبا امام مبين وعلى الكتاب كقوله تعالى وكل شئ احصيناه
في امام مبين ويقال على المقتدى به وهو المراد ههنا (العلامة)
من صيغ المبالغة يطلق على من جمع جميع العلوم كما هو حقه من العقلية
والتقليدية فهل يصح اطلاقه على المصنف فليحرر (والفاضل)
من الفضل بمعنى الزيادة من الباب الاول عند اكثر الاثمة وفي رواية
ابن السكيت من الباب الرابع كحذر يحذر وفيه لغة اخرى مركبة
من لغتين وهو فضل يفضل بكسر العين في الماضي وضمها في القامر
لكنه شاذ لا نظيره على ما في الصحاح (الكروامة) اي المتصف
بالافعال المدوحة اتصافا كثيرا (وحيد عصره) في العلم والعمل
(وفريد دهره) في التحقيق والتدقيق (محمد افندي) وهو اسم
العلمي عطف بيان (البركوي رحة الله تعالى عليه ولم يقع)
اي الثبوت المذكور (لى ولا للطلبة وطلبوا منى ان اشرحها)
اي تلك الرسالة (شرحا بين) صفة اقوله شرحا (مأخذها)
اي الرسالة المذكورة (وقواعد) قوله (لم تكن) صفة للقواعد
(فيها) اي في تلك الرسالة قوله (على الاختصار) متعلق بقوله
ان اشرحها قوله (من كتب الاصول) متعلق بالاختصار
(فشرعت) بسبب طلبهم (فيه) اي في الشرح (متضرعا
الى الله تعالى ان يعصمني عن الزيف) اي الميل عن الحق في بيان المراد
(والزال) اي الخطأ في حل المرام (وان يقيني من مصارع السوء)
اي من طرح القبح (في القول والعمل وان يجعله) اي الشرح
(خير عدة) اي خير زاد لشدائد الآخرة (وعناد) بفتح العين
عطف تفسير لها (اتمم به) اي بالشرح (في يوم التاد) اي
يوم القيامة (بسم الله الرحمن الرحيم افتتح) رسالته (به اقتداء
بكتاب الله تعالى وبكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم)

فانهما مبتدآن به ويجوز ان يكون معنى قوله وبتكبر رسوله وامثالا
 بحديثه المشهور في حق البسلة وهر با عما جاء به السنة المشهورة
 لتاركه من الوعيد واداء لحق شئ من النعم التي يذكرها هذه
 الرسالة استبقاء للعبادة واستيفاء للزبد (واتباعا) طريق (العلماء)
 اذا المخالفة لهم في قوة الخطأ (وتقربا) بذكره ابتداء (الى) رضا
 (الله) عز وجل (واستدامة لنعمه) الموجودة فيه لان الافتتاح
 بالبسلة شكر على النعمة الموجودة فيه والشكر يصير سببا لاستدامتها
 (واستجلابا لكرمه) الغير الواصل بعد اليه قوله (ليكون كتابه)
 متعلق بقوله افتتح فالاولى وليكون او متعلق باقتداء (مقبولا) وشريفا
 (ومباركا) وثامنا (لامقطوعا ولا ناقصا وحده) ٣ اى المصنف
 (وصلى) لسانا (على نبيه لأمري) من الاقتداء وغيره (و) لكنه
 (لم يكتبهما) اى الحمد والصلاة (لاسرعا الدخول في المقصود)
 قبل ظهور الموانع (و) للاشارة الى (جواز تركهما كتابة)
 ولا يلزم منه عدم الابتداء بهما مطلقا لقولا ولا ذلما حتى تكون
 رسالته هذه بتركهما ناقصة لجواز اثباته بهما قولا وقلبا ويجوز
 ان يكون تركه اياهما كتابة هضم لنفسه بان يتخيل ان رسالته هذه
 لم تكن كرسائل سائر المصنفين في المقبولية والمرغوبة حتى
 يكتبهما فيها ولكن هذا الجواب غير مناسب لحال المصنف لان
 في هذا الجواب اثبات الوجود للنفس والصوفيون لا يثبتون
 الوجود لها بل يحكون وجودها والمصنف منهم ولذا تركه الشارح
 (دونه) اى دون لفظ البسلة فانه لا يجوز تركه كتابة (لقوله)

عليه الصلاة والسلام بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب
 فاذا كتبتم كتابا فاكتبوه في اوله (فانه نص في عدم جواز تركه كتابة
 وما جاء به السنة المشهورة لتاركهما من الوعيد فمحمول على الترك
 لسانا وكتابة معا لا كتابة فقط فالمصنف ذكرهما لسانا وان تركهما

٣ جواب عن سؤال
 مقدر تقديره
 ان المصنف لم يكتب
 في اول هذه الرسالة
 لفظي الحمد لله
 والصلاة على نبيه
 وخالف السلف
 فيهما لانهم كتبوها
 فاجاب عنه بقوله
 وحده الخ مثله

كتابة فلا يرد عليه شيء (والباء للاستعانة في مقبولية الفعل)
 لا في حصوله وإنما حمله على الاستعانة في المقبولية لان الاستعانة
 فيها تكون بالاشياء الشريفة كاسماء الله تعالى هنا واما الاستعانة
 في الحصول فتكون ظاهرا بذات الله تعالى كما يدل عليه قوله تعالى
 وإياك نستعين (او المصاحبة) اى مصاحبة فاعل الفعل به
 اذ معنى كون الباء للمصاحبة هو تلبس فاعل الفعل بمدخولها
 لا تلبس الفعل بمدخولها فان ذلك معنى كونها صلة كما ذكرنا
 (متعلقة بأولف مؤخرا للتعظيم) اذ تقديم المتعلق على الاسم
 الشريف محل للتعظيم بخلاف التأخير (والتبرك) بالاسم الشريف
 ابتداء (والتخصيص) اذ تقديم ما حقه التأخير يفيد (والاسم)
 مأخوذ (من السمو) بكسر السين اوضحها عند البصريين من سما
 يسمو مثل غزا يغزو سموا على وزن قنوا حذف الواو اعتبارا
 ونقل سكنون الميم الى السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو
 المحذوفة همزة الوصل فجئ بالهمزة ليمكن الابتداء بها فصار
 اسما كذا في شرح الشافية (بمعنى العلو) بالضم والكسر (لغة)
 لان العرب تقول كل ما علاك فهو سماء (وعرفا اللفظ الموضوع)
 ولو فعلا او حرفا على ما افاده البيضاوى ويطلق على ما يقابل
 الصفة وعلى ما يقابل الكنية وعلى ما يقابل اللقب ذكره الفاضل
 عصام في حاشيته عليه (واصطلاحا المفرد الدال على معنى في نفسه
 غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) وضعا (والاضافة) اى اضافة
 الاسم الى اللفظة الجلالة (لامية استغراقية) اى اولف بكل اسم
 من اسمائه تعالى (ولفظه الله علم لذات الله تعالى) الواجب الوجود
 المستجمع لجميع صفاته (فاصله اله) على ما اختاره القاضى
 فحذفت الهمزة فصار لاه ثم ادخل الالف واللام للتعويض ثم ادغم
 فصار الله وقطع همزته مختص بالنداء لتحضها للتعويض

٤ والاستغراق
 قديمته في جانب
 المضاف وقد يعتبر
 في جانب المضاف
 اليه ولا يصح
 اعتباره هنا في جانب
 المضاف اليه فافهم

(بمعنى معبود أو متخير فيه أو مسكون أو مفزوع) أي نزع
إليه في كل الحوائج (أو ملجأ إليه وقيل) أصله (ولاه بمعنى
متخير فيه وقيل لاه بمعنى الارتفاع والرحن الرحيم) فإن قلت
إذا كان لفظة الجلالة علما للذات المذكور فالغائبة في ذكرهما
بعده قلت تكميل الطنابي على ما في علم المعاني (صفتان
مشبهتان) عند الجمهور والمختار عند البيضاوي أنهما ليسا
من نوع واحد فإن الرحن صفة مشبهة والرحيم اسم فاعل
(من رحم) بكسر الحاء (بعد نقله إلى رحم) بضمها (أو هما
مبالغتا رحم) عند سيبويه والزجاج وفيه نظر إذا الرحن
صفة مشبهة عندهما بخلاف الرحيم فإنه عندهما اسم فاعل
بني للبالغة لقولهم هو رحيم فلانا (والاول) أي الرحن
(ابلق) من الرحيم (باعتبار التعلق) لأن الرحن يعم المؤمن
والكافر في الدنيا بخلاف الثاني فإنه يخص المؤمن في الآخرة
(فما هما الثابت في الرحانية والرحيمية) والمستمرفيهما
(أو الرحن الرحيم للعالمين) فلا يكون الأول ابلق من الثاني باعتبار
التعلق (أو الرحن للناس) كافة (في الدنيا والرحيم للمؤمنين
في الآخرة أو الرحن لجلال الله في الدارين والرحيم لصغارها
في الدنيا) وحيث يكون الأول ابلق من الثاني كيفاً وكماً (ثم الرحمة
ثبوتها معلومة لنا) (و) لكن (كيفيتها مجهولة) عندنا (في حقها
تعالى) أي معلوم ثبوتها ومجهول كيفيتها (قطعا) أي
من جهة القطع لا الظن (عند السلف) لأنها من المتشابهات
ومذهبهم هذا (ومحمولة على الغاية وهي) الانعام (والاحسان)
فتكون صفة فعل ه (ومحمولة على الإرادة فتكون صفة ذات) (على
أنها) أي الرحمة (لغرفة القلب) أي الروح على ما جرت العادة
بذكر القلب وإرادة الروح لما بينهما من التعلق الخاص ورقة

٤ لأن زيادة البناء
تدل على زيادة
المعنى كما في قطع
وقطع

ه قوله صفة فعل
أي راجعة إليها

س

الروح صبارة عن تأثره عن حال الغير وانما حلت الرحمة على
 الغاية (ظنا) اى من جهة الظن (عند) علماء (الخلف وكذا)
 اى كالرحمة (كل صفة يستحيل) اطلاق (ظاهرها في حق تعالى)
 ولما كان اطلاق الرحمن والرحيم بالمعنى الحقيقى مستحيلا عليه
 تعالى لكون مظاهرها الحقيقى من الكيفيات النفسانية المستتبعة
 للتأثر والانفعال بين العلماء قاعدة كلية في اطلاق الالفاظ الدالة
 على صفات لا يصح كونه تعالى متصفا بها كالحياة والغضب
 والمكر والاستهزاء والرحمة ونحوها والحاصل ان لهذه الآثار
 احوالا تصدر عنها في النهاية مثلا الحياة اثره الامتناع عن
 ارتكاب القبيح والغضب اثره اىصال الضرر الى المغضوب
 عليه والرحمة اثرها الانعام الى المرحوم وغير ذلك واسماؤه تعالى
 تؤخذ باعتبار الاكثار التى لا يمتنع اطلاقها عليه تعالى اما بطريق
 المجاز المرسل او بطريق الاستعارة التمثيلية ولما توهم انه لم يخص
 الاسم الشريف بالرحمة من بين سائر الصفات اجاب عنه بقوله
 (وخص الاسم بها) اى بالرحمة من بينها (للتعليل للاستعانة)
 لان الرحمة اشبه مناسبة من سائر الصفات العلية للاستعانة كما لا يخفى
 (والائناء الى بين بين) اى بين الجلال والجمال الذى هو الرحمة
 (وغلبة الرحمة) يعنى لما فهم من اسم الجلال ككون الجلال
 مساويا للرحمة مع ان الرحمة سابقة وغالبة عليه اشار بوصف اسم
 الجلال بالرحمة الى غلبتها على الجلال قوله (ولانها) مفهوم
 مما قبله كما لا يخفى الضمير راجع الى الرحمة (المناسبة لجمال المستعين)
 اذ مما علم بالضرورة ان المستعين يطلب الرحمة والاحسان
 من الراحم (وتام بحث البسطة وكذا الجدلة والصلولة
 في شرحنا الموجز على التهذيب اعلم خطاب تام) لكل من يصلح
 الخطاب (مجاز من وجهين) الوجه الاول قوله (لانه) اى

لفظ اعلم موضوع (لواحد معين في الاصل) اذ الاصل في الخطاب ان يكون لمعين (وهنا) مستعمل (لكل واحد غير معين) فيكون مجازا مرسلًا من باب ذكر الخاص و ارادة العام ولم يذكر الوجه الثاني ٣ تأمل قوله (لعموم الافادة) اشارة الى نكتة المجاز (وهذا) اى لفظ اعلم (كاللازم قبل الامور المهمة لا يماظه) اى الطالب والسامع (عن الغفلة) عن المقصود وعما يلقى اليه من الكلام (و) حثه (وله على المعرفة واجالها) اى المعرفة (قبل التفصيل) لان المعرفة الاجمالية قبل تفصيلها اوقع في النفوس (ايها الطالب الصادق اعتقادا وفعلًا وقولًا وهو) اى الطالب المذكور (الذى يقصد بتعلمه التقرب) المنوى (الى الله عز وجل او) يقصده (الطلب لثواب الله تعالى او الخوف من عقاب الله تعالى في الآخرة) (و يعمل به) اى بما علمه او الواقعة ههنا للخلو (باداء الفرائض والواجبات) عليه (والسنن المؤكدة وترك الكبار) من الذنوب (ولا يكذب بدون مصلحة عظيمة خالصة) اى المصلحة (على قبضه) اى فبح ذلك الشيء يجوز الكذب في ثلاثة مواضع في الصلح بين اثنين وفي الحرب ومع امر أنه احترازا عن الوحشة والخصومة (وهو) اى هذا الطالب (الذى قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في) شأنه (حقه باعتبار الابتداء) اى باعتبار حاله في الابتداء (طالب العلم) في ابتداء حاله (يستغفر له كل شيء حتى الحيتان في البحر وحتى النملة في جحرها و) قال ايضا في حقه (باعتبار الانتهاء فضل العالم) العامل بعلمه (على العابد) المتفرغ للعبادة ولو كان له علم لم يجز على مقتضى علمه من نحو التعليم والتدريس والافتاء والقضاء والوعظ وتصنيف الكتب ومطالعها وهذا اولى مما يقال اى العامل بلا علم اذ حينئذ لا فضل له اصلا (كفضلي على ادناكم) مرتبة (قيد) المصنف

٣ ولعله في ضمير
نخته وهو انت
كذلك

الطالب (به) اى بالصادق (يخرج الكاذب فيها) اى
 فى الاعتقاد والفعل والقول (كاكثر طلبة زماننا) اصلح الله حالنا
 وحالهم (اذلا يجوز تعليمه) اى الكاذب فيها (لان وبالله) اى التعليم
 (يرجع الى المعلم) ان علم فسقه وكذبه فيها (وهو) اى الكاذب
 المذكور (الذى قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فى حقه باعتبار
 الابتداء لا تعلقوا الجواهر) اى العلوم الشبيهة بالجواهر
 فى المقبولية (على اعتناق) الطلبة المشبهين به (الخنازير وباعتبار
 الانتهاء اشد الناس عذابا) اى من جهة العذاب (يوم القيامة عالم
 لم ينفعه علمه) لعدم جريه على موجب علمه (وهذا) اى التوصيف
 بقوله الصادق (يؤيدانها) اى الرسالة (للفاضل البركوى) عليه
 رحمة ربنا القوي (لانه صرح فى شرح حديث الاربعين انه)
 الشأن (لا يجوز تعليم الفسقة من الطلبة الذين يحملون علومهم)
 سببا و (وسيلة للشر) والعصيان كشايخ زماننا فانهم يحملون
 سلوكهم وتسلية لهم آفة تجلب الدنيا فموذ بالله من شرور
 انفسنا (كقضاة زماننا) فانهم ذئاب فى ثياب (ان لاهل
 الحديث اصطلاحات) وعرفا مخصوصا (الاصطلاح لغة الصلح
 واصطلاحا اتفاق قوم) اى توافقههم (على استعمال لفظ فى معنى)
 بتداوله على وجه التعارف فيما بينهم فى ذلك المعنى (لكن
 لا يكون) ذلك الاستعمال (فى اصل الوضع كما ان اللغة لغة التكلم)
 قال فى ترجمة القاموس اللغة هي اصوات يعبر بها كل قوم
 عن اغراضهم (واصطلاحا ما جرى على لسان كل قوم من
 الالفاظ) وهذا قريب مما قاله مترجم القاموس (لا بد اى
 لافراق من معرفتها) اى اصطلاحاتهم (موجود) اشار به
 الى ان خبر لا محذوف (لمن اراد ان يطلع مرادهم) اى مراد
 اهل الحديث (من اطلاقهم) واصطلاحاتهم (مثل) قولهم

٦ وهو قصر
 التسعة مئة

(هذا حديث من فروع او موقوف او مقطوع او متصل او منقطع
 او نحوها) مثل هذا من سـل او معضل او نحوهما (فلما افاء
 تفرعية) على ما قبله اى اذا احتاج من اراد الاطلاع الى
 معرفتها (اشار الشارح المحقق فى شرح كلام المحدثين لعلمه)
 اى الشارح (ابن حجر العسقلانى) بفتح العين وسكون السين
 المهملتين و بفتح القاف نسبة الى بلد بساحل الشام ابن حجر
 قبل هو اقب الشارح وان كان بصيغة الكنية وذلك شائع
 ووجه توقيفه به كثره ما له وضياعه والمراد بالبحر الذهب
 والفضة و يحتمل انه كان له جواهر كثيرة فسمى به و قيل اقب
 بذلك لجودة ذهنه وصلابة رأيه بحيث يرد اعتراض كل معترض
 ولا يتصرف فيه احد من اقرانه (حيث اشار فى نخبته المشهورة
 بين الناس فى شرح كلام المحدثين الى بعض مصطلحاتهم)
 (و) لكن الشارح (لم يفصلها) اى تلك المصطلحات (ببيانها)
 (الاصطلاح المختار عندهم) (و) (الاصطلاح) (المشهور والتحقيق
 وغيرها) اى غير هذه الثلاثة (اردنا جواب لما ان فصل)
 (بعض التفصيل ببيانها وان حفظته) انت (فيكتفيك هذا)
 اى بعض التفصيل (و الا) اى وان لم تحفظه (فالفائدة
 فى التطويل) اى تطويل البيان (فاستمع لما نقول اى لما نقوله
 اولقولنا) والنأويل الثانى اولى لعدم احتياجه الى حذف الضمير
 (اعلم انه) اى الشان (لا بد لكل طالب علم قبل الشروع
 فى المقصود من معرفة ثلاثة اشياء الاول) منها (تعريف العلم ليكون
 معلوما) بتعريفه (اجالا) اى من جهة الاجال (لا) يكون ذلك
 العلم (مجهولا مطلقا) بالكلية عنده حتى يكون شروعه فيه على
 وجه البصيرة (والثانى) منها (موضوعه) والمراد به ما يبحث
 فى العلم عن عوارضه الذاتية (ليعتبر مقصوده) اى الطالب

(من سائر العلوم فيجتهده به) اى بمقصوده (لا) يجتهد
 (بما لا يعينه والثالث غرضه ليزيد جده ونشاطه ولا يضع سعيه
 وطلبه فعلم اصول الحديث علم) تعريف للمضاف اليه لا المضاف
 فلا يرد الاعتراض بلزوم الدور اراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها
 على ادراكات جزئية لانفس الاصول والقواعد المعلومة على
 ما حقق فى محله (يعرف به) قال يعرف ولم يقل يعلم فكأنه قال هو
 علم يستنبط منه ادراكات جزئية هى معرفة كل فرد فرد من
 جزئيات (احوال الحديث) بمعنى ان اى فرد يوجد منها امكنا
 ان نعرفه بذلك العلم لانها تحصل جلة بالفعل لان هذا الحصول
 يلزم منه وجودها لانهاية له وهو خلف لانه محال ٤ (والراوى
 من حيث القبول والرد) اى من حيث كونهما مقبولين
 ومردودين عند المحدثين (وموضوعه) المروى (الحديث
 والراوى من تلك الحثية) المذكورة (لان موضوع كل علم) من
 العلوم (ما) اى اصول وقواعد (يبحث فيه) المراد بالبحث هنا
 حل شئ على شئ وثباته عليه (عن اعراضه الذاتية) والمراد
 بالعرض ههنا المحمول على الشئ الخارج عنه وبالعرض الذاتى
 ما يكون منشاؤه الذات بان يلحق الشئ لذاته كالدراك للانسان
 او بواسطة امر يساويه كالضحك له بواسطة تجمعه او بواسطة
 امر اعم داخل فيه كالتحرك للانسان بواسطة كونه حيوانا
 والمراد بالبحث عن الاعراض الذاتية حلها على موضوع العلم
 او على انواعه او على اعراضه الذاتية او على انواع اعراضه
 الذاتية وتفصيلها مابين فى المطولات (بحسب الغرض وغرضه)
 اى الغرض من علم اصول الحديث (معرفة المقبول والمردود منها)
 اى من الحديث والراوى (ليعمل به) اى بالمقبول (دونه) اى
 المردود (واما علم فروع الحديث فعلم يعرف به نقل الحديث

٤ والمحال لا يتعلق
 به القدرة فان قلت
 لم لا يتعلق به قلت
 ان المحال عدم
 محض وصرف
 والعدم الصرف
 لا يتعلق به القدرة
 بخلاف الممكن فانه
 ليس بعدم صرف
 لان اصله ومنشأه
 نوره تعالى لان
 الممكن ناش منه
 بطريق التزل
 الله اعلم فلا يكون
 عدما صرفا حتى
 لا يتعلق به القدرة
 فافهم

(وموضوعه) اى موضوع علم فروع الحديث (ذات النبي عليه الصلاة والسلام من حيث انه نبي) لامن حيث انه انسان (وغرضه الفوز بسعادة الدارين ويقال) قليلا (الاول) وهو علم اصول الحديث (علم الحديث دراية) وهو المراد عند الاطلاق (ولثاني) اى لعلم فروع الحديث (علم الحديث دراية كذا قال الشيخ زكريا الانصارى فى اول شرح الفية العراقى تأمل) اشارة الى وجه الدقة والتوفيق بين المذاهب (الحديث اى جنسه) لان التعريف فى المشهور للماهية (فى اللغة بمعنى الحادث ضد القديم وهو) اى الحوادث (موجود مسبق بالعدم مطلقا) سواء كان سابقا او لاحقا (وليستعمل فى قليل الكلام وكثيره قال الله تعالى فليأتوا بحديث) اى بكلام قليلا كان او كثيرا (مثله) اى مثل القرآن (وفى اصطلاح المحدثين ولما توهم ان الحديث لم يعرف فى اصطلاح جميع المحدثين بما عرفه المصنف به فكيف يصح هذا العام اجاب عنه بقوله (اى جهورهم) ولما توهم ان الاصل فى العام ان يجرى على عمومهم فلا يخص الا بقرينة ولا قرينة ههنا اجاب عنه بقوله (لقوله بعد . وعند البعض) ولما توهم ان يقال انه لا يصح ان يكون مخصوصا اشار الى الجواب بقوله (لانه) اى الشأن (اذا قول بالعام) الذى هو قوله المحدثين (بالخاص) وهو قوله وعند البعض (يراد به) اى بالعام (ماوراء الخاص قول الرسول اى المعهود بيننا) صلى الله تعالى عليه وسلم (اذا البحث) والكلام (فيه صلى الله تعالى عليه وسلم وفعله وتقريره) ولما توهم ان هذا الحمل لا يصح لعدم وجود الاتحاد الخارجى بين الموضوع والمحمول او الموضوع من مقولة الجوهر والمحمول من مقولة العرض فلم يوجد الاتحاد بينهما وهو شرط اجاب عنه بقوله (اى حاصلها)

اى الثلاثة من القول والفعل والتقرير (مجازا) قوله (لان كل مصدر)
 اشارة الى علة مصححة للمجاز (منعدي يستعمل في معنيين في الابقاع
 حقيقة) اى من جهة الحقيقة (و) يستعمل (في الحاصل ب) سبب
 (الابقاع مجازا) بعلاقة اللازمة (فاحفظه) قال مولانا القنارى
 في تفسير الفاتحة ان صيغ المصادر تستعمل اما في اصل النسبة
 وتسمى مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها للتعاطى معنوية
 كانت او حسية كهيئة المنحرك الحاصلة من الحركة وتسمى
 الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالتحركية
 والفائية من الحركة والقيام والفاعل والمفعول وذلك في المنعدي
 كالعالمية والعلومية من العلم واعتباره بتساخ اهل العربية في قولهم
 المصدر المتعدي قديكون مصدر المعلوم وقديكون مصدرا
 للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر
 والا كان كل مصدر متعددا مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر
 في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه ولما توهم
 ان المصنف لم خص البيان بمعنى التقرير دون اخويه معان بيان
 معنى الشيء وتفسيره لم يكن من وظائف المصنفين اراد ان يبين
 نكتة تخصيص البيان فقال (ولما كان في) معنى (التقرير خفاء)
 دون اخويه فسرهم دونهما وان لم يكن التفسير من وظائفهم
 ف (قال ومعنى تقريره صلى الله تعالى عليه وسلم ان شخصا
 فعل فعلا او قال قولا في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم)
 قوله (وعلى من) مخطوف على قوله عليه (مؤمن لديه)
 اى (عنده) واطلع صلى الله تعالى عليه وسلم (ما فعله او ما قاله
 ولم ينكره وسكت وقرر فعلم) بسبب عدم انكاره وسكونه
 وتقريره (انه) اى ما قاله الشخص وما فعله (معروف) في الشرع
 الشريف (وما اذن منه صلى الله تعالى عليه وسلم لانه صلى الله

تعالى عليه وسلم لا بسكت على) الشيء (المنكر اصلا) اى قطعاً
 (قوله) مبتدأ (وهذا التقرير ايضا) اى كالتقول والفعل
 (داخل في الحديث ومضاف اليه عليه الصلاة والسلام تأكيد)
 خبر المبتدأ (لكونه) اى التقرير (حديثاً) اذ يفهم كون التقرير
 حديثاً من تعريف الحديث فذكره بعده تأكيد اهتماماً بشأنه
 (كذا قال على القارى) اى مثل تعريف المصنف الحديث عرفه
 على القارى (فى شرح الخبئة نقلاً عن السخاوى لكنه) اى
 السخاوى (زاد) فى تعريفه بعد قوله وتقريره (وصفته) حتى
 فى الحركات والسكنات فى البقطة والنام (ولعل المصنف رحمه
 الله تعالى (زكه) اى قوله وصفته) كالطبي على ما نقله
 السبوطى فى تدريب الراوى على تقريب النووى فى اصول
 الحديث) حيث قال فيه وقال الطبي الحديث اعم من ان يكون
 قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابي والتابعي وفعلهم
 وتقريرهم انتهى ولم يقل وصفته (لان الصفة الاختيارية
 داخلية فى احدها) اى هذه الثلاثة لان القول مثلاً يطلق عليه الصفة
 اذ القول صفة للقاتل فهى داخلية فيه (و) الصفة (الاضطرارية
 لا مدخل لنا فيها) اى الاضطرارية (ولا يمكن لنا الاقتداء
 بها) فلا يلزم دخولها فيها (وعند البعض كصاحب الخلاصة
 على ما نقله على القارى هذه الاقسام الثلاثة) المذكورة فى المتن
 (او الاربعة) على ما نقله على القارى عن السخاوى (الكائنة
 من الصحابة) اى من كل واحد منهم كالمهاجرين والانصار
 (والصحابي) هو (كل انسان مؤمن) بالنبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم وبما جاء به من عنده و قال السخاوى دخل فيه ٣
 من رآه وآمن به من الجن لانه عليه الصلاة والسلام بعث اليهم
 قطعاً وهم مكلفون وفيهم العصاة والطائغون ولذا قال

٣ قوله دخل فيه
 الخ اقول الدخول
 فيه مبنى على قول
 من عرف الصحابي
 بقوله هو من لقي
 النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم اورآه
 النبي مؤمن به واما
 على تعريف
 المصنف فالجن
 ليسوا بداخلين
 فى تعريفه فافهم
 شد

ابن حزم في الاقضية قد اعلمنا الله تعالى ان نفرا من الجن آمنوا
وسمعو القرآن من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهم صحابة
فضلاء وحينئذ يتعين ذكر من عرف منهم في الصحابة ولا عبرة
لانكار ابن الاثير فانه بلا حجة ودليل (رأى النبي) صلى الله تعالى
عليه وسلم (اورآه النبي عليه الصلاة والسلام في حياته) والافلورآه
بعدموته قبل دفنه ففيه خلاف (عند الاكثر) وقال البخارى لابد
من الرؤية والصحبة (معا) ولو ساعة (ولحظة لشرف منزلة
مطالعة طلعه عليه الصلاة والسلام الذي هو افضل من الكبريت
الاحمر في التأثير فكأنه اذا رأى مسلماً لحظة طبع قلبه على الاستقامة
في الدين لانه باسلامه منهى للقبول فاذا قابل ذلك التور
المظيم اشرف عليه فظهر اثره على قلبه وجوارحه (وقال بعض
المحدثين) من اصحاب الاصول (لابد من طول المجالسة) معه
(على طريق التبع) في الحركات والسكنات (وقال بعض الاصوليين
لابد) له (من الرواية عنه) عليه الصلاة والسلام (فلا يدخل
في الصحابة (من وفد) اى اتى (عليه) وانصرف بدون مكث
كذا نقل على القارى) في شرح النخبة (والتابعين والتابعي
كل انسان مؤمن) به عليه الصلاة والسلام (رأى الصحابة
اورآه الصحابة في حياته عند الاكثر) من المحدثين (وقيل لابد
من طول الملازمة) الغالبة منها السماع كالخطيب فانه قال التابعي
من صحب الصحابي قال ابن الصلاح ومطلقه مخصوص بالتابعي
باحسان انتهى والظاهر منه طول الملازمة اذا الاتباع باحسان
لا يكون بدونه (وقيل لابد) في التابعي (من صحبة) السماع
(اى) من صحبة مصحوبة بالسماع فلو صحبه ولم يسمع منه الحديث
لا يكون تابعيا وقيل لابد) فيه (من سن التمييز) وهو الاربعة
او الخمسة مما قيل فيه ان كل واحد منهما اقل سن صحبة السماع

ولا يخفى عليك ان مآل صحة السماع وسن التميز واحد ولما بقى
 بين الصحابة والتابعين جماعة متفقة في عصر واحد من المسلمين
 اختلف علماء اسماء الرجال في ذكرهم مع الصحابة او التابعين (وهم
 (المخضرمون) اسم مفعول من خضرم بصيغة المجهول عماد ركه
 اى قطع وقيل اسم فاعل من خضرم آذان الابل اى قطعها وذلك
 لان اهل الجاهلية ممن اسلم كانوا يخضرمون آذان الابل ليكون
 علامة على اسلامهم ان اغير عليهم او حوربوا (الذين ادرکوا
 الجاهلية) صفارا كانوا او كبارا في حياته صلى الله تعالى عليه
 وسلم والجاهلية ما قبل البشة سموا بذلك لكثرة جهالتهم وقيل
 ما قبل فتح مكة زوال امر الجاهلية حين خطب رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم يوم الفتح وابطل امور الجاهلية
 الا ما كان من سقاية الحاج وسدانة الكعبة (والاسلام واسلموا)
 في حياته عليه السلام او بعده وخصهم ابن قتيبة بمن ادرك
 الاسلام في الكبر ثم اسلم بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 كجبر بن نفير فانه اسلم وهو بالغ في خلافة ابي بكر الصديق رضى
 الله تعالى عنه وبعضهم بمن اسلم في حياته صلى الله تعالى عليه
 وسلم كزيد بن اوهب فانه رحل الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 فقبض عليه السلام وهو في الطريق اه على القارى (ولم يروا
 النبي عليه الصلاة والسلام) اورأوه ولكن قبل الاسلام قوله
 (من التابعين) خبر للبند الذى هو قوله والمخضرمون (على
 الصحيح) لانهم لم يروه وانما الحقوا بالتابعين لانهم في رتبتهم
 وان كانوا متقدمين على طبقتهم (وقيل) القائل ابن عبد البر
 هم (من الصحابة لرؤيته) وكشفه (عليه) الصلاة والسلام
 اياهم ايلة الاسراء) وفيه نظر لانه لو اکتفى في كون الشخص
 صحابيا بمجرد رؤيته عليه الصلاة والسلام جميع من في الارض

في ليلة الاسراء لم ان يعد من كان مؤمنا به منهم في حياته في ذلك
 الوقت من الصحابة لحصول الرؤية من جانبه عليه الصلاة
 والسلام وليس الامر كذلك (كذا قال ابن حجر العسقلاني) في شرح
 التخبة (ويقال) في اصطلاحهم (للصحابه والتابعين السلف و)
 يقال (من بعد التابعين خلف الخلف بفتح اللام) يستعمل
 (في الخبر وسكونها في الشر كذا في البحر على الكثر رضوان
 الله تعالى عليهم اجمعين فيه تغليب بحسب العرف) لان العرف
 عند الخنفية ذكر الرضاء بعد ذكر الصحابة وذكر الرحمة بعد
 ذكر غيرهم وغلب الاصحاب على غيرهم تعظيما واکراما لهم
 (ايضا اي كالاكتان من النبي عليه الصلاة و) (السلام)
 قوله (حديث) خبر للبتداء الذي هو قوله هذه الاقسام (فعلى هذا
 القول) اي على القول يكون هذه الاقسام حديثا (يكون الحديث
 تسعة اقسام) حاصلة من ضرب الثلاثة في الثلاثة (اوائني عشر
 قسما) حاصلا من ضرب اربعة في ثلاثة (واعلم ان الخبر والاثر
 والسنة مرادف) اي كل واحد منها (لحديث) فيطلقن
 على المرفوع والموقوف والمقطوع (عند الجمهور) من علماء هذا
 الفن وفيه اشارة الى المبالغة في تضعيف ما عدا هذا القول قال
 على القاري في شرحه على شرح التخبة ويرادفه اي الخبر السنة
 عند الاكثر واما الاثر فن اصطلاح الفقهاء فانهم يستعملونه
 في كلام السلف والخبر في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام
 وقيل الخبر والحديث ما جاء من النبي عليه الصلاة والسلام والاثر
 اعم منهما وهو الاظهر انتهى فعلم ان ما قاله الشارح غير موافق
 لما قاله على القاري ولما قاله شيخ الاسلام في شرح التخبة فيعرفه
 من يرجع الى كتابيهما تأمل (وقيل الخبر مبين) لهذه الثلاثة
 (لانه) اي الخبر (ما جاء) البناء منقولا (من غيره عليه) الصلاة و

(السلام) اى موقوفا عليه لامر قوما اليه عليه الصلاة والسلام
 بخلاف الاثر والحديث والسنة فانها ما جاء منه صلى الله تعالى
 عليه وسلم فين هذه الثلاثة والخبر تباين كلى (وقيل) الخبر (اعم)
 من الحديث والسنة (كالآثر) اى كان الاثر اعم منهما (وقيل
 الاثر قول الصحابي وقيل) هو (قول السلف) مطلقا سواء كان
 صحابيا او تابعيا فين الاثر والسنة والحديث تباين لان الاثر
 قول الصحابي او قول التابعي او قول السلف وهما ما جاء من النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم وبين الاثر والخبر ترادف لانهما ما جاء
 من غيره عليه السلام (كذا قال) شيخ الاسلام ابن حجر (العسقلاني
 وعلى القارى) تأمل ما فيه (واعلم ان المحدث) في عرفهم (من عرف
 غالب اصول الحديث وفروعه كالمفسر والفقهاء) فانهما بطلان
 على من يعرف غالبهما (ونحوه) اى نحو ما ذكر من المفسر والفقهاء
 من المنطق والنحو والحكمى (فان الاعتبار فى كل فن معرفة
 غالبه) اذ للغالب حكم الكل (كما حققناه فى شرحنا الموجز على
 التهذيب والحافظ من حفظ غالبهما) اى الاصول والفروع
 بلا تخصيص الحفظ بعدد معين كانه الف حديث (وقد يجيىء)
 اى الحافظ (بمعنى المحدث) وقد كان السلف يطلقون المحدث
 والحافظ بمعنى كجروى ابو سعيد السمعاني بسنده الى ابى زرعة
 الرازى سمعت ابابكر بن ابى شعبة يقول من لم يكتب عشرين
 الف حديث املاء لم يعد صاحب حديث وفى الكامل لابن عدى
 من جهة التقبيل قال سمعت هشما يقول من لم يحفظ الحديث فليس
 من اصحاب الحديث والحق ان الحافظ اخص اهتدرب (وما نقل)
 الحافظ (السيوطى فى التدرىب) من (انه) اى المحدث (من عرف
 الاسانيد والعلل واسماء الرجال والعالي) من المسموع (والنازل) منه
 (وحفظ مع ذلك) العلم (متونا كثيرة وسمع الكتب الستة) المشهورة

في ليلة الاسراء لزم ان يعد من كان مؤمنا به منهم في حياته في ذلك
 الوقت من الصحابة لحصول الرؤية من جانبه عليه الصلاة
 والسلام وليس الامر كذلك (كذا قال ابن حجر العسقلاني) في شرح
 النخبة (ويقال) في اصطلاحهم (للصحابه والتابعين السلف و)
 يقال ا (من بعد التابعين خلف الخلف بفتح اللام) يستعمل
 (في الخبر وسكونها في الشر كذا في البحر على الكثر رضوان
 الله تعالى عليهم اجمعين فيه تغليب بحسب العرف) لان العرف
 عند الحنفية ذكر الرضاء بعد ذكر الصحابة وذكر الرحمة بعد
 ذكر غيرهم وغلب الاصحاب على غيرهم تعظيما واکراما لهم
 (ايضا اي كالكائن من النبي عليه) الصلاة و (السلام)
 قوله (حديث) خبر للبندأ الذي هو قوله هذه الاقسام (فعلى هذا
 القول) اي على القول بكون هذه الاقسام حديثا (بكون الحديث
 تسعة اقسام) حاصلة من ضرب الثلاثة في الثلاثة (اواثني عشر
 قسما) حاصلا من ضرب اربعة في ثلثة (واعلم ان الخبر والاثر
 والسنة مرادف) اي كل واحد منها (لحديث) فيطلقن
 على المرفوع والموقوف والمقطوع (عند الجمهور) من علماء هذا
 الفن وفيه اشارة الى المباعدة في تضعيف ما عدا هذا القول قال
 علي القاري في شرحه على شرح النخبة ويرادفه اي الخبر السنة
 عند الاكثر واما الاثر فن اصطلاح الفقهاء فانهم يستعملونه
 في كلام السلف والخبر في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام
 وقيل الخبر والحديث ما جاء من النبي عليه الصلاة والسلام والاثر
 اعم منهما وهو الاظهر انتهى فعلم ان ما قاله الشارح غير موافق
 لما قاله علي القاري ولا ما قاله شيخ الاسلام في شرح النخبة فيعرفه
 من يرجع الى كتابيهما تأمل (وقيل الخبر مبان) لهذه الثلاثة
 (لانه) اي الخبر (ما جاء) البناء منقولا (من غيره عليه) الصلاة و

(السلام) اى موقوفا عليه لامر فوعا اليه عليه الصلاة والسلام بخلاف الاثر والحديث والسنة فانها ما جاء منه صلى الله تعالى عليه وسلم فين هذه الثلاثة والخبر تباين كل (وقيل) الخبر (اعم) من الحديث والسنة (كالاثر) اى كان الاثر اعم منهما (وقيل الاثر قول الصحابي وقيل) هو (قول السلف) مطلقا سواء كان صحابيا او تابعيا فين الاثر والسنة والحديث تباين لان الاثر قول الصحابي او قول التابعي او قول السلف وهما ما جاء من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبين الاثر والخبر ترادف لانهما ما جاء من غيره عليه السلام (كذا قال) شيخ الاسلام ابن حجر (المسئلانى وعلى القارى) تأمل ما فيه (واعلم ان المحدث) في عرفهم (من عرف غالب اصول الحديث وفروعه كالمفسر والفقيه) فانهما يطلقان على من يعرف قال بهما (ونحوه) اى نحو ما ذكر من المفسر والفقيه من المنطقي والنحوي والحكمي (فان الاعتبار في كل فن معرفة غالبه) اذ للغالب حكم الكل (كما حققناه في شرحنا الموجز على التهذيب والحافظ من حفظ غالبهما) اى الاصول والفروع بلا تخصيص الحفظ بعدد معين كائنه الف حديث (وقد يجي) اى الحافظ (بمعنى المحدث) وقد كان السلف يطلقون المحدث والحافظ بمعنى كما روى ابو سعيد السماني بسنده الى ابي زرعة الرازي سمعت ابا بكر بن ابي شيبة يقول من لم يكتب عشرين الف حديث املاه لم يعد صاحب حديث وفي الكامل لابن عدى من جهة التقيي قال سمعت هشما يقول من لم يحفظ الحديث قلبس من اصحاب الحديث والحق ان الحافظ اخص اه تدریب (وما نقل) الحافظ (السيوطي في التدریب) من (اه) اى المحدث (من عرف الاسانيد والعلل واسماء الرجال والعالي) من المسموع (والنازل) منه (وحفظ مع ذلك) العلم (متونا كثيرة وسمع الكتب الستة) المشهورة

في ليلة الاسراء لزم ان يعد من كان مؤمنا به منهم في حياته في ذلك
 الوقت من الصحابة لحصول الرؤية من جانبه عليه الصلاة
 والسلام وليس الامر كذلك (كذا قال ابن حجر العسقلاني) في شرح
 النخبة (ويقال) في اصطلاحهم (للصحابه والتابعين السلف و)
 يقال ا (من بعد التابعين خلف الخلف بفتح اللام) يستعمل
 (في الخبر وسكونها في الشر كذا في البحر على الكثر رضوان
 الله تعالى عليهم اجمعين فيه تغليب بحسب العرف) لان العرف
 عند الحنفية ذكر الرضاء بعد ذكر الصحابة وذكر الرحمة بعد
 ذكر غيرهم وغلب الاصحاب على غيرهم تعظيما وكراما لهم
 (ايضا اي كالكائن من النبي عليه) الصلاة و (السلام)
 قوله (حديث) خبر للبندأ الذي هو قوله هذه الاقسام (فعلى هذا
 القول) اي على القول بكون هذه الاقسام حديثا (يكون الحديث
 تسعة اقسام) حاصلة من ضرب الثلاثة في الثلاثة (اوائني عشر
 قسما) حاصلا من ضرب اربعة في ثلثة (واعلم ان الخبر والاثر
 والسنة مرادف) اي كل واحد منها (لحديث) فيطلقن
 على المرفوع والموقوف والمقطوع (عند الجمهور) من علماء هذا
 الفن وفيه اشارة الى المبالغة في تضعيف ما عدا هذا القول قال
 على القارى في شرحه على شرح النخبة ويرادفه اي الخبر السنة
 عند الاكثر واما الاثر فن اصطلاح الفقهاء فانهم يستعملونه
 في كلام السلف والخبر في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام
 وقيل الخبر والحديث ما جاء من النبي عليه الصلاة والسلام والاثر
 اعم منهما وهو الاظهر انتهى فعلم ان ما قاله الشارح غير موافق
 لما قاله على القارى ولا ما قاله شيخ الاسلام في شرح النخبة فيعرفه
 من يرجع الى كتابيهما تأمل (وقيل الخبر مبين) لهذه الثلاثة
 (لانها) اي الخبر (ما جاء) البنا منقولا (من غيره عليه) الصلاة و

(السلام) اى موقوفا عليه لامر قوفا اليه عليه الصلاة والسلام
 بخلاف الاثر والحديث والسنة فانها ما جاء منه صلى الله تعالى
 عليه وسلم فين هذه الثلاثة والخبر تباين كلي (وقيل) الخبر (اعم)
 من الحديث والسنة (كالأثر) اى كان الاثر اعم منهما (وقيل
 الاثر قول الصحابي وقيل) هو (قول السلف) مطلقا سواء كان
 صحابيا او تابعا فين الاثر والسنة والحديث تباين لان الاثر
 قول الصحابي او قول التابعي او قول السلف وهما ما جاء من النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم وبين الاثر والخبر ترادف لانهما ما جاء
 من غيره عليه السلام (كذا قال) شيخ الاسلام ابن حجر (القسطلاني
 وعلى القاري) تأمل ما فيه (واعلم ان المحدث) في عرفهم (من عرف
 غاب اصول الحديث وفروعه كالمفسر والفقيه) فانهما يطلقان
 على من يعرف غالبهما (ونحوه) اى نحو ما ذكر من المفسر والفقيه
 من المنطقي والنحوي والحكمي (فان الاعتبار في كل فن معرفة
 غالبه) اذ للغالب حكم الكل (كما حققناه في شرحنا الموجز على
 التهذيب والحافظ من حفظ غالبهما) اى الاصول والفروع
 بلا تخصيص الحفظ بعدد معين كائنه الف حديث (وقد يجي^ء)
 اى الحافظ (بمعنى المحدث) وقد كان السلف يطلقون المحدث
 والحافظ بمعنى كإروى أبو سعيد السمعاني بسنده الى أبي زرعة
 الرازي سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يقول من لم يكتب عشرين
 الف حديث املاء لم يعد صاحب حديث وفي الكامل لابن عدى
 من جهة الثعلبي قال سمعت هشما يقول من لم يحفظ الحديث فليس
 من اصحاب الحديث والحق ان الحافظ اخص اه تدریب (وما نقل)
 الحافظ (السبوطي في التدریب) من (اه) اى المحدث (من عرف
 الاسانيد والعلل واسماء الرجال والعالي) من المسموع (والنازل) منه
 (وحفظ مع ذلك) العلم (متونا كثيرة وسمع الكتب الستة) المشهورة

(ومسند احمد بن حنبل وسنن البيهقي ومعجم الطبراني وضم الى هذا) المقدار (الف جزء من الاجزاء الحديثة وهذا اقل درجاته)
اي المحدث (والحافظ فوفه) اي فوق المحدث درجة قوله
(يستلزم) خبر للبند الذي هو قوله وما نقل (ان لا يوجد
المحدث اصلا) اولا و آخرا فيلزم من عدم وجود المحدث عدم
وجود الحافظ بالطريق الاولى وفي بعض النسخ ان لا يوجد بدون
ذكر المحدث وحيث لا يمكن رجوع الضمير المستتر في ان لا يوجد
الى الحافظ فلا يلزم من عدم وجوده عدم وجود المحدث وحيث
يوجد المحدث (ان جلت) انت التعريف (على العموم) اي عموم
الاحاديث (و) يستلزم ان لا يوجد (حالا ان جلت على
الخصوص) اي على عدد معلوم ومشروط في الحافظ عند اهل
الفن ولو سلم ان هذا التعريف لا يستلزم عدم الوجود ولكن لانسلم
صحته (مع انه) اي هذا التعريف (مجهول ٢) اي تعريف بالمجهول
وهو لا يصح (وما نقل على القاري) في تعريف المحدث من (انه)
اي المحدث (من يحمل الحديث رواية واعتنى) واهتم (به دراية
والحافظ من روى ما يصل اليه ووعي) اي حفظ (ما يحتاج اليه)
قوله (تعريف) خبر لقوله وما نقل على القاري اي هذا المقول
لا يصح ايضا لانه تعريف (المجهول) فهو لا يصح (ومستلزم
كون حامل الحديث رواية ودراية محدثا وحافظا) وهذا لا يصح
ايضا وقال الشهاب الخفاف الحافظ وصف لكل من اكثر رواية
الحديث واتقنها وقد انقطع هذا في عصرنا هذا وكان آخر
الحفاظ السيوطي والسخاوي (وعند البعض) من اهل الفن
(الحافظ من احاط عليه بمائة الف حديث والحجة) من احاط علمه
(بثمانية الف حديث والحاكم) من احاط علمه (بجميع الاحاديث
الروية) عنه عليه الصلاة والسلام (متنا وسندا وجرحا وتعدبلا

٢ ولا يخفى انه يعلم
من هذا التعريف
ان اسمي المحدث
والحافظ على اي
شخص يطلقان
في هذا الفن فكيف
يكون تعريفهما
بالمجهول فافهم
✽

وتاريخنا كذا نقله على الفارسي واطنه (اى الحاكم) البخارى
 اذ قيل (فى حقه (كل ما) اى كل حديث (لا يعرفه البخارى فليس
 بحديث) لانه لو كان حديثا لمرفه فاقضى هذا القول احاطة علمه
 بجميع الاحاديث المروية عنه عليه الصلاة والسلام (كذا
 فى القسم طلاتى ولما كان هذا التقسيم بحسب التبع ايضا) اى
 كنقسم الحديث الى الاقسام الثلاثة او الاربعة بحسبه (ومقدما
 على ما يليه) من التقسيم (طبعا) والتقدم الطبيعى كون الشيء
 الذى لا يمكن ان يوجد آخر الا وهو موجود كنقدم الواحد
 على اثنين فان الاثنين يتوقف على الواحد ولا يكون الواحد
 مؤثرا فيه فلم ان التقسيم الذى يلى هذا التقسيم متوقف على هذا
 التقسيم ولا يكون مؤثرا فيما يليه فيكون تقديم هذا على ما يليه
 طبعا (واحسن من جمعه) اى جميع ما يليه (ضبطا قدمه) عليه
 وضعا لوافق الوضع الطبع (فقال وما اى كل حديث انتهى
 واضيف اليه صلى الله تعالى (عليه وسلم) قولنا او فعلا او تقريرا
 (يسمى مرفوعا متصلا) كان (او منقطعا مضافه) اى ذلك الحديث
 (صحابى او تابعى او من بعده من مخرج ومصنف) فيدخل فيه
 قولهما (وقال الخطيب) البغدادى (هو) اى المرفوع (ما خبره
 الصحابى) فقط (عنه) اى عن قوله (عليه) الصلاة
 و (السلام) فاخرج ما يضيفه التابعى ومن بعده اليه صلى الله
 تعالى عليه وسلم لكن المشهور هو القول الاول (وقيل مراده) اى
 الخطيب (بيان الغالب) لا الحصر عليه حتى يكون منافيا لما قبله قال
 شيخ الاسلام والظاهر ان الخطيب لم يشترط ذلك وان كلامه خرج
 مخرج الغالب لان غالب ما يضاف الى النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم يضيفه الصحابى (وقد يجيى بمعنى المتصل) قال ابن الصلاح
 ومن جعل من اهل الحديث المرفوع فى مقابلة المرسىل حيث

يقولون مثلاً رفعه فلان وارسله فلان فقد عني بالرفوع المتصل
 (كذا في التدريب) على التقريب ولما كان الرفع مجعلاً بينه بقوله
 (والرفع قد يكون صريحاً كما يقال) أي يقول الصحابي أو من دونه
 (قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أوفعل أوقرر كذا) هو
 (مفعول كل واحد منه) أي من قال وفعل وقرر (على) سبيل
 (التنازع) الأول مثال المرفوع من القول صريحاً والثاني
 مثاله من الفعل صريحاً والثالث مثاله من التقرير صريحاً
 (وقد يكون) أي الرفع (في حكم الصريح أي) وقد يكون (صريحاً
 حكماً كما نقل من الصحابة والتابعين أمر معلوم ولو) كان معلوماً
 (تقديرًا من حيث أنه) أي الأمر (صادر منهم ولذا) أي ول يكون
 المراد هذا (قال المسقلاني) في بيان المراد من الأمر المعلوم المنقول
 عنهم (أي غير مأخوذ من الأسرأيليات) أي من كتب بني إسرائيل
 أو من أفواههم وهو احتراز من الصحابي الذي عرّف بالنظر
 في الأسرأيليات كعبدة الله بن سلام وعبد الله بن عمرو بن العاص
 فإنه كان حصل له في وقعة البرموك كتب كثيرة من كتب
 أهل الكتاب وكان يخبر بما فيها من الأمور الغيبية حتى كان بعض
 الأصحاب ربما قال حدثنا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 ولا تحدثنا عن الصحيفة ذكره السخاوي (ولا متعلق ببيان لغة
 غريبة أقول ولا بد أن يقول) المصنف (ولأما خوذ من القرآن)
 لأنه لا يقال له مرفوع قوله (لا سبيل) صفة لقوله أمر معلوم
 (للعقل) ولا مجال للاجتهاد (فيه) أي في إدراكه في نفسه
 أي في ذاته (أو في إدراك حسنه وفبحه) حال كون العقل (مستقلاً)
 أي لا يستقل العقل في إدراك ذلك الأمر (بحيث يتوقف) ذلك
 الإدراك (على بيان الشارح) إذا الحسن والقبح ليسا بعقليين
 بل شرعيين (كاحوال الآخرة من) مواقف (القيامة) وأهوالها

(والجمع والمحاسبة والمجازاة) المخصوصة من الثواب والعقاب
 على الخير والشر وانما قيدنا بها لان مطلق الثواب والعقاب عليهما
 للعقل فيه مدخل بخلاف الحديد فيهما فان ذلك انما يعرف بالوحي
 (والاخبار) بقبح الهمزة (جمع) خبر (او) بكسرهما مصدر
اخبر اخبارا (مفرد عن الامور الماضية) اى الاحوال المتقدمة من
بده انخلق اى عما خلق اولا قبل السماء والارض كقوله عليه الصلاة
 والسلام حين سئل عنه كان الله ولم يكن معه شيء قبله وكان عرشه
 على الماء ثم خلق السموات والارض وكتب في الذكر كل شيء
 انتهى لفظ الحديث فالعرش والماء خلقا قبل السموات والارضين
 فالعرش على الماء والماء على متن الريح والريح قائمة بقدرته
 الكاملة والذكر عبارة عن اللوح المحفوظ (كقصص الانبياء
 عليهم) الصلاة و(السلام والائتية) اى الامور المستقبلة
 (كاشراط الساعة فتحكم انهم اخذوها) بلا واسطة (منه)
 عليه الصلاة والسلام (او) بواسطة (عنه عليه) الصلاة
 و(السلام اذ لا موقف) بضم ميم وكسرفاق مخففة او مشددة اى
 لا معلم ولا مطلع (الاصحاب فيها) اى فى الامور المذكورة من الماضية
 او الائتية (الا النبي عليه) الصلاة و(السلام واما ما) اى الامور
 التى (للعقل فيه سبيل) الباء فى قوله (بان لا يتوقف) تصوره
 (عليه) اى على الشرع (كالا لهيات والنبوات) حال كونهما
 (غير متوقفة على الشرع) لانهما لو توقفتا عليه والشرع
 متوقف عليهما لزم الدور (فوقوف) متصلا كان اسناده
 او منقطعا (او مقطوع فتحكم انهم قالوه) اى ما للعقل فيه سبيل
 (باجتهادهم) اى باستنباطهم من الادلة العقلية (وان احتمل انهم
 اخذوه) بلا واسطة (منه او) بواسطة (عنه عليه) الصلاة
 و(السلام لا يقال ويحتمل انهم قالوه) اى ما للعقل فيه سبيل

٢ قوله اخذوه منه
 انما قيدناه بقولنا
 بلا واسطة لان
 كلمة من للاتصال
 فاذا قيل اخذت منه
 يكون اخذه
 بلا واسطة قوله
 او بواسطة عنه لان
 كلمة عن للانقطاع
 فاذا قيل اخذت
 عنه يكون اخذه
 بواسطة ويحتمل
 ان يكون بلا واسطة
 ولذا قيدنا قوله
 او عنه بقولنا
 بواسطة منه

(من اللوح المحفوظ) فالحصر على الاحتمال المذكور لا يصح
 (كما يدعيه) اى القول منه (المتصوفة والمبتدعة في زماننا في حق
 شيوخيهم) نعوذ بالله من شرورهم حاصل السؤال ان ما فيه
 للعقل سبيل لانسلم كونه موقوفا ومقطوعا لم لا يجوز ان يقوله
 الرواة بالكشف والسؤال عنه عليه الصلاة والسلام كما يدعيه
 هؤلاء المتصوفة في حقهم فيكون مرفوعا لا موقوفا ولا مقطوعا
 (لانا نقول هذا) الكشف والادعاء (محال عا دى وامر ندرى)
 فلا يبنى عليه حكم شرعى (والاصل فيه العلم) والعدم لا يصير دليلا
 (فلا بد) في اثبات الحكم الشرعى (من دليل شرعى من) الادلة
 (الاربعة) المشهورة عند اهل السنة (ولا دليل) ههنا منها
 (والا) اى وان كان دليل منها ههنا (لنقل) اليها (من الاصحاب
 والمجتهدين) قوله (ولا نقل) اليها (فلا احتمال) للقول من اللوح
 (فلذا) اى لعدم الاحتمال له (لم تذكره) اى القول من اللوح
 (ههنا بل هذا توهم تقليدى وبدع اعتقادي وكفر) محض
 اعاذنا الله من ذلك (فالواجب) قطعاً (علينا ان) نجنب عنه
 و (نتبع الكتاب والسنة لا الشيوخ الضالة) في انفسهم (المضلة)
 غيرهم (المفرطة) اى المبالغة في التجاوز عن حد الشرع (المفرطة)
 اى المقصرة في انفسهم وهم شياطين هذه الامة لانهم لا يعرفون
 الشريعة والطريقة والحقيقة بل يخربونها ويخرجون العوام
 عن الصراط المستقيم ويفرض على سلاطين زماننا ان يقلعوا
 عروقهم عن الارض واما المشايخ المشرعون العارفين فهم
 كالارواح في الابدان لانهم اسباب حياة العوالم فيجب على الناس
 ان يعرفوا قدرهم فانهم نعمة جليلة في حقهم افاض الله علينا
 من قبو ضائهم (وما انتهى الى الصحابة رضى الله عنهم اى
 بما للعقل فيه سبيل) وانما خصصناه به (بقرينة السباق) آنفاً

(يسمى موقوفا) ولما توهم كون الموقوف كالمرفوع في كونه نارة صريحا ونارة حكما دفعه بقوله (والوقف لا يكون) فيه النقل (الاصريحا) بان يقول الراوى النقول هو من قول الصحابي او من فعله او من تقريره (كالقطع) اى كما لا يكون القطع الاصرىحا كما (صرح به) شيخ الاسلام ابن حجر (السفلانى و) هـ (هذا) اى ولكون المراد هذا (سكت) المصنف (في مقام البيان) لافادة السكوت فيه الحصر (وما انتهى الى التابعين اى) المقطوع (كذلك) اى مثل الموقوف في التقييد بما للعقل فيه سبيل (يسمى مقطوعا) ويراد بالمقطوع عند الاطلاق ما انتهى الى التابعين لان كمال القطع فيه وبما قرر ان الشيء اذا ذكر مطلقا يصرف الى كماله (وقد يقال المقطوع لما انتهى الى من دون التابعين) اى اتباع التابعين فن بعدهم فان شئت قلت فى التابعى ومن دونه موقوفا على فلان مثل وقفه معمر على همام ووقفه مالك على نافع فى الخلاصة المرفوع ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة من قول او فعل او تقرير متصلا او منقطعا هذا هو المشهور وفى الجواهر قيل هو ما اخبرته الصحابة خاصة من فعله او قوله وايضا فى الخلاصة الموقوف عند الاطلاق ما روى عن الصحابي من قول او فعل او نحو ذلك متصلا او منقطعا وقد يستعمل فى غير الصحابي مقيدا مثل وقفه معمر على همام والمقطوع ما جاء من التابعين من اقوالهم وافعالهم موقوفا عليهم واستعمله الشافعى والطبرانى فى المنقطع وهو الذى لم يتصل اسناده على اى وجه كان سواء ترك الراوى من اول الاسناد او وسطه او آخره الا انه اكثر ما يوصف بالانقطاع رواية من دون التابعى عن الصحابي انتهى كلامه (والمشهور بين الحديثين ان الموقوف يطلق على المقطوع قال) النووى

(في التقريب) يطلق الموقوف عليه حال كونه (مقيدا) لا مطلقا
 (فيقال وقفه فلان على الزهري ومحوه) انتهى (ايضا) اى
 (كاطلاقه على الموقوف اى ولا عكس) اى ولا يطلق المقطوع
 على الموقوف (اذا لم يكتف) عن بيان اطلاق المقطوع عليه
 (في مقام) يقتضى (البيان بقيد الحصر) اى حصر اطلاق الموقوف
 على المقطوع (وقد استعمل البعض المقطوع في المنقطع وبعضهم
 عكس) اى استعمل المنقطع فيه تجاوزا عن الاصطلاح الى ارادة
 المعنى اللغوى (كذا قال العسقلاني واعلم انه) اى النووى (قال
 في التقريب) السيوطى فى (التدريب) وهو شرح التقريب (قول
 الصحابي كذا قول) كذا (او نفع) كذا (اوزى كذا ان لم يصفه)
 اى القول او الفعل او الرواية (الى زمن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فوقف) كذا قال ابن الصلاح وحكاه المصنف اى النووى
 فى شرح مسلم عن الجمهور من المحدثين واصحاب الفقه والاصول
 واطلق الحاكم والرازى والامدى انه مرفوع قال ابن الصباغ
 انه الظاهر اه تدريب (والا) اى وان اضاف الى (ف) بالصحيح
 انه (مرفوع) قال ابن الصلاح لان ظاهر ذلك مشعر بان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وقرره عليه لتوفد واعيه
 على سؤالهم عن امور دينهم وتقريره احد وجوه السنن المرفوعة
 ومن امثلة ذلك قول جابر كان نزل على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اخرج الشيطان اه تدريب (عند الجمهور وقيل موقوف
 مطلقا) اى سواء اضاف او لم يصفه (وقيل مرفوع مطلقا)
 اى سواء كان مما خفى غالبا او لا (وقيل ان كان) المروى (خفيا)
 اى مما لا يعرفه الا الخذاق (غالبا فوقف) والا فرفوع واما
 قول التابعى ذلك) اى ما ذكر من كذا نقول او نفع الى آخره
 (ان لم يصفه) اى القول (الى زمن الصحابة) رضى الله عنهم اجمعين

(ف) هو (مقطوع فقط وان اضافه) اليه (فقطوع) عند البعض
 (او موقوف) عند الآخر لاحتمال اضافته اليه (واما قول
 الصحابي امرنا) بكذا كقول ام عطية امرنا ان نخرج في العبدین
 العواتق وذوات الخدور وامر الحبيص ان يعتزلان مصلي المسلمين
 اخرجه الشيخان (اونهيئنا بكذا) او عن كذا كقولها ايضا نهينا
 من اتباع الجنائز ولم يعزم علينا اخرجاه ايضا (او من السنة كذا)
 كقول علي رضي الله عنه من السنة وضع الكف على الكف
 في الصلاة تحت السرة رواه ابو داود في رواية ابن داسة
 وابن الاعرابي (فروع عند الجمهور) قال ابن الصلاح لان مطلق
 ذلك ينصرف بظاهره الى من له الامر والتهي ومن يجب اتباع
 سنته وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غيره لان مقصوده
 بيان الشرع لا اللغة ولا العادة والشرع يتلقى من الكتاب والسنة
 والقياس والاجماع ولا يصح ان يريد امر الكتاب ليكون مافي الكتاب
 مشهورا يعرفه الناس ولا الاجماع لان المتكلم بهذا ليس من اهل
 الاجماع ويستحيل امره نفسه ولا القياس ان لا امر فيه فتعين
 كون المراد امر الرسول اه تدريب (وقيل موقوف واما قول
 التابعي ذلك) اي امرنا ونهيئنا الى آخره (فروع او موقوف)
 لانه من الصيغ المحتملة للرفع والوقف (و) اما (تفسير الصحابة فيما
 ليس للعقل فيه سبيل كاسباب النزول) كقول جابر رضي الله عنه
 كانت اليهود تقول من اتى امرأته من دبرها في قبلها جاء
 الولد احول فانزل الله عز وجل نسأؤكم حرث لكم الآية
 رواه مسلم (فروع) لانه مما لا يمكن ان يؤخذ الا عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ولا مدخل للرأى فيه (وفي غيره موقوف) اه
 تدريب (وكذا) اي مثل تفسير الصحابي تفسير (التابعي)
 في كونه مرفوعا فيما ليس للعقل فيه سبيل وموقوفا في غيره

(فاذا عرفت هذه الاقوال) المذكورة (فاعلم ان تحقيق المصنف)
ههنا رحمه الله تعالى (اما تحقيقها) اى اما بيان الاقوال
على وجه الحق بلا ترجيح احدها على الآخر (او توفيقها)
اى بيان المراد فى كل منها بحيث لا يكون احدها منافيا للآخر
ولا يوجد التعارض بينها (او تضعيفها) اى بيان التكلف فيها
فأمل واختار الاحسن منها (فله دره ثم لا يذهب) اشارة
الى تأخر رتبته لان ما سبق مقصود بالذات والسند انما هو وسيلة
اليه (اى لا يشبه اصلا عليك ايها الطالب) الصادق (ان السند
فى اصطلاحهم) اى المحدثين (عبارة عن رجال الحديث اى
الذين رووه ويقال له الطريق) بمعنى السبيل وهو ما يوصل
الى المقصود الحسى استعير للوصول الى المطلوب المعنوى (ايضا)
اى كما يقال له السند (وقد يجهى بمعنى اخبار طريق المتق) قال بدر بن
جماعة الطيبي هو الاخبار عن طريق المتق (كذا قال على القارى)
اما مأخوذ من السند وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل لان السند
يرفعه الى قائله او (مأخوذ من السند فى قولهم فلان سند اى
معمد) فسمى الاخبار عن طريق المتق سند ا (لاعتماد الحفاظ
فى صحة الحديث وضعفه عليه) اهتدرب (لما يجهى والاسناد)
قوله (ايضا) الاولى اسقاطه (بمعناه اى) بمعنى (السند وقد يجهى
الاسناد بمعنى ذكر السند اى اخبار طريق المتق) قال الطيبي
وهما متقاربان فى معنى اعتماد الحفاظ فى صحته وضعفه عليهما
(كذا فى التدريب والمعنى الثانى غالب) استعماله (لكن اخره)
عن الاول وان كان الانسب تقديم الثانى عليه نظر القلبة الاستعمال
(لمناسبة) المعنى (الاول السند) بالنصب مفعول المناسبة
الاسناد (مأخوذ من السند بمعنى الاستناد) لاستناده اى الراوى
(الى صاحبه) اى الحديث (ومتن الحديث) اى المتن الذى

هو الحديث (الاضافة بيانية عبارة عما اى حديث ينتهى اليه)
 غاية (الاسناد اى ذكر السند) اشارة الى ان الاسناد هنا بمعنى
 ذكر السند بقرينة قوله (من الكلام) لعدم صحة المعنى الاول
 الذى له مر آتفا نأمل هكذا عرف المتن ابن جماعة وقال الطيبي
 هو الفاظ الحديث التى تقوم بها المعانى (بيان لما ويدخل فيه
 الحديث الفعلى والتقريرى لانه لا بد من بيانه) اى بيان كل واحد
 منهما (بالكلام) ودخول القولى ظاهر فلذا لم يتعرض له والمتن اما
 (ماخوذ من المتن وهو) اى المتن (ماصلب وارفع من الارض
 لان المسند يقويه) اى الحديث بالسند (ورفعه الى قائله) اه تدريب
 (او من الماتمة) التى (بمعنى المباحدة فى الغاية لانه) اى المتن
 (غاية السند) او من منت الكباش اذا شقت جلد يبيضته
 واستخرج منها فكان المسند استخرج المتن بسنده قاله فى التدريب
 (كذا فى التدريب فاذا عرفت الفاء تفصيلية) بعسد الاجمال
 (هذا) اى (المذكور من القواعد الحكاية) فيصح الاشارة
 بالمذكر باعتبار المذكور (فاعلم هذا تفنن فى العبارة) لا فى المعنى
 (لان متعلقهما) اى المعروف والعلم (واحد) وهو الادراك الجزئى
 فالادراك متعلق بكسر اللام والجزئى متعلق بفتحها واستعمل
 المصنف هنا العلم فى المعرفة فيكون تفننا فى العبارة لافى المعنى فافهم
 (ولانهما مترادفان فى التحقيق) لامتباينان كما زعم البعض
 (ولذا) اى ولكونهما مترادفين (يستعمل كل واحد منهما
 موضع الآخر فى الآيات والاحاديث) وفيه نظر لان استعمال
 كل واحد منهما موضع الآخر لا يوجب الترادف لجواز ان يكون
 ذلك الاستعمال على تقدير غير الترادف (ان الحديث اى جنسه)
 والمراد الجنس اللغوى فافهم (مطلقا او معهودا) اى الحديث
 المعهود على السنة المحدثين قوله (مرفوعا) اى سواء كان

مرفوعا (او موقوفا او مقطوعا) يصح ان يكون تعميما لهما
 (ينقسم انفساما تارة بحسب الاسناد) اى بحسب ذكر السند
 (و) بحسب (السند الى المتصل وقد يسمى) اى المتصل
 (الموصول ايضا) اى كما يسمى متصلا (و) الى (المنقطع وقد يسمى)
 اى المنقطع (المقطوع ايضا) اى كما يسمى منقطعا (فالمتصل
 هو الحديث الذى لم يسقط من رواته شخص اصلا وهى) اى الرواة
 (جمع راو كغزاة وقضاة جمع غاز وقاض) نشر على ترتيب الالف ٣
 (والراوى ناقل الحديث بالاسناد نقله) اى تعريف الراوى
 (على القارى عن الجزرى) وعرفه السيوطى فى التدریب بالذى
 لا يعرف المتن ولا يعرف الاسناد تأمل (ولذا) اى ولكون الراوى
 معرفا بالتعريف المذكور (يقال لنقله) اى الحديث (بدونه)
 اى بدون نقل الاسناد (مخرج) لاراو (وقد يستعمل كل) واحد
 من الراوى والمخرج (موضع الآخر كذا فى التدریب والمنقطع
 هو الذى سقط شخص قد مره) اى قوله شخص فى التعريف الثانى
 على قوله من رواته فيه (واخره) اى قوله شخص فى التعريف
 الاول عن رواته (تنبيهها) حلة مصححة للتقديم والتأخير
 (على جواز الوجهين) من التقديم والتأخير ولا يتخفى عليك
 انها وان كانا جائزين ولكنهما لا يخلوان عن نكتة كما لا يخلو
 تخصيص التقديم بالتعريف الثانى والتأخير بالاول عنها فأمل
 (من رواته) مطلقا سواء كان السقوط (من اولها) اى
 من اول الرواة (او) من (اوسطها او آخرها) ولما توهم
 من قوله شخص ان الساقط او كان اكثر من واحد لم يكن منقطعا
 والامر ليس كذلك دفعه بقوله (هذا) اى كون الساقط واحدا
 (بيان افله) اى بيان من المصنف اقل مراتب السقوط
 (او من بيانية والمراد) حينئذ (جنسه) اى الراوى فيشمل القليل

٣ ولواختار النشر
 على غير ترتيب الالف
 لكان له وجه وهو
 ان هذا التشرفيه
 فصل النشر عن لغه
 فى شق واحد بخلاف
 عكسه فان فيه
 فصل النشر عن لغه
 فى شقين ومن المقرر
 ان الفصل الواحد
 اول من الفصلين
 بعد

والكثير فلا يلزم المحذور المذكور كأنه قيل ما الدليل على هذا
 فينه بقوله (اذلوسقط اكثرها او كلها فنقطع ايضا) اى كما كان
 منقطعا لو سقط واحد من الرواة (اذلا واسطة بينهما)
 اى المتصل والمنقطع (فهما متباينان فلا شئ) من المتصل ينقطع
 ولا شئ من المنقطع يتصل (قال) النووى (فى التقريب)
 (و) السيوطى فى (التدريب هذا) اى ما ذكر من البيان
 (عند الجمهور وللمنقطع اقسام كالمعلق والمرسل والمعضل والمدلس
 كما سيجئ) تفصيلها ان شاء الله تعالى (المعلق) ولما توهم ان هذا
 المقام مقام التفصيل والمناسب فيه اتيان الفاء اجاب عنه بقوله
 (ترك) المصنف (الفاء نسيها على جواز الوجهين) اى اتيانه وتركه
 (هو المنقطع الذى كان السقوط فيه من مبادئ السند) اى
 من ابتدائه (فقط) وانما قيدناه بقولنا فقط (بقرينة المقابلة)
 وهى المرسل اذ السقوط فيه فى الآخر فقط (واوالله عطف تفسير
 للمبادئ وهو) اى ما ذكر من المبادئ (طرف المخرج من الرواة
 ومن) فى قوله من مبادئ السند (تبعيضية ولذا) اى ولكونه
 تبعيضية (قال) المصنف (سواء كان الساقط واحدا او اكثر كذا
 اطلق) شيخ الاسلام ابن حجر (العسقلانى و) ابو زكريا يحيى
 (النووى) اى ذكره مطلقا (فيشمل المتوالى وغيره لكن قيده)
 اى الساقط (السيوطى) فى شرح التقريب (بالتوالى صورته)
 اى صورة التعليق المذكور (ان يحذف من المبادئ ويعزى
 الحديث وعلق الى من فوق المحذوف) من رواه (مع ذكر الصحابي
 وهو كثير فى البخارى) وبين المعلق والمعضل الا تى ذكره عموم
 وخصوص من وجه فيجاءه فى حذف اثنين فصاعدا و يفارقه
 فى حذف واحد وفى اختصاصه فى اول السند (واستعمل بعضهم
 المعلق فى حديث حذف جميع سنده كقولنا قال النبى صلى الله

عليه وسلم كذا) قال على الفارسي قوله او اكثر اعم من ان يكون كل السند او بعضه كقول البخاري وقال يحيى بن كثير عن عمر ابن الحكم بن ثوبان عن ابي هريرة قال اذا جاء فلا يخطر حكاة الصلاح عن بعضهم واقره فقال لفظ التعليق وجدته مستعملا فيما حذف من مبدأ اسناده واحد او اكثر حتى ان بعضهم استعمله في حذف كل الاسناد انتهى (واعلم انه ما كان منه) اي التعليق (بصيغة الجزم كروى وقال فلان فيحكم بصحته) اي بصحة ذلك التعليق (عن المضاف اليه) اي عن الذي اضيف ونسب الحديث اليه كذا قال ابن الصلاح وقال العراقي وقد استعمله غير واحد من المتأخرين في غير المجزوم به منهم الحافظ ابو الحجاج المري حيث اورد في الاطراف ما في البخاري من ذلك معما عليه علامة التعليق (و ما ليس فيه جزم كروى وقيل عن فلان فلا يحكم) بصحته (و) لكنه (ليس بواه) اي بضعيف (وله حكم الصحيح اذا وقع في كتاب التزم صحته كالصحيحين كذا في التقريب والتدريب والمرسل) هو مأخوذ من الارسل بمعنى الاطلاق وعدم المنع كقوله تعالى انا ارسلنا الشياطين على الكافرين فكان المرسل اطلق الاسناد ولم يقيد به او معروف او من قولهم نافذة مرسله اي سريع السير فكان المرسل اسرع فيه لحذف بعض اسناده او من قولهم جاء القوم ارسلوا اي متفرقين لان بعض الاسناد منقطع عن بقيته (هو المنقطع الذي كان السقوط) اي الحذف (فيه من آخر السند فقط) وانما قيدناه بقولنا فقط (لما مر) من قولنا بقرينة المقابلة (وهو) اي آخره (طرف النبي عليه الصلاة والسلام من الصحابة) رضي الله عنه تعالى عنهم اجمعين (وهو) اي الساقط (واحد غالبا بخلاف الاول) اي المعلق (فانه) اي الساقط فيه (كثير

غالباً ولذا) اى ويكون الساقط في الاول كثيراً وفي الثاني واحداً (جمعها) اى ذكر المبادئ والاولاىل بصيغة الجمع في الاول (وافردة) اى ذكر لفظ الآخر مفرداً في الثاني (وحذف) قوله (سواء) كان الى آخره (هنا) اى في الثاني دون الاول (فالتابعى من المبادئ لا من الآخر ولذا) اى ولكونه منها لامنه (قال في الخلاصة المرسل عند المحدثين مختص بالتابعى) مطلقاً سواء كان كبيراً او صغيراً الناقل (عن رسول الله) صلى الله عليه وسلم (و) قال (في التفریب المرسل قول التابعى) لكن لم يكن قول التابعى مطلقاً كما قاله في الخلاصة بل كان قول التابعى (الكبير) وهو الذى لقي كثيراً من الصحابة وجالسهم وكان جل روايته عنهم كقيس بن ابي حازم وسعيد بن المسيب (قال رسول الله) صلى الله عليه وسلم (كذا اذ قول التابعى الصغير) وهو الذى لم يلق من الصحابة الا العدد اليسير او لقي جماعة مع كون جل روايته من التابعى كبحي بن سعيد الانصارى ذكره السخاوى (منقطع في قول لكون اكثر روايته من التابعين) او لانه لم يلق من الصحابة الا الواحد والاثنين (وقال في التفریب ايضا المشهور في الفقه) والاصول (وعند الخطيب المرسل قول التابعى) قال الخطيب الا ان اكثر ما يوصف بالارسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (ومن قبله قال رسول الله) عليه الصلاة والسلام (كذا وصورته) اى صورة الارسال (ان يحذف) التابعى (الصحابى ورسول بان) الباء مصورة (لم يقيد بصحابى معروف و) ان (يعزى الحديث الى النبي عليه) الصلاة والسلام مع ذكر المبادئ فلا واسطة بينهما) اى بين المعلق والمرسل (فهما متباينان) فيصدق من الطرفين سالبة كلية (وهذا) اى المرسل (ايضا) كالمعلق

(كثير في البخاري وعند بعض المحدثين كالخطيب وعند جمهور الأصوليين صرح به) اى يقول جمهور الأصوليين (في الخلاصة والتقريب المرسى) كأن (بمعنى المنقطع بالمعنى اعم وهو ضد المتصل) وهو الذى سقط شخص من رواته (ولذا) اى وليكونه بمعنى المنقطع بالمعنى اعم (قال ابن الحاجب فى المختصر المنتهى المرسى قول غير الصحابي قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (كذا واعلم ان مراسيل الصحابة وغيرها) اى غير الصحابة فأنث الضمير باعتبار تأنيث لفظ الصحابة والا فالاولى ان يقول وغيرهم (من الثقات صحبة) يحتج بها (عند الجمهور) اما صحة مراسيل الصحابة فلان الجمهور قطعوا بها ولان المحدثين المشترطين للصحيح القائلين بضعف المراسيل اطبقوا عليها وفى الصحيحين منها ما لا يحصى لان اكثر روايتهم من الصحابة وكلهم عدول وروايتهم عن غيرهم نادرة واما صحة مراسيل غيرهم فلان ابن جرير حكى اجماع التابعين باسرها على قبولها وانه لم يأت عن احد منهم انكارها ولا عن احد من الائمة بعدهم الى رأس المائتين الذين هم من القرون الفاضلة المشهود لها من الشارع عليه الصلاة والسلام بالخيرية (الا اذا ارسلوا عن غير الثقة ومراسيل غيرها) اى مراسيل غير الصحابة ومراسيل غير الثقات (ضيفة) لم يحتج بها (عند المحدثين و) عند (الحنفية والشافعية) لم يحتج بها (مطلقا) سواء كان القبر من القرون الثلاثة اولا (و) لم يحتج بها (اذا لم يكن القبر من القرون الثلاثة عند الحنفية الا اذا ارسلوا) ها (عن غير الثقة كذا فى التقريب والتدريب) قال النووى فى شرح المذهب وقيد ابن عبد البر وغيره ذلك بما اذا لم يكن مرسله ممن لا يحتز ويرسل من غير الثقات فان كان فلا خلاف فى رده وقال غيره محل قبوله

عند الخفية ما اذا كان مرسله من اهل القرون الثلاثة الفاضلة
 فان كان من غيره فلا لحديث ثم يقشرو الكذب صححه النسائي
 (والاصطلاح الاول وهو ان المرسل قسم من المنقطع اشهر
 اى بين المحدثين وقال بعضهم كالمسقلاني والنووي الساقط)
 اى المحذوف (ان كان متعددا متواليا) ولكن التوالى شرط
 فى مواضع السقوط (من اى موضع كان فهو معضل اسم مفعول
 من اعضله اى اعياه) فهو معضل به اوفيه اى معنى (كان
 المحدث الذى) حدث به و(رواه اعياه ولم ينتفع به من يرويه فهو)
 اى المعضل (اخص من المرسل والمعلق من وجه) فيجاء عن
 فى حذف اثنين فصاعدا ويفارقهما فى حذف واحد
 وفى اختصاص المرسل بآخر السند والمعلق باوله (وان) كان
 اى الساقط (واحدا او اكثر) منه (ولم يكن متواليا بل من مواضع
 متعددة) قوله (ولو من موضعين) اشار به الى ان المراد بالجمع
 ما فوق الواحد (فهو منقطع) قال المسقلاني ويسمى ما سقط منه
 واحد منقطعا فى موضع وما سقط منه اثنان بالشرط منقطعا
 فى موضعين وهكذا ان فى ثلاثة فى ثلاثة وان فى اربعة فى اربعة نقله
 التليذ قاله على القارى (وهو) اى المنقطع (مباين) تباينا كليا
 للمعضل واخص من وجهيهما) اى من المعلق والمرسل (أمل)
 فيجاء عن فى حذف الواحد فصاعدا ويفارقهما فى اختصاص
 المعلق باول السند والمرسل بآخره (قاله على القارى الصحيح
 فى المنقطع قول الجمهور) لم يقل هذا القول على القارى
 فالصواب ان يقول بدله قال النووي فى التقریب و (لكن) كثر
 (فى رواية من دون التابعى عن الصحابي كالك عن ابن عمر رضى الله
 عنهما وقال الحاكم هو) اى المنقطع (ما اختل) اى سقط (فيه) قبل
 الوصول الى التابعى (قال فى التدریب هكذا عبر ابن الصلاح

تبعاً للحاكم والصواب قبل الصحابي (رجل محدثاً) كان الرجل
 (او مذكوراً مبهماً كالك عن رجل عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
 انتهى وقال) النووي (في التفریب الحديث المضعف ای المذكور
 فيه) لفظ (عن متصل عند الجمهور ولو كان في اسناده جهالة)
 كهذا) ای كالك عن رجل (بشرط ان لا يكون المضعف) بكسر
 العين (مدلساً) بشرط (ان يمكن اللقاء) بكسر اللام محدوداً
 ای لقاء المضعف لمن روى عنه وحينئذ يحكم بالاتصال الا ان بين
 خلاف ذلك (في المعاصرة بينهم) ای بين المضعفين (وشروط
 البخاري في جامعه الصحيح وهو البخاري ثبوت اللقاء) ٤
 وشروطه ابن المديني والمحققون من أئمة هذا العلم قيل الا ان
 البخاري لا يشترط ذلك في اصل الصحة بل التزمه في جامعه
 كما اشار اليه الشارح وابن المديني يشترط في الصحة ونص على
 ذلك الشافعي في الرسالة (و) شرط (بعضهم طول الصحة)
 بينهما ولم يكتف بثبوت اللقاء (و) شرط (بعضهم) وهو ابو عمرو
 الداني (معرفة) ای اشتهاه الراوي (بالرواية عنه) ای عن
 المروي عنه ولم يكتف بالصحة (وعند البعض مرسل مطلقاً)
 سواء وجد الشروط المذكورة اولاً (و) الحديث المضعف
 (عند الحاكم منقطع في صورة) الجهالة فقط (لا في غيرها فانه
 فيه متصل عنده) (و) قال الجمهور فيما حكاه عنهم ابن عبد البر
 منهم مالك (ان المشددة كلفظ (من في) دلالة على) الاتصال
 ومطلقه محمول على السماع (بالشرط المذكور) من اللقاء والبراءة
 من التدليس قال ابن عبد البر ولا اعتبار بالحروف والالفاظ
 وانما هو باللقاء والمجانسة والسماع والمشاهدة قال ولا معنى
 لاشتراط تبين السماع لاجتماعهم على ان الاسناد متصل
 بالصحابي سواء اتى فيه بان او بعن او يقال او سمعت فكله

٤ وعدم الاكتفاء
 بإمكانه

٥ وهو ابو المظفر
 السمعاني

متصل قال العراقي ولقائل ان يفرق بار للصحابي من جهة حيث
يعمل بارساله بخلاف غيره كذا في التدريب (نحو حدثنا فلان
ان فلانا حدثه بكذا وقال بعضهم) وهو احد بن حنبل وجماعة
منهم فيما حكاه ابن عبد البر عن البردنجي قاله في التدريب (ليس)
ان وشبهه (كمن) في الاتصال (بل منقطع حتى تبين السماع)
في ذلك الخبر بعينه من جهة اخرى (واستعملنا) اى كثر استعمال
عن (في هذا العصر في الاجازة) عند المشاركة وذلك لا يخرج
من الاتصال فاذا قال احدهم مثلا قرأت على فلان عن فلان
فراده انه رواه عنه بالاجازة واما المغاربة فيستعملون عن في السماع
والاجازة معا وهذا النوعان حقهما ان يفردا بنوع يسمى المعنعن
كما صنع ابن جماعة وغيره وكثر استعمال ان في هذه الاعصار
في الاجازة قاله في التدريب (فالمنقطع بهذا المعنى الاخير) وهو
قوله وان كان واحدا الى آخره (فسم من المنقطع بالمعنى الاعم
اى الاول) وهو ضد المتصل (فالمنقطع يطلق على المعنيين الاعم)
وهو المعنى الاول (والاخص) وهو الاخير لانه قسم منه وقسم
الشيء يكون اخص منه (بالاشتراك) متعلق بقوله يطلق (اللفظي
والقرينة المقامية تعين احدهما) اى احدا المعنيين (كالتصور فانه
يطلق على المعنى الاعم مرادفا للعلم المقسم للتصور والتصديق
وهو) اى المعنى الاعم (ادراك شيء مطلقا) اى سواء كان الادراك
على وجه الاذعان او لا (ويقاله التصور المطلق والتصوير
لابشروط شيء) من كون الادراك على سبيل الاذعان او
لا على سبيل الاذعان (و) يطلق (على المعنى الاخص من العلم)
قوله (القسم) صفة لقوله المعنى الاخص (منه) اى من العلم
(المقابل للتصديق الذى هو قسم منه اى من العلم ايضا) اى كما كان
التصور قسما منه حيث (يقال العلم اما تصور واما تصديق

٣ اى بالمعنى الاخص
م

وهو (اى التصور ٣) ادراك غير النسبة التامة الخيرية) التى هى
الوقوف واللاقوع اى اتحاد الموضوع بالمحمول فى الموجبة
باعتبار ما صدق وعدم اتحاد به فى السالبة كذلك وهذا بيان
النسبة الجلية واما النسبة الشرطية فهى اتصال التالى للمقدم
فى الموجبة وعدمه له فى المنفصلة (او ادراك شئ بدون الحكم
ويقال له) اى للتصور المعرف بهذا التعريف (التصور المقيد)
بكون الادراك فيه غير النسبة التامة الخيرية (والتصور بشرط
شئ) اى بشرط كون الادراك فيه غير النسبة المذكورة (او ادراك
الشئ فقط ٢) اى بدون الحكم وهذه الالفاظ كلها بمعنى واحد
لكن التصورات مختلفة (واعلم ان حقيقة التصور عند المتقدمين
من المنطقيين (ادراك غير النسبة) التامة (الخبرة والتصديق وكذا
الحكم) اى الحكم مثل التصديق وهو (ادراك النسبة) التامة
(الخبرة وعند المتأخرين) منهم (التصور ادراك الشئ بدون الحكم
والتصديق ادراكه) اى ادراك الشئ (معه) اى مع الحكم (والحكم
استاد امر الى آخر ايجابا او سلبا والتفصيل فى شرحنا الموجز
على التهذيب) ومن اراده فليطلب منه (ومن اقسام المنقطع)
الكان (بالمعنى الاعم اى المعنى الاول المداس اسم مفعول وهو
اى التدليس) من قبيل اعدلوا هو اقرب (ان يترك الراوى اسم
شيخه اى الذى اخذ الحديث منه و) ان (يروى عن شيخ فوق
شيخه اقيه او عاصره كذا فى التدريب واتى بلفظ وهم) الاتصال
اليه و (السماع منه) الى من ذلك الشيخ (ولا يقتضيه) اى
ولا يقتضى ذلك اللفظ منه السماع (وهو) اى الراوى (لم يسمع
منه) بل سمعه عن رجل سمع عنه (فى نفس الامر بشهادة الحفاظ
مثلا قال قال فلان عن فلان كذا) وكان فلان كذا ونحوه
وان لم يكن عاصره فليس الرواية عنه بذلك تدليس على المشهور

٢ ويقال له التصور
الساذج والتصور
بشرط لاشئ اه

٤ قوله قال اى
لا يقول اخبرنا
فلان وما فى معناه
بل قال اى يقول
قال فلان كذا

م

وقال

وقال قوم انه تدليس فخدوه بان يحدث الرجل عن الرجل بمالم يسمعه
 منه بلفظ لا يقتضى تصرحاً بالسمع قال ابن عبد البر وعلى هذا فاسلم
 احد من التدليس لامالك ولا غيره اهـ تدريب (وعلم انه لم يسمعه
 ويسمى هذا العمل تدليساً في الاسناد كما سنينه) هو (مأخوذ
 من الداس بالحريك) اى يتحرك الاولين (وهو) اى الدلس
 (اختلاط الظلام بالنور كما) يكون (فى اول الليل) سمي المدلس
 بالمعنى الاصطلاحي (لاشتراك المحذوف والظلمة فى الحفاء او) مأخوذ
 (من التدليس فى البيع) يقال دلس فلان على فلان (وهو)
 اى التدليس فيه (ستر عيب المتاع) من المشتري (كأنه اظلم عليه
 الامر) وهو فى الاصطلاح راجع الى ذلك من حيث ان من اسقط
 شيئاً فقد غطى ذلك الذى اسقطه او زاد فى التغطية لاتبائه بعبارة
 موهمة وكذا تدليس الشيوخ فان الراوى يغطى الوصف الذى
 يعرف به الشيخ او يغطى الشيخ بوصفه بغير ما اشتهر به كذا
 حقه البقاعى (وانما قال بوهم لانه متى وقع) اى الحديث (بصيغة
 صريحة فى السماع وهى) افظ (اخبرنى او حدثنى او سمعته) وعلم
 انه لم يسمعه منه كان (الراوى) كاذباً لا مدلساً (اصلاً) كذا
 قال (شيخ الاسلام ابن حجر) (العسقلانى) وهو اى التدليس
 فى الاسناد مذموم (فاعله) عند الكل مكروه (جداً) وبالغ شعبة
 فى ذمه فقال لان اذن احب الى من ان ادلس وقال التدليس
 اخوال الكذب قال ابن الصلاح هذا منه افراط محمول على المباغة
 فى الزجر عنه والنفر (بحريما عند اكثر) اى اكثر العلماء (و) قيل
 ان كان الحامل للراوى على التدليس تغطيته الضعيف فخرج
 لان ذلك (حرام عند البعض) وغش و الا فلا (كذا
 فى التدريب الا اذا كان فى التدليس غرض صحيح لا فاسد) والفاقد
 ان لا تظهر روايته عن الضعفاء مثلاً (فلا يذم) اى هذا التدليس

(ولا يكره) تحريماً (والفرض الصحيح تقوية الحديث عند السامعين
 ان كان شيخه ثقة عند الحفاظ) فقط (غير معلوم عند السامعين
 وشيخ شيخه ثقة عندهما) اى عند الحفاظ والسامعين (و) الفرض
 الصحيح (الاحتراز عن التكرار من شيخ واحد) ابهاماً لكثرة الشيوخ
 او تفهماً في العبارة (والاختصار وكون شيخه) اى الراوى
 المدلس (ثقة صغيراً) فى السن (وهو اى الراوى كبير) فى السن
 عن شيخه (فيخاف) اى الراوى بسبب كون شيخه صغيراً منه
 (ان لا يقبله) اى شيخه (المعاندون الحاسدون ونحوها) اى
 الثلاثة المذكورة (والفرض الفاسد تغطية ضعف شيخه
 او حديثه او استكانة اخذه) اى ذل اخذه والاولى ان يقول
 استنكاف اخذه (او عداوته له او نحوها) والاولى او نحوه لان
 العطف باو (وهو) اى التدليس (مكروه تحريماً عند الجمهور)
 من المحدثين (وحرام عند البعض) منهم (لانه) اى هذا التدليس
 (غش فى الدين) والغش فيه حرام فهذا التدليس حرام قوله
 (هذا) اقتضاب قريب من التلخيص اى خذ او حفظ هذا
 (ومن اقسامه) اى التدليس (التدليس فى التسوية) وزاد
 النووى هذا القسم على ابن الصلاح وسماه ابن القطان بتدليس
 التسوية وهو شر اقسام التدليس (وهو ان لا يترك شيخه
 بل شيخ شيخه او اعلى منه) اى من شيخ شيخه (لكونه ضعيفاً و)
 لكون (شيخه ومن فوق شيخ شيخه ثقة فيستوى السند كله ثقات
 وهذا) التدليس (مكروه) تحريماً (دائماً ان خصصناه) اى
 التدليس (بهذا) اى بعدم ترك شيخه بل يترك شيخ شيخه او اعلى
 منه (وان عمناه) اى التدليس من ترك شيخه او شيخ شيخه
 او اعلى منه (فهو) (ك) التدليس (الاول) فى الذم والكره
 والاختلاف ولما بين التدليس فى الاسناد وتدليس التسوية

شرع في بيان التدليس في الشيوخ فقال (و) من اقسامه
 (التدليس في الشيوخ بان يسمى شيخه او يكتبه او ينسبه او يصفه
 بما لا يعرف به) (او) يسمى او يكتبه او ينسب او يصف (شيخ شيخه به)
 اي بما لا يعرف به اه تقريب (ليوفر الطريق) اي لجعل الطريق
 وعر او صعبا (الى السماع له) اي الحديث وفيه تضيق للمروى عنه
 والمروى ايضا لانه قد لا يظن له فيحكم عليه بالجهالة قال شيخ
 الاسلام ويدخل في هذا القسم ايضا التدليس بالتسوية بان يصف
 شيخ شيخه بذلك (وهو) اي هذا القسم (ك) القسم (الاولو)
 لكن (الاول كثير) وقوعه في الاحاديث (وهما) اي التدليس
 في التسوية والتدليس في الشيوخ (قليلان) فيها (وبعضهم) من
 الحديثين (لم يرض بكون الثالث) اي التدليس في التسوية (تدليسا
 ثم اعلم) للترتيب الرتبى (ان من عرف) اي اشتهر (بالتدليس ان روى
 حديثا آخر بلفظ يحتمل السماع فحديثه مرسل منقطع) لا يقبل
 (و) ان روى (بلفظ يقتضيه) اي السماع كسمعت وحدثنا واخبرنا
 وشبهها فتصل مقبول يحتاج به (وفي الصحيحين) وغيرهما (من
 هذا) الضرب (ما لا يحصى) اي كثير كقتادة وسفيان وغيرهم
 اه تقريب كعبد الرزاق والوليد بن مسلم لان التدليس ليس كذبا
 وانما هو ضرب من الابهام اه تدريب (ولهذا) اي ولكونه كثيرا
 فيها (كان التدليس ليس بجرح عند الجمهور ان لم يكن تدليسه)
 اي ان لم يكن الحامل له على تدليسه (من غير الثقات) كاشا
 (لاجل تغطية الضعف) وان كان الحامل عليه تغطية ضعف
 الحديث فجرح لان ذلك حرام وغش (كذا في التدريب والحديث
 المرفوع لا المنقطع ولا الموقوف) فان سنديهما غير متصلين
 (ان كان سنديه متصلين) من رواه الى منتهاه (ولو) كان
 الاتصال (ظاهرا) فبدخل فيه ما فيه انقطاع خفي كمنهنة

المداس والمعاصر الذي لم يثبت لقائه لا طابق من اخرج الاحاديث
 المسانيد على ذلك قاله النووي كابن الصلاح وخرج به ما كان
 ظاهره الانقطاع كالمرسى الجلى ويخرج به ايضا ما ساوى
 فيه احتمال الاتصال والانقطاع بحسب الظهور والخفاء (يسمى
 مسندا) في اطلاق اهل الحديث (اسم مفعول من الاسناد)
 و (هذا) اى المذكور فى المتن (مذهب الامام) فى الحصول
 (والحاكم وكثير من المحققين) فانهم قالوا ان المسند لا يستعمل
 الا فى المتصل بخلاف الموقوف والمرسل والمعضل والمداس
 وحكا ابن عبد البر عن قوم من اهل الحديث وهو الاصح ولبس
 بعيد من كلام الخطيب وبه جزم شيخ الاسلام فى النخبة
 (فيكون اخص من المرفوع) لانه حيثئذ يكون قسما من المرفوع
 وقسم الشئ اخص منه قال الحاكم من شرط المسند ان لا يكون
 فى اسناده اخبرت عن فلان ولا بلغنى عن فلان ولا ظنه مرفوعا
 ولا رفعه فلان اه تدري (وهذا) اى ما سبقه من تسمية المرفوع
 المذكور مسندا (هو الاصطلاح المشهور بين المحدثين وبعضهم
 كالخطيب البغدادي ومن تبعه) قال على القارى فى شرح
 النخبة اعلم انه قال الخطيب المسند ما اتصل سنده من روايته
 الى منتهاه ولكن اكثر ما يستعمل فيما جاء من النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم دون غيره وقال الحاكم هو ما اتصل سنده مرفوعا
 الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقال ابن عبد البر هو ما رفع
 الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم متصلا كان او منقطعا فهذه
 ثلاثة اقوال وعلى كل قول منها فالمسند ينقسم الى صحيح وحسن
 وضعيف ذكره ابن جماعة فى منهل الراوى انتهى (يسمون
 المتصل مطلقا مسندا وقوله وان كان) المتصل (موقوفا او مقطوعا
 بيان الاطلاق فيكون) المسند (اخص منهما) اى من المرفوع

والتصل لانه قسم منهما وقسم الشيء يكون اخص منه وفي بعض
النسخ الموجودة عندنا منها اى من المرفوع والتصل والموقوف
والقطوع فافهم (و بعضهم كابن عبد البر ومن تبعه يسمون
المرفوع مسندا وان كان مرسل او معضلا او منقطعا) كالك
عن الزهري عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم قيل هذا مسند لانه اسند الى النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم وهو منقطع لان الزهري لم يسمع عن ابن عباس
رضى الله تعالى عنهما (او مطلقا او متصلا) كالك عن ابن عمر رضى
الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (ف) على
هذا القول (يكون) اى المسند (مساويا للمرفوع ذكر هذه
المذاهب الثلاثة مع بيان هؤلاء الثقات) قوله (الامام) فاعل ذكر
(النوى فى التفریب ونقلها على القارى) فى شرحه على شرح
النجبة (عن ابن جماعة) كائنته عنه آثقا (لكن المتعهداى المعلوم)
والمشهور (الثابت اى بحسب اطلاعى او بين المحققين هو)
القول (الاول ولذا) اى ولكونه معلوما بحسب الاطلاع او بينهم
(قال الحاكم) وغيره (لا يستعمل المسند الا فى المرفوع المتصل)
بخلاف الموقوف والمرسل والمعضل والمدلس قاله فى التدريب
(قال) شيخ الاسلام (فى النجبة المسند مرفوع صحابى بسند
ظاهره الاتصال فيكون) ما قاله شيخ الاسلام (مذهب رابعا
اخص منها) اى من الثلاثة لان شيخ الاسلام شرط فى كون
الحديث مسندا كونه مرفوع صحابى خلافا لهم فانهم لم يشترطوه
فيه فيجاءعون فى مرفوع صحابى وبسارق من المذاهب الثلاثة
فى مرفوع تابعى (وقد يجهل) المسند بمعنى الكتاب الذى جمع فيه
ما اسنده الصحابى كسند احمد كذا فى التفریب ثم اعلم ان الراوى
لحديث ان وقع منه) اى من الراوى (اختلاف اى مخالفة

(أ) راو (آخر في اسناده) أي غالباً ويلزم منه أن يكون ضعيفاً
 لاشعاره بأنه لم يضبط على ما ذكره الجزري مثاله في الاسناد
 مارواه أبو داود وابن ماجه من طريق اسماعيل بن أمية عن أبي
 عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة رضي
 الله تعالى عنه مرفوعاً إذا صلى أحدكم فليجعل شيئاً تلقاه وجهه
 وفيه فإن لم يجد عصاً ينصبها بين يديه فليخط خطاً يختلف فيه
 على اسماعيل اختلافاً كثيراً فرواه بشر بن مفضل وروح بن القاسم
 عنه هكذا ورواه السفيان الثوري عنه عن أبي عمرو بن حريث
 عن أبيه حريث بن سليم عن أبي سلمة عن أبي هريرة ورواه وهب
 ابن خالد وعبد الوارث عنه عن أبي عمرو بن حريث عن جده
 حريث ورواه ابن جريح عنه عن حريث بن عمار عن أبي هريرة
 رضي الله تعالى عنه ورواه داود بن غلبة الحارثي عنه عن أبي عمرو
 ابن محمد عن جده حريث بن سليمان قال أبو زرعة الدمشقي
 لا أعلم أحداً ينسب به غير داود ورواه سفيان بن عيينة
 عن اسماعيل عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث
 رجل من بني عذرة ورواه محمد بن سلام البيهقي عن أبي
 عيينة مثل رواية بشر بن مفضل وروح ورواه مسدد وعن أبي
 عيينة عن اسماعيل عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي
 هريرة ورواه عمار بن خالد الواسطي عن ابن عيينة عن اسماعيل
 عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم
 هكذا مثل ابن الصلاح بهذا الحديث المضطرب الاسناد قاله
 في التدریب (أو مثله) قليلاً مشال الاضطراب فيه حديث
 فاطمة بنت قيس قالت سألت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 عن الزكاة فقال إن في المال لحقاً سوى الزكاة فهذا الحديث
 قد اضطرب لفظه ومعناه فواه الترمذي هكذا من رواية شريك

عن ابى حنزة عن الشعبي ورواه ابن ماجة من هذا الوجه بلفظ
ليس فى المال حق سوى الزكاة فهذا الاضطراب لا يَحْتَمِلُ
التأويل ٢ اهلى القارى (بتقديم اوناخير او زيادة او نقصان
وهذه الاربعة) وهى التقديم و التأخير و الزيادة و النقصان
(سواء كانت فى السند او المتن او فيهما) معا (او بعضها
فى السند و بعضها فى المتن و سواء كانت من راو) واحد مرتين
او اكثر (اوراوين اوراوة كذا فى) التدريب و (التريب او
ابدال راو مكان راو آخر او ابدال متن مكان متن آخر فهذا
الحديث المروى على وجوه مختلفة) مذكورة (يسمى حديثا
مضطربا اسم فاعل) من الاضطراب (بمعنى المختلف هذا)
اى ما ذكر من التسمية مضطربا (اذ لم يترجم احدى الرواتين
او الروايات) على الاخرى (بحفظ راو بها) مثلا (او كثرة صحبته)
اى الراوى (للروى عنه او غير ذلك من وجوه الترجيعات فان
ترجمت) بها (لا يكون) الحديث (مضطربا بل الراجح) يكون
(محفوظا و المرجوح شاذا او منكرا كما سيحى و الاضطراب)
المذكور (موجب لضعف الحديث لاشعاره) اى الاضطراب
الواقع فيه (بعدم الضبط) من راويه (الذى هو شرط فى الصحة
والحسن كذا فى التريب لكن قال) الحافظ السيوطى
(فى التدريب نفلا عن البعض الثقة) و هو شيخ الاسلام
(ان الاضطراب قد يوجد فى الصحيح والحسن) بان يجمع معهما
وذلك بان يقع الاختلاف فى اسم رجل واحد و ابيه و نسبته
ونحو ذلك و يكون ثقة فيحكم للحديث بالصحة والحسن ولا يضر
الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربا ولما توهم ان الاضطراب
او كان موجبا للضعف يلزم ان يكون الحديث المضطرب الموجود
فى الصحيحين ضعيفا وليس الامر كذلك اشار الى الجواب

٢ قوله لا يَحْتَمِلُ
التأويل فيه بحث
ذكره على القارى
فى شرحه على
شرح النخبة

عنه بقوله (وما في الصحيحين) من الاحاديث الكثيرة المضطربة فيها (من هذا القبيل) ومن هذه المثابة المنقولة عن البعض الثقة فلا يكون ما فيها ضعيفا (انتهى ولعل هذا) اى عدم ايجاب الاضطراب الضعف فيما فيها ليس على الاطلاق بل (اذا كان الاختلاف) اى المخالفة (من) الرواة (الثقات) والافلا (واعلم انه) اى الشان (لا يجوز) اى لا يحل (تعهد تغير) صورة (المتن) مطلقا لا بتقديم ولا تأخير ولا بزيادة ولا نقص بحرف او اكثر ولا ببدال حرف او اكثر بغيره ولا ببدال مشدد بخفف او عكسه (ولا الاختصار فيه) بانقص (ولا ابدال لفظ) مرادف (ب) لفظ (آخر) مرادف له اى ولا يجوز تغير المتن بشئ من هذه الوجوه (الا للعالم بمدلولات اللفاظ) اى بمعانيها اللغوية (لان العالم لا ينقص من الحديث الاما لاتعلق له) اى للنقص والمحدوف (بما يقبضه) اى بتركه (فيه) اى فى الحديث (بحيث لا يختلف الدلالة ولا يتخلل) البيان والحكم و (المعنى) بخلاف الجاهل حيث لا يجوز له اختصار الحديث لانه قد ينقص ماله تعلق ضرورى يفسد المعنى بتركه كترك الاستثناء فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام لا يباع الذهب بالذهب الا سواء بسواء فانه لا يجوز حذفه بلا خلاف وفى معنى الاستثناء ترك الغاية فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام لا يباع التمرة حتى تهضى قاله على اقارى واذا لم يتخلل المعنى فارواية به اشتهر الخلاف فيها والاكثر من اهل الحديث والفقه والاصول ومنهم الائمة الاربعة على الجواز بالشرط المذكور فى اختصار الحديث (للاجماع) وهو اقوى ادلة المجوزين الرواية بالمعنى (على جواز شرح) احكام (الشريعة) من الكتاب والسنة (للجم) وهو ما عدا العرب (بلغاتهم) المختلفة من الفارسية والتركية والهندية والسندية

للعارف باللسنة لقوله عليه الصلاة والسلام بلغوا مني وبلغ
 الشاهد منكم الغائب (فضلا عن لغة العرب) أي إذا جاز الإبدال
 بلغة أخرى فجوازها باللغة العربية أولى وفيه نظر إذ يجب
 أن يكون الإبدال بلغة أخرى للضرورة ولا ضرورة هنا إذ رواية
 الكتب الشرعية باللسنة العجيبة لفهم من لا يحسن العربية
 ولا يفهمها ولا فلا وجه للعدول عنها وقد ورد النهي عن التكلم
 بغير العربية لمن يحسنها الأعلى سبيل الضرورة (وقيل لا يجوز
 الاقتصار والرواية بالمعنى وقيل يجوز أن) أي الاقتصار والرواية به
 (مطلقا) سواء كان في المفردات أو في المركبات (وقيل يجوز الرواية
 بالمعنى في المفردات) لظهور ترادفها فتغيرها يسير دون
 المركبات لاحتياجها إلى زيادة تغير والقول بعدم الجواز هو
 الأولى لأن المرء وإن كان في غاية من الفصاحة والبلاغة
 لا ينهض على التعبير عن الفاظ من هو أولى جوامع الكلام بما يؤدي
 معانيها أجمع بحيث لا يزيد ولا ينقص بل لا يتصور أن يكون
 مساويا لها في الجلاء والخفاء لاسيما وهو مفوت لتبرك بالفاظ
 صاحب الشريعة ومفتح لأبواب الشك والشبهة في موارد
 السنة وإذا ذهب قوم من أهل الحديث والأصول إلى أنه لا يجوز
 الرواية باللفظه وهو المروي عن ابن سيرين وغيره من المخاطبين
 في دين الله وقيل لا يجوز في حديث النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم ويجوز في حديث غيره وهو مروي عن مالك (فالأولى
 إيراد الحديث بالفاظه لما فيه من التكت التي قد لا يفهمها الناقل
 بالمنقول إليه لقوله عليه الصلاة والسلام رب مبلغ) اسم مفعول
 (أوعى من سامع أي) رب (مبلغ إليه أوعى من سامع مني
 كالمتجهدين وقال القاضي عياض يعني) أي يجب (سد باب
 الرواية بالمعنى) مطلقا أو بالضرورة ويؤيد الأول قوله

(ثلاثين) اي يجترى (من لا يحسن) العربية من يظلم على ظنه
ويرى نفسه انه يحسنها وليس كذلك كما وقع لكثير من الرواة
قديما وحديثا (كذا قال العسقلاني) في شرح الخبة (وان ادرج
الراوي اي ادخل كلامه) لنفسه (او كلام غيره صرح به) اي
بقوله غيره (في التقريب بين الفاظ الحديث والغالب) وقوعا
او استعمالا فيكون بمعنى المشهور (ان يكون) اي كلام المدرج
(في آخره) اي الحديث مثاله ماروي ابو خثيمة زهير بن معاوية
عن حسن بن الحر عن القاسم بن المخبرة عن علقمة من عبد الله
ابن مسعود ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم علمه التشهد
في الصلاة فقال قل التحيات لله فذكر حين قال اشهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمدا عبده ورسوله فاذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك
ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد كذا رواه ابو خثيمة
فادرج في الحديث قوله فاذا قلت الخ وانما هو من كلام ابن
مسعود لامن كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (وقد يكون)
الادراج (في اوله) مثاله مارواه الخطيب من رواية ابي قطن
وشبابه بن سوار فرويا عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة انه
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اسبغوا الوضوء ويل
للاعقاب من النار فقوله اسبغوا الوضوء من كلام ابي هريرة
رضي الله تعالى عنه وصله بالحديث في اوله كذا وقيل قال اسبغوا
الوضوء فان ابا القاسم قال ويل للاعقاب من النار من كلام
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (او اوسطه) مثاله مارواه الدار
قطني في سننه من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن
عروة عن ابيه عن بسرة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من مس ذكره او انثيه
اورفعه فليتوضأ قال الدار قطني ووههم عبد الحميد في ذكر

الاثنتين والرفع وادراجه لذلك في حديث بسمة قال والحفوظ
ان ذلك من قول عروة انتهى وفي النهاية من السنة تنف الرفعين
اي الابطين واذا التقى الرفعان وجب الفصل اي اصول الفخذين
والرله تضم وتفتح انتهى والمراد هنا هو المعنى الثاني (لفرض
صحيح ومصلحة صحيحة وهو) اي الفرض الصحيح (بيان استنباط
حكم موافق للشرع) بالادراج (او بيان مجمل) به (او) هو
(جعل الحديث دليلا على كلام الحق) بسبب الادراج (او) الفرض
الصحيح من الادراج (بالعكس) اي جعل كلام الحق دليلا على
الحديث بسببه (او نحو ذلك لافرض فاسد وهو جعل الحديث على
معنى يدينه اهل الباطل) من الحديث (و بيان مذهبه الباطل
وتقوية مشربه العاطل ونحو ذلك) من رأى الفاسد (بسمي ذلك
الحديث مدرجا) هو (اسم مكان يحدف الجاراي مدخلا فيه ويقال
لهذا) الحديث (مدرج المتن وهو ثلاثة) اقسام (كما اشرنا اليه)
بقوله والغالب ان يكون في آخره الخ (و) هذا القسم (غالب وله)
اي للمدرج (قسم نادر) استعماله (ويقال مدرج الاسناد) وانما
سمي به لان المغير ادخل خلا في الاسناد فالاسناد مدخل فيه
(وهو نجسة) اقسام وهو لا ينحصر فيها عقلا فانحصاره فيها
استقرائي والاستقراء غير معلوم (الاول) منها (ان يكون عنده
متان) مختلفان (باسنادين) مختلفين اما عن صحابين او واحد
فقط (فيرويها) مصا كما ملين او مختصرين او احدهما مختصرا
دون الاول (باحدهما) اي يرويها راو عنه مقتصر على
احد الاسنادين هذا هو المطعون بالخلافة (والثاني ان يروي
احدهما) اي احد المتين عنده (باسناده الخاص به) اي باحدهما
(و) لكن (يزيد فيه) اي في احد المتين (من المتن الآخر) وله
اسناد آخر (ماليس في الاول) اي في الحديث الاول او المتن

الاول وهو المذكور بقوله احدهما فهو من وضع الظاهر موضع الضمير مثاله حديث رواه سعيد بن ابى مریم عن مالك عن الزهري عن انس رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تباعضوا ولا تحاسدوا ولا تبايروا ولا تنافسوا مدرج في الحديث ادرجه ابن ابى مریم من حديث آخر لمالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اياكم والظن فان الظن الحديث ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا وكلا الحديثين متفق عليهما من طريق مالك وابى في الاول ولا تنافسوا وانما هو في الحديث الثاني (والثالث) منها (ان يكون عنده) اى الراوى (المقت باسناد) واحد كما يدل عليه قوله في الاول فيصح الاستثناء بقوله (الا طرفا) اى بعضا (منه فانه) اى الطرف (عنده باسناد آخر فيرويه) اى راو عنه (تاما) اى من غير استثناء الطرف (بمخذف الواسطة) مع انه لم يسمع الطرف الا بواسطة وهذا هو المطعون بالخالفه للثقات مثاله حديث رواه داود من رواية زائدة وشريك رواه النسائي من رواية سيفان بن عينة كلهم عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل ابن حجر في صفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال فيه ثم جثتهم بعد ذلك في زمان برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك ايديهم تحت الثياب قال موسى بن هارون وذلك عندنا وهم فقولهم ثم جثت ليس هو بهذا الاسناد وانما هو ادرج عليه عن عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض اهله عن وائل وهكذا رواه مينا زهير بن معاوية وابو بدر شجاع بن الوليد فبما قصة تحريك الابدی من تحت الثياب وفصلها من الحديث وذكرنا اسنادها كما ذكرنا (والرابع)

منها (ان يسمع) اى الراوى (حديثا من جماعة مختلفة فى اسناده
 فيرويه) اى الراوى المطعون بالخالفة (عنهم) اى عن تلك
 الجماعة المختلفة فيه (بـ) صورة (اتفاق) بينهم (ولا بين) اى
 الراوى (ما اختلف فيه) اى الاسناد الذى وقع بالاختلاف فيه
 مثاله حديث الترمذى عن بندار عن عبد الرحمن بن مهدي
 عن سفيان الثوري عن واصل ومنصور والاعمش عن ابي وائل
 عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله انه قال قلت يا رسول الله
 اى الذنب اعظم الحديث هكذا رواه محمد بن كثير العبدى
 عن سفيان فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور
 والاعمش لان واصل لم يذكر فيه عمرا بل يجعله عن ابي وائل
 عن عبد الله وانما ذكر فيه منصور والاعمش فوافق روايته
 روايتهما وقد بين الاسنادين معا يحيى بن القطان فى روايته
 عن سفيان وفصل احدهما عن الآخر كما رواه البخارى فى صحيحه
 عن عمرو بن على عن يحيى عن سفيان عن منصور والاعمش
 كلاهما عن ابي وائل عن عمرو عن عبد الله وعن سفيان
 عن واصل عن ابي وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو بن
 شرحبيل (والخامس ان يسوق) اى راوا او محدث (الاسناد)
 اى اسناد متن (فيعرض له عارض) فلا يذكر المتن لما يقطعه عنه
 قاطع (فيقول كلاما من عنده فيظن) بعض (من سمعه) اى ذلك
 الراوى وهو المطعون بالخالفة (انه) اى ذلك الكلام (من الحديث
 فيرويه عنه كذلك) اى على انه متن ذلك الاسناد (كذلك)
 اى مثل ما ذكر (بين هذه الاقسام الثمانية) للدرج ثلثة منها
 لدرج المتن وخمسة لدرج الاسناد شيخ الاسلام ابن حجر
 (العسقلانى) فى شرح النخبة (و) الحافظ (السبوطى) فى التدريب
 (الا ان السبوطى لم يذكر الثامن وقال) ابو زكريا يحيى النووى

(في التريب وجميع اقسام الادراج حرام عند الجمهور) باجماع
 اهل السنة والفقه وعبارة ابن السمعاني وغيره من تعدد الادراج
 فهو ساقط العدالة ممن يحرف الكلم عن مواضعه وهو ملحق
 بالكذابين (وقال في التريب وعندى ان من ادرج لنفسه
 عرب لا يمنع) عنه ولذا فعله الزهرى وغير واحد من الأئمة
 (اقول) وعندى (الصواب قول المصنف وهو ما ادرج لغرض
 صحيح لا يمنع) اقول ولعل مراد السيوطى مما قاله ما قاله المصنف
 (قال العسقلانى ويدرك) اى يعرف (الادراج باربعة اشياء بورود
 رواية مفصلة) بكسر الصاد اى مينة (للمقدار المدرج مما) اى
 من متن (ادرج) اى المدرج (فيه) اى فى المتن وفيه نائب فاعل
 ومثاله ما ذكر آنفا من ان شباة رواه عن ابى خزيمة رواية
 مفصلة (وبتنصيص الراوى) وبتنصيصه نفسه على الادراج
 او المدرج كحديث ابن مسعود سمعت رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم انه قال من جعل لله ندا دخل النار وقال آخر اقولها
 ولم اسمعها ومن مات ولم يجعل لله ندا دخل الجنة (وبتنصيص
 الأئمة) الطالعين على الادراج او المدرج (وباسمحالة كون النبي
 عليه) الصلاة و (السلام يقول ذلك) وهو اعلاها كوددت
 انى شجرة تعضد والذى نعى يدها ولا الجهاد فى سبيل الله وبر اى
 لاحتيت ان اموت وانا مملوك قوله والذى نعى الخ ليس كلامه
 عليه الصلاة والسلام انما هو كلام ابى هريرة رضى الله تعالى
 عنه اذ تمتع بمنه صلى الله تعالى عليه وسلم الرق لما فاته
 الرسالة لان الرق لا يتصور معه القيام بحقوقها فتنبى احدهما
 يقتضى كراهة الثانى وحاشاه صلى الله تعالى عليه وسلم من كراهة
 الرسالة ولان الناس يستكفون من اتباع الرقيق ولذا قال
 هرقل كيف هو فيكم قال هو فينا ذونسب التوبن للتعظيم

ولأنه لم تكن اذ ذلك حتى يمنعه برها عن منعه ولأن الجهاد لا يمنعه عن تمنيه اذ جهاد المملوك صحيح اعلم ان ما ذكر من الوجوه الاربعة لمعرفة الادراج غير مختص بادراج المتن الاربعة كالايجي على التأمل الكامل في كلامه اه على القارى مع زيادة عليه (ومن اقسام الحديث) كلمة (من تبعية الحديث الشاذ) والمنكر والمعلل) هما (اسمان ه مفعولان من الانكار والتعليل) نشر على ترتيب اللف (الشاذ) ترك الفاء مع كون المقام مقام الفصل اشارة الى جواز الوجهين كما عرفت واختار الحذف على الذكر لكون الاختصار مطلوباً في هذه الرسالة الشاذ (في اللغة فرد خرج) ونذر (من الجماعة قال في مختار الصحاح شذ عنه انفراد عنه وشذ خرج عن الجماعة يشذ بالضم) فن الباب الاول (و) (الكسر) فن الباب الثاني (شذوذاً فهو شاذ واشذ غيره و بين هذه) اي المعاني اللغوية للشذوذ (على خلاف عادته لاظهار المناسبة اللغوية بين معناه اللغوي والعرفي لخماء) المعنى (اللغوي وفي اصطلاح الحديثين لا الخويين و) لا (الصرفيين و) لا (القراء) اشار بقوله لا الخويين الخ الى ان المصنف احتز بقوله الحديث عنهم لانهم يستعملون الشاذ في غير هذا المعنى (حديث روى مخالفا متاوسدا) فان قلت لم قدم الشذوذ في المتن على الشذوذ في السند قلت ان الشذوذ انما يقع بالذات على المتن لما فيه او في طريقه ما يقتضيه بخلاف الشذوذ في السند مثاله في المتن زيادة يوم عرفة في حديث ايام التشريق ايام اكل وشرب فان الحديث بجميع طرقه بدونها وان جاء بها موسى بن علي بن رباح عن ابيه عن عتبة ابن عامر كما اشار اليه ابن عبد البر فانه قال الاحاديث اذا كثرت كانت اثبت من الواحد الشاذ قد يهم الحافظ احيانا على انه قد صحح حديث موسى بن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال انه على شرط

٤ لانه انفراد عن رواية بقية الرواة وبعد عن اسباب الترجيح ه وفي بعض النسخ اسما مفعول ه

مسلم وقال الترمذى انه حسن صحيح قلت لعلهم غفلوا عن شذوذ المتن ونظروا الى الاسناد فقط فحكموا عليه بما حكموا (لما رواه الثقات اى الصادقون الضابطون كذا في التدريب واللام) فيها (للجنس) فيضمحل معنى الجمعية (وذلك الراوى اعم من ان يكون ثقة او لا ولذا) اى ولكونه اعم منها (قال فان لم يكن الراوى ثقة فهو اى الحديث شاذ مر دود) مثال الشذوذ في السند ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجة من طريق ابن عيينة وهو سفيان وكان اماما جليلا ودفن بالمعلّى عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يدع اى ولم يترك وارثا الامولى اى معتقا بفتح التاء هو اى الرجل اعتقه اى ذلك المولى الحديث وتابع ابن عيينة بالنصب على انه مفعول اقوله تابع مقدم على فاعله وهو قوله ابن جريج على وصل هذا الحديث الى ابن عباس جريج بالحمين مصفرا وقيروا خالفهم حصاد بن زيد فرواه مر سلا عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس قال ابو حاتم المحفوظ حديث ابن انتهى كلام ابى حاتم فحماد بن زيد من اهل العدالة والضبط ومع ذلك رجع ابو حاتم الذين هم اكثر عددا من حصاد (مطلقا) قوله (لا يعمل به اصلا) بيان للاطلاق (غلب فيه اسم المردود) على الشاذ لكثرة استعمال المردود فيه (وان كان) اى الراوى (ثقة فليس بمردود) بل يوقف فيه ولا يخرج به (فالسبيل فيه) اى فى هذا القسم (بالترجيح ان امكن والاف) السبيل (التوقف بمن يحفظ) الراوى (وضبط او بكثرة الرواة) وان كان كل منهم دون الراوى المخالف لهم فى الحفظ والاتقان لان العدد الكثير اولى بالحفظ

والاقتان من الواحد وتطرق الخطأ للواحد اكثر منه للجماعة
(وسائر وجوه الترجيح كعفة الراوى) وفقهه (وعلو سنده وكونه
في كتاب تلقه الامة) الكاملة (بالقبول كالبخارى ونحوها) اى
ونحو المذكورات من وجوه الترجيح (و) الحديث (الراجع يسمى)
في عرف المحدثين (المحفوظ لان الغالب انه محفوظ عن الخطأ
والمرجوح يسمى شاذاً مقبولا) وانما قيدنا الشاذ بقولنا مقبولا مع
ان الاصل في المطلق ان يجزى على اطلاقه (بقربنة المقابلة)
وهى قوله مردود (لكن لا يعمل به) وان كان مقبولا (لكونه
مرجوحاً وغلب فيه) اى في هذا القسم (اسم الشاذ) حيث
قال يسمى شاذاً على اسم المقبول حيث لم يقل يسمى مقبولا لما مر
(ايضا) اى كما غلب الردود على الشاذ (و) قال السخاوى (المنكر)
لانهم انكروه (هو الحديث الذى رواه راو ضعيف اسوء حفظه
اوجهاته او فسقه او بدعته ونحوها) اى ونحو المذكورات
من وجوه التضعيف وهل الشاذ كالمنكر في الضعف ام لا والظاهر
ان الشاذ والمنكر كليهما ضعيفان لكن الشاذ قد يكون راويه
مقبولا والمنكر راويه ضعيف (مخالفاً متناً او سنداً لما) اى
(لحديث رواه راو ضعيف آخر لكن ضعف الثانى اقل من
ضعف الاول) مثال المنكر ما رواه ابن ابي حاتم من طريق حبيب
بضم الحاء المهملة وقح الباء الموحدة وتشديد التحتية المكسورة
ابن حبيب على وزن كـريم وهو اخو حرة بن حبيب الزيات
بتشديد التحتية بائع الزيت او صانعه المقرئ بضم الميم وسكون
القاف وهمزة فى آخره وهو امام القراء ومن اتباع التابعين عن
ابى اسحاق البيهقي عن الميرار بفتح العين المهملة والفاء بين الرائيين
ابن حريث بصيغة التصغير عن ابن عباس رضى الله تعالى
عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من اقام الصلاة

اي المكتوبة وآتى الزكاة اى المفروضة وحج اى بيت الله الحرام
 وصام اى شهر رمضان بالتعام وقرى الضيف بفتح القاف
 والراء اى اطعمه اذا وجب عليه الاطعام دخل الجنة اى دخولا
 اوليا بسلام قال ابو حاتم وهو مخرجه هذا الحديث منكر
 بسبب اسناده وان كان معناه صحيحا لان غير حبيب من الثقات
 الذين رووا هذا الحديث رواه عن ابي اسحاق موقوفا على ابن
 عباس رضى الله تعالى عنهما وقدرناه حبيب مرفوعا وغير الحبيب
 معروف غير منكر كذا فى النخبة (فبرحم الشان على الاول ومقابل
 بكسر الباء وقحها اى ضد المنكر) ونقيضه (هو المعروف)
 لكونه مرفوعا عندهم (سميائهما لانكار المحدثين الاول
 دون الشانى فالنكر الفاء للفظ لك) وهى التى تدخل على الاجال
 بعد النقصيل (والمعروف كلاهما ضعيفان متلو سندنا لكن
 الضعف) كللى مشكك لانه (فى المنكر اكثر منه اى من الضعف
 حال كونه فى المعروف فالشاذ والمنكر مرجوحان والمحفوظ
 والمعروف راجحان لان ازواى) علة للمرجوحية والراجحية
 (فى الشاذ والمنكر غير نفقة وفى المحفوظ والمعروف ثقة) ولما توهم
 من قوله وفى المحفوظ والمعروف الخ مساواتهما فى الراجحية ٨
 اشار الى دفعه بقوله (لكن ليس فى المحفوظ ضعف) فالراجحية
 فيه ليست باضافية (والمعروف ضعيف راجح) لكن ربحانته
 ليست بذاتية بل (بالنسبة) والاضافة (الى المنكر) وان كان
 مرجوحا بالنسبة الى المحفوظ فلا يلزم المساواة بينهما (وبين
 هذه الاقسام الاربعة تباين كللى) فيصدق بينها سالبية كلية
 (على هذا الاصطلاح واعلم) علما جزئيا (ان) (اكل) واحدا من
 هذه الاقوال موافقة لما فى شرح النخبة الا انه قال فى النخبة
 الشاذما اى حديث (رواه) الراوى (المقبول مخالفا) اى

٨ مع ان المعروف
 ضعيف فلا يكون
 مساويا له فيها شاذ

في المتن او في سنده بالزيادة او النقص (لمن هو اولى منه) في الضبط
 حقيقة او حكما كما في التعدد (فلا يشمل) هذا التعريف (الشاذ
 المردود مع انه منه) فلا يكون جامعا (صرح) كونه منه
 (في التريب والتدريب وبعضهم) اي بعض المحدثين (لم يعتبروا
 في الشاذ والمنكر قيد) الذي هو (المخالفة فتعريف المنكر ظاهر)
 فهو الحديث الذي رواه راو ضعيف (فلذا) اي فلكون تعريفه
 ظاهرا ذكر تعريف الشاذ ولم يذكر تعريفه (قال وقالوا الشاذ
 مارواه الثقة وكان) اي الراوى الثقة (منفردا في هذه الرواية
 ولم يتابعه) اي هذا الراوى (فيها احد) من الراواة الثقات
 (هذا مذهب الحاكم ومن تبعه وبعضهم لم يعتبروا في الشاذ كون
 الراوى ثقة ايضا كعدم اعتبارهم المخالفة مع اعتبارهم التفرد وهذا)
 اي المذكور (مذهب) الحافظ ابى يعلى (الخليل ومن تبعه)
 فقول الحاكم اخص من قول الخليل لان الخليل جعل الشاذ
 مطلقا التفرد لامع اعتبار المخالفة بخلاف الحاكم مثال المذهب
 الاول وهو الشاذ هو حديث روى مخالفا الى آخره مارواه
 اصحاب السنن الاربعة من رواية همام بن يحيى عن الزهرى
 عن انس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاء
 وضع خاتمه قال ابوداود بعد تخريجه هذا حديث منكر وانما
 يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهرى عن انس
 رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من ورق
 ثم القاه والوهم فيه من همام ولم يروه الا همام وقال التسائى
 بعد تخريجه هذا حديث غير محفوظ فهمام بن يحيى ثقة اخذ به
 اهل الصحيح ولكن خالف الناس فروى عن ابن جريج هذا المتن
 بهذا السند وانما روى الناس عن ابن جريج الحديث الذى
 اشار اليه ابو داود فلهذا حكم عليه بالنكارة ومثال الثانى

مارواه النسائي وابن ماجه من رواية ابي زكريا يحيى بن محمد بن
 قيس عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضى الله تعالى عنها
 مر فوعا كلوا البلع بالتمر فان ابن آدم اذا اكله غضب الشيطان
 الحديث قال النسائي هذا منكر تفرد به ابو زكريا وهو شيخ صالح
 اخرج له مسلم في المتابعات غير انه لم يبلغ مبلغ من يحتل التفرد به
 بل اطلق عليه الائمة القول بالتضعيف فقال ابن معين ضعيف
 وقال ابن حبان لا يحتج به وقال العقيلي لا يتابع على حديثه واورده
 ابن عدى اربعة احاديث منا كبر قاله في التدریب (وبعضهم
 لم يعتبروا في المنكر كون الراوى ضعيفا ايضا) اى كما لم يعتبروا
 المخالفة في المنكر والشاذ (مع اعتبارهم التفرد في المنكر) ايضا
 (وهو مذهب البرديجي) بفتح الموحدة وسكون الراء وكسر الدال
 المهملة بعدها نحتبة وجيم نسبة الى برديج قرب بردعة باهمال الدال
 بلد يا ذر بايجان ويقال له البردى ايضا (ومن تبعه وقالوا الشاذ
 والمنكر) كلاهما (مارواه راو منفردا في هذه الرواية) ولا يعرف
 الحديث عن غير راويه (وفي كل واحد منهما) مقبول ومردود
 وهما اى الشاذ والمنكر (واحد عند ابن الصلاح) حيث قال
 الصواب انه بمعناه (والتوى على خلاف هذا) اى على خلاف
 ما قاله ابن الصلاح (حيث قال الشاذ والمنكر هو) اى ما ذكرتهما
 (الفر د المخالف لما رواه الثقات وكلاهما مردودان وكذا)
 اى مثل الشاذ (المنكر عند البعض) وهو البرديجي ومن تبعه
 (ليس مخصوصا بالصورة المذكورة) اى بالصورة المخالفة للروايات
 (بل اعم منها ومن غيرها ولذا) اى ولعدم كونه مخصوصا بها
 (قال حديث) الراوى (المطعون بالفسق والغفلة وكثرة الغلط
 داخل في المنكر مع انه لا مخالفة له) اى للراوى المطعون بها (ا) راو
 (آخر بهذا الاصطلاح) اى في هذا الاصطلاح لعدم اشتراط

المخالفة فيه واما الاصطلاح الذي اشترطت فيه المخالفة فهذا الحديث ليس داخل في المنكر (فانه) اى هذا الاصطلاح (اعم من) الاصطلاح (الاول كذا في التقريب وقال العسقلاني وقد يجئ الشاذ بمعنى ما يكون) اى بمعنى الحديث الذي يكون (سواء لحفظ لازما لراويه في جميع حالاته قوله) مبتدأ (وهذه الاصطلاحات المذكورة) لامشاحات اى لامن احاطت هي (مفاعلة) مأخوذ (من الشح) بحركات الشين وتشديد الهاء مصدر (بمعنى الخجل) الطبيعى يقال شح فلان به على فلان اذا ضن به ومنه قول المؤلفين لامشاحه في الاصطلاح (جمعه) مع ان المصدر لا يثنى ولا يجمع (للتوزيع) والتوزيع (فيها) خبر المبتدأ (تنبيه على انه ليس لاحد من هؤلاء الثقات ان يجمل ويرد اصطلاح) الشدة (الاخر لان لكل) احد منهم (ان يصطلح) بشئ (مادام لم يكن ظاهر اصطلاحه مخالفا لظاهر الكتاب والسنة كاصطلاح بعض الزنادقة) والملاحدة (لانه) اى المخالف لهما (امارة كذب) وافتراء (بلا ضرورة دينية لكن اصطلاح الجمهور اقدم) على هذه الاصطلاحات (المغلل بصيغة اسم المفعول وقد يسمى) المغلل (المطلول) كذا وقع في عبارة البخارى والترمذى والحاكم والدارقطنى وغيرهم ولما توهم ان تسمية المغلل بالمطلول لا تناسب بما نحن فيه لان المطلول من غله بالشراب اذا سقاها مرة بعد اخرى وهو غير ملائم لما نحن بصدد اشار الى دفعه بقوله (اى ما فيه تعليل وعلة) لامن غله به (ولذا) اى ولكونه مفسرا بهذا التفسير (قال التعليل في اصطلاحهم اسناد) جامع شروط الصحة ظاهرا (اى غالبا اذ قد يكون) اى التعليل (متنا) ولذا قيدنا الاسناد بقولنا غالبا (صرح به في التقريب) حيث قال فيه ونقع العلة في الاسناد وهو الاكثر وقد تقع في المتن (فيه) اى

في الاسناد (علل اى غالبا) وانما قيدناه به (اذ قد يكون فيه)
 اى في الاسناد (عللة واحدة) لاعلل وما وقع من العللة في الاسناد
 قد يقدح فيه وفي المتن ايضا كالارسال والوقف وقد تقدح
 في الاسناد خاصة ويكون المتن معروفا صحيحا كحديث يعلى بن
 عبيد الظناني عن رجل الصحيح عن سفيان الثوري عن عمرو
 ابن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث البيهقي
 بخيار غلط ابو يعلى على سفيان في قوله عمرو بن دينار وانما هو
 عبد الله بن دينار هكذا رواه الأئمة من اصحاب سفيان كابي
 نعيم الفضل بن دكين ومحمد بن يوسف الفريابي ومحمد بن يزيد
 وغيرهم ومثال العللة في المتن ما انفرد به مسلم في صحيحه من رواية
 وايد بن مسلم حدثنا الاوزاعي عن قتادة انه كتب اليه يخبره
 عن انس بن مالك انه حدثه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه
 وسلم وابي بكر وعمر وعثمان وكانوا يستقون بالحمد لله رب العالمين
 لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في آخرها
 ثم رواه من رواية الوليد عن الاوزاعي اخبرني اسحاق بن عبد الله
 عن ابي طلحة انه سمع انس يذكر ذلك وروى مالك في الموطأ عن حميد
 عن انس قال صليت وراء ابي بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم وزاد فيه الوليد بن مسلم عن مالك صليت
 خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الحديث معلول اعلاه
 الحفاظ بوجوه جمعها وحررتها في المجلس الرابع والعشرين
 بما لم يسبق اليه قاله في التدريب (والعللة سبب غامض خفي قادح)
 في الحديث مع ان الظاهر السلامة اه تقريب قال ابن الصلاح
 فالحديث المعال ما اطلع فيه على عللة تقدح في صحته مع ظهور
 السلامة (فبجراح في صحته) غير (مانع عن العمل به) اذ كانت
 العللة عبارة عن السبب المذكور (فقلوله واسباب قادحة في صحته

لاجارحة فيها عطف نفسيلها (اى للعلى) فالعلى ما (اى متن
) فى استناجه اوفيه (اى فى نفس المتن) علة قادحة فى صحته
 اى مع ظهور السلامة منها (اى من العلة) لانها لا تنطرق الى
 الى الاسناد الجامع شروط الصحة ظاهرا كذا فى التقريب ولذا (اى
 لما فى التقريب) قال و يعرفها (اى العلى) اهل المهارة فى الفن
 (والحدافة) فيه (اى المتانة والتمكن التام فى علم الحديث) وفنه (دراية
 ورواية لا) يعرفها (كل ثقة ولذا) اى ولكون معرفتها مخصصة
 على اهل المهارة (لا يتكلم فيه) اى فى علم الحديث (الا القليل)
 من اهل هذا الشأن مع ان شأن كلهم ان يتكلموا ويحكموا بما يقضيه
 (كالبخارى واحمد والدارقطنى) وعلى بن المدينى ويعقوب بن شبة
 وابى حاتم الرازى وابى زرعة بضم الزاى (اذا طرئ الى معرفته)
 اى علم الحديث (جمع طرق الحديث والنظر فى اختلاف رواته
 وفى ضبطهم واتقانهم وعد التهم) لان الباب اذا لم يجمع طرقه
 لم يبين خطاؤه (وقد تطلق العلة على علة جارحة ككذب الراوى
 وغفلته) اى نهوله عن الحفظ والاتقان (وسوء حفظه ونحوها
 من اسباب الضعف) كفسقه وذلك موجود فى كتب العلى
 وسبى الترمذى النسخ علة وقال العراقى فان اراد انه علة فى العمل
 بالحديث صحيح اوفى صحته فلا لان فى الصحيح احاديث كثيرة
 منبوذة (وعلى علة غير قادحة ولا جارحة) فى صحة الحديث
 (كارسال ما وصله الثقة) الضابط حتى قال المطلق على هذه العلة
 من الصحيح صحيح ممل كما قيل منه صحيح شاذ (كذا فى التدريب)
 والصواب فى التقريب فتأمل (ثم اعلم فيه) اى فى ايراد كلمة ٣
 اعلم (تنبيه على ان هذه الاقسام) الآتية (لا بد من ضبطها اذ بها)
 اى بهذه الاقسام (يعرف) علما جزئيا (المقبول) من الاحاديث
 (والمردود) منها ولما توهم ان هذه الاقسام اذا كان لازما

٣ لان كلمة اصل
 تستعمل فى مقام
 يعنى به مثله

ضبطها يلزم تقديمها على سائر الاقسام دفعه بقوله (ولم يقدمها)
 اى هذه الاقسام على غيرها من اقسام الحديث (كغيره) اى
 كما قدمها غير المصنف (لتوقف ايضاحها على المذكورات)
 من الاقسام فالموقوف عليه مقدم على الموقوف فلذا قدمها عليها
 (ان الحديث اى الجنس) والمراد به الجنس اللغوى لا الاصطلاحي
 تأمل (اقساماً ثلثة شاملة لجميع الاقسام السابقة واللاحقة الصحيح
 والحسن والضعيف بدل الكل) ان جعل بدلا بعد العطف
 (او البعض) ان جعل بدلا قبل العطف (من اقسام او خبر مبتدأ
 محذوف اى هى او الاول الخ ووجهه) اى وجه الحصر فيها
 (انه) اى الحديث (اما مقبول واما مردود) الشق (الاول
 اثنان) لانه اما ان يشتمل من صفات القبول على اعلاها او لا
 والاول الصحيح والثانى الحسن (و) الشق (الثانى واحد) لانه
 لا حاجة الى تسميته لانه ترجيح بين افراده واعتراض بان مراتبه
 متفاوتة ايضا فنه ما يصلح للاعتبار وما لا يصلح له فكان ينبغي
 الاهتمام بتمييز الاول من غيره واجيب بان الصالح للاعتبار داخل
 فى قسم المقبول لانه من قسم الحسن لغيره وان نظر اليه باعتبار ذاته
 فهو اعلى مراتب الضعيف وقد تفاوتت مراتب الصحيح ولم ينوع
 انواعا (و) انما لم يذكر الموضوع كما ذكره غيره لانه ليس بحديث
 حقيقة واصطلاحاً (بل زعماً) اى بزعم واضعه حديثاً (وقال بعضهم
 هو) اى الموضوع (شر الضعيف) اى شر انواعه من مرسل
 ومنقطع وغيرهما (فالصحيح) وهو فعيل بمعنى فاعل من الصحة
 وهى حقيقة فى الاجسام فاستعملها هنا مجاز او استعارة تسمية
 (مطلقاً) سواء كان صحيحاً لذاته او لغيره (هو) ضمير فصل او مبتدأ
 ثان (الحديث الذى ثبت اى قطعاً كافي) الحديث (المتواتر او ظناً
 كافي) الحديث (الصحيح لغيره عند الثقة) سواء (ثبت فى الواقع)

اى فى نفس الامر (اولا واذنا) اى ولكون الثبوت اعم من الثبوت
 فى الواقع او عدمه فيه (يجوز كون الصحيح غير ثابت) فى نفس
 الامر (والضعيف ثابتا) فى نفس الامر لجواز الخطأ والنسيان
 على الثقة عند الجمهور (اذ لا تخلو الانسان من الخطأ والنسيان
) بنقل عدل اى عادل فخرج به (المنقطع والمعضل والمرسل على رأى
 من لا يقبله و) حديث من عرف ضعفه او جهل عينه (اى ذاته
) او حاله من غير الصحابة اذ كلهم عدول عند الجمهور ضابط
 صفة عدل (فخرج به حديث مقفل اى كثير الخطأ فى الاحاديث)
 بان يكون خطأؤه اكثر من صوابه (واما مساويه) اى مساوى
 الخطأ (لصوابه فيختلف فيه فالصحيح انه غير موجود او)
 موجود ولكنه (خارج) عنه (احتياطاً فى الدين والاخصر)
 ان يقال (بنقل ثقة) لانه من جمع العدالة والضبط والتعاريف
 تصان عن الاسهاب وكثرة الالفاظ (متصلاً حال من فاعل ثبت)
 فتكون مبينا لهيئة الفاعل (سند الثقة من المبدأ الى المنتهى)
 اى بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط الى منتهاه
 (وهو النبي عليه الصلاة والسلام او) هو (الصحابي او التابعي
 فخرج به المنقطع باقسامه) تأمل قوله (وما فى الصحيحين)
 جواب سؤال مقدر وهو ما فيهما من الاحاديث يلزم ان لا يكون
 صحيحا لعدم اجتماع شروط الصحة فيه وليس الامر كذلك
 اجاب عنه به (فخصل كذلك) اى ثابت بنقل عدل ثقة متصلاً
 بسنده الثقات من المبدأ الى منتهاه (من طريق آخر عند المحققين)
 فلا يلزم المحذور (لاتفاق الائمة عندهم) اى عند المحققين
 (على صحتهما) فلم من اتفاقهم ان الاحاديث المذكورة فيهما
 ثابت صحتهما بالطريق المذكور (وكذا) اى مثل ما فى الصحيحين
 (المرسل والمعلق عند من يقول بصحتهما وهذه الشروط الثلاثة)

كاشنة (١) اجل (ايجابها) اي ايجاب الشروط (غلبة الظن
 في صدق الحديث) لا لايجابها القطع في صدقه حتى يقال ان المرسل
 والمعلق وغيرهما لا يوجب الشروط فيها القطع في صدقها
 (و) هذه الشروط كاشنة (١) اجل (ان الدين لا يؤخذ من كل احد
 بمجرد حسن الظن) اي حسن الظن المجرد عن القطع واليقين
 (ولذا) اي ولاخذ الدين منه بمجرد (ضل كثير من المقلدين
 للشيوخ الكاذبة المبتدعة) قولوا واعتقدا (وزاد العسقلاني
 والتووزي من غير علة) من العمل جليها وخفيها (ولاشذوذ
 يخرج العمل والشاذ) وفيه نشر على ترتيب اللف (وحذفهما
 المصنف لارالمردود من الشاذ خرج) بقوله (بالعدل الضابط
 وغيرالمردود) من الشاذ لازم دخوله فيه لانه (منه) اي من افراد
 وافراد الشيء لازم دخوله فيه فغيرالمردود لازم دخوله فيه
 (وكذا) اي مثل غيرالمردود (المعلل) في كونه من افراد (انجم)
 كل واحد منهما (هذه الشروط ف) كل واحد منهما (صحیح لغيره
 عند جمهور الاصوليين وبعض المحققين من المحدثين وان ما وقع
 في الصحيحين منهما) اي من الشاذ والمعلل (فن هذا القليل) اي
 من الشاذ الغيرالمردود ومن المعلل الجامعين لهذه الشروط
 (لانه لما انتفى تعليله ظاهرا لا يكون ضعيفا بمجرد مخالفة راويه
 لمن هو اوثق منه او اكثر عددا او!) بمجرد (نفرد) عن الرواة
 (بل هو صحيح) واصح (لكن لا يعمل به لكونه مرجوحا)
 والمرجوح لا يعمل به عند وجود الراجح (او مقدوحا كالصحيح
 المنسوخ عند الكل) فانه يسمى حديثا صحيحا ولا يعمل به ولا مانع
 من ذلك اذ ليس كل صحيح يعمل به (و) (٢) الصحيح الذي راويه
 غير فقيه عند الامام الاعظم (فان هذا الحديث غير معمول به عنده
 وان كان صحيحا) اذ ليس كل صحيح يعمل به (واهدم كون راويه

ففيها قوله (وما قيل) مبتدأ من (انه لابد) في الصحيح
 (من ان يكون راويه مشهورا بالطلب) اى طلب العلم والحديث
 (ليصدق عليه) اى على الراوى (و) ان يكون (عالما بمعانى حديثه
 وفعيها عند ابى حنيفة) رحمه الله تعالى (لانه) اى الراوى
 (قد برويه) اى الحديث (بالمعنى) وفي الرواية به يلزم ان يكون عالما
 بأسلوب التركيب حتى ينقله بالمعنى (و) ان يكون الراوى (اثنين)
 من المبدأ الى المنتهى عند الشيخين (قال ابن العربى فى شرح
 الموطأ كان مذهب الشيخين ان الحديث لا يثبت حتى يرويه اثنان
 (ليفيد) الحديث (غلبة الظن و) يكون الراوى (سامعا عن شيخه
 عند البخارى على انه) اى البخارى (لم يعتبر امكانه) اى السماع
 بل لابد من السماع واللقاه بالفعل قوله (فغير معتبر) خبر المبتدأ
 (عند الجمهور بل الثلاثة الاول) من الشهرة والعلم والفقاهة
 (داخلة فى الضبط عادة) اما دخول الشهرة فيه فلا لأن المقصود بها
 ان يكون له مزيد اعتناء بالرواية لتركن النفس الى كون الراوى
 ضابطا لما رواه واما دخول العلم والفقه فيه فلا لأن الضبط يشترط
 فيه ان يكون قبيها عالما بما يحيل المعنى (والرابع) وهو رواية
 اثنين من المبدأ الى المنتهى (افتراء عليهما) اى على الشيخين
 (اوجود التفرّد فى صحيحهما ولا فائدة خبر ثقة واحدة غلبة الظن
 للنبي عليه) الصلاة والسلام و (اصحابه) رضى الله تعالى
 عنهم اجمعين قال ابن العربى الشرط الرابع مذهب باطل بل
 رواية الواحد عن الواحد صحيحة الى النبي صلى الله عليه وسلم
 (والخامس شرطه فى جامعه المشهور بالبخارى لا مطلقا) اى لا
 فى جميع تأليفاته ورواياته (وقيل كونه فقيها عنده) لا مطلقا بل
 (عند المخالفة) اى مخالفة للرواية (او) عند (التفرّد بما يعى به البلوى)
 القائل به شيخ الاسلام (وان قيل المتواتر لا يشترط فيه مجموع

هذه الشروط مع انه صحيح (فينتقض عكس تعريفه) (اقول انه)
 اى الشأن (لا يخلو حديث متواتر خال عنها) اى لا يوجد حديث
 متواتر لم يجمع فيه هذه الشروط (ولو عند ثقة بالاستقراء و)
 هذا الانتقاض لا يضر للتعريف لان (مادة النقص يجب ان تكون
 من المحققات) وهى غير محققة هنا (كذا فى التدريب لمخصا
 فان كانت هذه الصفات الثلاثة لكونها) اى هذه الصفات
 (كليات مشككة) لا متواطآت (لها درجات بعضها فوق بعض
 كما فى الاربعه العظام) ٣ وهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله
 تعالى عنهم اجمعين (والاربعه الكرام) ٤ وهم الانبىاء الاربعه
 راحة الله تعالى عليهم اجمعين ﴿ فائدة ﴾ الكلى على قسمين اما
 مشكك واما متواطىء فالتشكيك اما بالاولوية واما بالتقدم والتأخر
 واما بالضعف والشدة فالتشكيك بالاولوية وهو اختلاف الافراد
 فى الاولوية وعدمها كالوجود فانه فى الواجب اتم واثبت واقوى
 منه فى الممكن والتشكيك بالتقدم والتأخر وهو ان يكون حصول
 معناه فى بعض الافراد متقدما على حصوله فى البعض كالوجود
 ايضا فان حصوله فى الواجب قبل حصوله فى الممكن والتشكيك
 بالشدة والضعف وهو ان يكون حصول معناه فى بعضها اشد
 من البعض كالوجود ايضا فانه فى الواجب اشد من الممكن لان
 اثر الوجود فى الواجب اشد من الممكن والمتواطىء هو الكلى الذى
 يكون حصول معناه وصدقه على افراده الذهنية والخارجية
 على السوية كالانسان والشمس فان الانسان له افراد فى الخارج
 وصدقه عليها بالسوية والشمس لها افراد فى الذهن وصدفها
 عليها ايضا بالسوية قاله السيد فى التعريفات (و) اصحاب الكتب
 (السنة ه الهمام رضوان الله تعالى عليهم اجمعين) ولا يخفى عليك
 نكتة اختيار العظام فى الاول والكرام فى الثانى والهمام فى الثالث

٣ قوله العظام على وزن غراب مثله

٤ الكرام بالضم جمع كريم وهو يطلق على رجل متصف بالاخلاق الحميدة والافعال المقبولة ولكن لم يقل لرجل انه كريم مالم يظهر منه اثر الكرم فلم يكن الكرم فيه من جهة الاصول بل من جهة ذاته ونفسه مثله

ه قوله الهمام على وزن كتاب جمع همام على وزن غراب مثله

تأمل وفي قوله رضوان الله الخ تغليب عرفا ولا يخفى ان درجات بعضهم فوق درجات بعض فالصفات الثلاثة فيهم مشكلة بالشدة والضعف والتأخر (حاصلة على وجه الكمال الصنفى) لالجنس لان الكمال الجنس اعم منه يوجد في كل الاحاديث بخلاف الصنفى فانه مخصص بهذا القسم (فهو اى الحديث المشتمل عليها الصحيح لذاته) وقدم هذا الصحيح لكونه صحيحا لذاته وهو واقع في اعلى مراتب الصفات ٨ وانما سمي به (لكون صحته باعتبار ذاته) لابعبار غيره (وان كان فيها) اى في تلك الصفات (نوع قصور ونقصان يعرفهما الثقة) اى العادل الكامل المنقن في علم الحديث (فان كان النقصان والقصور) عن مرتبة الطلو (منجبرا) كل واحد منهما (اى مندفعا بكثرة الطرق) اى الاسانيد (او بغيرها كاعتضاده) اى ارأى ذلك الحديث (بحديث صحيح فهو الصحيح ا) (اجل غيره) وانما سمي به (لكون صحته باعتبار غيره فهو) اى الغير (الكثرة ونحوها) اى نحو الكثرة وهو الاعتضاد وغيره (والذا) اى ولكون اقسام الصحيح متفاوتة بحسب تمكنه من شروط الصحة وعدمه (قالوا ان الصحيح اقسام سبعة اعلاها ما) اى الصحيح الذى (اتفق عليه الشيخان ويمبر عنه بالمتفق عليه ثم) للتراخي الرتبى (ما انفرد به البخارى) عن مسلم ووجه تأخره عما اتفقا عليه اختلاف العلماء ايهما ارجح (ثم ما انفرد به مسلم ثم ما) اى صحيح (على شرطهما) ولم يخرجهما واحد منهما ووجه تأخره عما اخرجه احدهما تلقى الامة بالقبول له (ثم ما) اى صحيح (على شرط البخارى) فقط (ثم ما) اى صحيح (على شرط مسلم ثم صحيح عند غيرهما) اى غير الشيخين مستوفى فيه الشروط السابقة (كذا في التقريب لكن يرد عليه) اى على ما ذكره في التقريب (المؤثر والمشهور وما رواه الستة فانها) اى

٨ لان الكمال لنفسه
اعلى من الكمال
اغيره مثلا

هذه الاقسام الثلاثة (ترجيح الاعلى على الادنى عند التعارض)
 مع انها خارجة عن الاقسام السبعة المذكورة فلا يكون
 هذا الترجيح مختصا بهذه الاقسام السبعة كما ظنه النووي
 (وقال السفلائي) مجيبا عن هذا الاعتراض (وهذا التقديم
 والترجيح) المذكوران في التقسيم المسطور انما هما (بالنظر الى
 هذه الشروط) المذكورة آنفا ٣ (واما لورجح قسم منها) اى
 من الاقسام المذكورة (على ما فوقه) في المراتب المسطورة
 (بامور اخرى) اى بسبب اسباب اخر غير ما قدمنا تقتضى الترجيح
 في الصحيح (يقدم) ذلك المرجح (على ما فوقه) بان يعمل به
 ويترك الآخر فلا يرد ان الجزاء عين الشرط اذ قد يظهر للمرجوح
 ما يجعله راجحا كما لو كان الحديث عند مسلم مثلا مشهورا قاصرا
 عن درجة التواتر لكنه احاطته قرينة او قرأتان صار الحديث بها
 مفيد العلم الظنى فان حديث مسلم حيثئذ مقدم على الحديث الذى
 اخرجه البخارى بل على ما خرجه اذ كان حديث البخارى فردا
 (وقال على القارى) في شرحه على التبعة (نقلا عن المحقق
 ابن الهمام ما حاصله ان هذا التقسيم) اى تقسيم الصحيح الى سبعة
 اقسام ليس مطلقا بل (للمقلد) فيصح هذا التقسيم بالنسبة اليه
 (واما الثقات والمجتهدون فلا يقدمون) بعض الاحاديث
 على بعضها (الا ما رجع عندهم) مطلقا سواء كان الترجيح
 (بهذه الشروط او بغيرها) ولذا ذكر شرط الشيخين اجالا اراد
 ان يفصل فقال (وشرطهما في جامعيهما ان يخرج الحديث الجميع
 على ثقة رجاله مطلقا) اتصل رجاله الى الصحابة المشهورة او لا
 (او متصلة الى الصحابة المشهورة) بالرواية عن النبي صلى الله
 عليه وسلم (وشرط البخارى) ايضا (الملافة) اى ملاقة الراوى
 للروى عنه ولو مرة (والسماع) عنه (و) شرط (مسلم المعاصرة

٣ لا بالنظر الى غيرها
 حتى يرد ما ذكر
 سـ

او امكانه) اى امكان ما ذكر من اللقاء والسماع (بين التلامذة والشيوخ وتضعيف بعض الثقات) وهو العراقي حيث قال وليس ما قاله ٤ ابن الطاهر في شرط الشيخين بجيد لان النسائي ضعف جماعة اخرج لها الشيخان او احدهما (بعض رجالهما واحاديهما مجاب بانه) اى التضعيف المذكور (بعد تصنيفهما) فلا يقدح في ذلك تضعيف النسائي بعد تصنيف التكاين لانه قد ضعف الراوى بامر حصل فيه بعد اخذ الشيخين عنه فلا اعتراض عليهما فيما التزمه كما لا يخفى (او المراد) بالاجماع على تقديمهما (اجماع الاكثر) اى اكثر الحديثين فلا يضر تضعيف البعض منهم (او) مجاب بـ (انهما مقدمان في الصحيح على غيرهما من جميع الحديثين فلا يعارض تصنيفهما صحيح احد) فاعل يعارض (ولذا) اى ولعدم معارضة صحيح احد تصنيفهما (اتفقوا على انها اصح الكتب بعد القرآن وتلفتها الائمة بالقبول) علما وعلا (و) بـ (ان كل حديث فيها صحيح نحكم به) بلانص من الثقات (ولا نحكم) بان الحديث صحيح (في غيرهما الا نص من الثقة و) بـ (ان البخارى مقدم على مسلم من حيث المجموع) لامن حيث الافراد يعنى لامن حيث ان كل فرد من احاديثه مقدم على كل فرد من احاديث الآخر وانما اتفقوا على ما ذكر (لانه) اى البخارى (اوسع) من مسلم (علما) اى اوسع منه في العلوم عموما (واغوى) منه (شرطا) لانه اشترط اللقاء والسماع بخلاف مسلم فانه اشترط المعاصرة ولا يخفى ان الاول اقوى من الثانى (واقدم زمانا) والفضل للمقدم (وكما به اشد اتصالا) اى اشد اتصال السند لاشتراطه ان يكون الراوى قد ثبت له لقاء من يروى عنه ولو مرة يعنى واذا ثبت اللقاء فكل ما يروى عنه فمحمول على انه سمع منه بلا واسطة فهذا كمال ما يمكن ان يقال فى الاتصال واما مسلم فيكتفى بمطلق المعاصرة

٤ قال ابن الطاهر
شرط البخارى
ومسلم ان يخرج
الحديث المجمع على
ثقة رجاله الى الصحابي
المشهور

وإمكان اللقاء فبحسن الظن حل الرواية على الاتصال (واتقن
 رجالا واقل نقلا كذا حقق الامام السيوطي في التدريب نقلا
 عن الثقات وان كان النقصان لم ينجر) اي لم يندفع (بثرة الطرق)
 اي الاسانيد (ولا بغيرها فهو) اي الحديث حيثئذ (الحسن لذاته)
 وهو ضعيف بالنسبة الى الصحيح والحسن لغيره ضعيف اصالة
 وانما طرأ عليه الحسن بما عضده فاحتمل الضعف لوجود المعاضد
 (لكونه) اي الحسن (باعتبار ذاته ايضا) اي كما كان الصحة
 باعتبار ذاته في القسم الاول (وان كان الحديث الضعيف وهو ما
 لم يجمع شروط الصحة او الحسن) وانما جمعها تبعا لابن الصلاح
 وان قيل ان الاقتصار على الثاني اولى لان ما لم يجمع صفة الحسن
 فهو عن صفات الحسن ابعد ولذلك لم يذكره ابن دقيق العيد
 (مطلقا) اي سواء كان الصحيح لذاته او غيره وسواء كان الحسن
 لذاته او غيره (قد انجبر ضعفه بكثرة الطرق) اي الاسانيد (او بغيرها
 كاعتضاده بحديث صحيح فهو) اي الحسن حيثئذ (الحسن لغيره)
 وانما سمي به (لكونه) اي الحسن (باعتبار غيره ايضا) اي كما
 كانت الصحة باعتبار غيره في القسم الثاني (فعلم) بما سبق (ان الصحيح
 ما وجد فيه هذه الشروط الثلاثة بلا قصور) فيها (او) وجدت
 (معه) اي القصور (منجبرا) اي مندفعاً بكثرة الطرق او بغيرها
 (و) علم (ان اصل الحسن لذاته صحيح كما ان اصل الحسن
 لغيره ضعيف فخرجا) اي الحسن لذاته والحسن لغيره (عنهما)
 اي عن الصحيح والضعيف (لخارج) يعني ان الحسن لذاته
 كان اصله صحيحا فخرج عن اصله لعدم الانجبار وان الحسن
 لغيره كان اصله ضعيفا فخرج عن اصله لامر خارج عنه
 وهو الانجبار فان قلت من ابن علم ان كونهما اصلين لهما قلت

من جملة الصحيح مقسما للحسن لذاته والضعيف مقسما للحسن
 لغيره ومن المعلوم ان المقسم اصل للاقسام (ولذا) اى ولخروجهما
 عنهما لامر خارج عنهما (قسم المستقلانى المقبول الى هذه
 الاقسام الاربعة) المذكورة (لا الصحيح) كما قسمه المصنف اليها
 (والظاهر من كلام القوم اى المحررين ان الحسن) مطلقا
 سواء كان (لذاته او لغيره) اى حديث (تطرق فيه نقصان
 في جميع الصفات المذكورة وهى العدالة والضبط والاتصال
 كما فهم) اى كون المراد من الصفات المذكورة هذه الثلاثة
 (من هذا التقسيم) اى تقسيم الصحيح الى هذه الاربعة (ومن
 تعريفات لجامعة) للأفراد كالحسن اذ اروى من غير وجه ارتقى
 عن درجة الحسن الى درجة الصحة وهو غير داخل في حد
 الصحيح وكذا ما اعتضد بتلقى العلم بالقبول (ولامانة) للاغيار
 (نقلها) اى المذكورات (السبوطى في التدريب وعلى
 القارى في) شرح (شرح النخبة ولذا) اى وليكون الظاهر
 من كلام القوم ما ذكر (قال لكن التحقيق ان النقصان الغير
 المنجبر الكائن في الحسن لذاته وكذا) اى مثل النقصان الغير المنجبر
 (النقصان المنجبر في الصحيح لغيره ليس) النقصان المذكور
 (موجودا في صفة من الصفات) المذكورة (الافى الضبط) فانه
 كل من شكك يقبل النقصان ويتطرق عليه (وباقى الصفات)
 والمراد بالجمع ههنا ما فوق الواحد لان البواقى من الصفات اثنان
 (فيهما) اى في الحسن لذاته او لغيره (باقية) خبر لقوله باقى
 الصفات فالتأنيث باعتبار المضاف اليه (على حالتها النوعية)
 لاجنسية فلا يتطرق النقصان في الصفتين في الحسن لذاته
 او لغيره بخلاف المفهوم من ظاهر كلام القوم فان المفهوم منه
 تطرق النقصان في جميع الصفات فيهما فلا يكون الظاهر منه

تحقيقا (كما) كائنا باقيتين على حالتهما (في الصحيح لذاته
وفي الضعيف والحسن لغيره) نقصان موجود في جميع الصفات
فيهما (المذكورة) آنفا (كذا صرح به شيخ الاسلام ابن
 حجر العسقلاني) ولما ادعى المصنف كون ما ذكره تحقيقا وهو
 نظري محتاج الى البيان اراد ان يبينه فقال (وكون هذا
تحقيقا) ثابت (لان العدالة والاتصال) كيان متواطآن
 في (لا يقلان الزيادة والنقصان الا بما ينافيه) كالإيمان عند الحنفية
 (والضبط) كلي مشكك (في يقبلهما دائما) اعلم ان الحسن
 يخرج به (الصحيح) وان كان دونه في القوة ولذا ادرجته طائفة
 في نوع الصحيح كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة مع قولهم بانه
 دون الصحيح ولا بد في الاحتجاج بحديث له طريقان لو انفرد
 كل منهما لم يكن حجة كافي المرسل اذا ورد من وجه آخر مسندا
 او وافقه مرسل آخر بشرطه قاله ابن الصلاح (واما) الحديث
 (الضعيف فيعمل به في فضائل الاعمال والمواظظ لا في العقائد
 والاحكام) العلية (عند الجمهور) من المحدثين (وقيل يجوز)
 العمل به (مطلقا) سواء كان في فضائل الاعمال والمواظظ
 او في العقائد والاحكام (وقال العسقلاني يعمل به) اي بالضعيف
 (في الفضائل) لكن لا مطلقا بل (بثلاثة شروط الاول) منها
 (ان يكون الضعيف) فيه (غير شديد فيخرج) به (المتهم بالكذب
 وفحش الغلط) لان الضعيف في هذا المتهم شديد (و) الشرط
 الثاني (منها) ان يندرج (اي الضعيف) تحت اصل (وقاعدة
 معمول به) عند القوم (والثالث ان لا يعتقد) العامل (به) (ثبوته)
 عنه صلى الله تعالى عليه وسلم (بل يمتددا لاحتياط) في العمل به
 (ولذا قيل يجوز العمل به في الاحكام ان كان فيه) اي في العمل به
 (احتياط واعلم انه) اي الشأن (بحسن رواية الصحيح والحسن

بصفة الجزم) كروى فلان وقال فلان ونحوهما مما يدل على
 الجزم (و) بحسن رواية (الضعيف بصفة الترييض) كقيل
 وروى ونحوهما مما لا يدل على الجزم (ويقبح العكس) أى ويقبح
 رواية الضعيف بصفة الجزم ورواية الحسن والصحيح بصفة
 الترييض (و) اعلم (انه جواز الجمهور) من المحدثين (ان بعض
 المتأخرين من الثقات بقدرهم على تصحيح الحديث وتحسينه
 وتضعيفه وترجيحه) قال النووى فى التريب السادسة من
 مسائل الصحيح من رأى فى هذه الأزمان حديثاً صحيح الإسناد
 فى كتاب أو جزء لم ينص على صحته حافظ معتمد فى شيء من المصنفات
 المشهورة قال الشيخ ابن الصلاح لا يحكم بصحته لضعف
 أهلية هذه الأزمان قال ابن الصلاح لانه ما من اسناد من ذلك
 الا ونجد فى رجاله من اعتمد فى روايته على ما فى كتابه عرباً مباشرين
 فى الصحيح من الحفظ والضبط واليقان قال النووى فيه والظاهر
 عندى جوازه لمن تمكن وقويت معرفته انتهى قال العراقى
 وهو الذى عليه عمل اهل الحديث فقد صحح جماعة من المتأخرين
 احاديث لم نجد لمن تقدم فيها تصحيحاً قاله فى التدريب وقال
 فيه ايضا لم يتعرض النووى ومن بعده كابن جماعة وغيره
 ممن اختصر ابن الصلاح والعراقى فى الالفية والبلقى واصحاب
 النكت الا للتصحيح فقط وسكنوا عن التحسين وقد ظهر لى
 ان يقال فيه ان من جوز التصحيح والتحسين اولى ومن منع
 فيحتمل ان يجوزاه وقد حسن المزي حديث طلب العلم فربضة
 مع تصريح الحفاظ بتضعيفه وحسن جماعة كثير من احاديث
 صرح الحفاظ بتضعيفها انتهى فعلم مما ذكر ان الشارح اختار
 ما ذكره النووى والامام السيوطى (وقالوا من اراد العمل
 او الاحتجاج بحديث من كتاب) من الكتب المعتمدة قال ابن

الصلاح حيث ساع له ذلك (فطريقه ان يأخذ) اى الحديث
 (من نسخة معتمدة قابلها) اى النسخة (هو) اى من (وثقة
 باصول صحيحة مقابلة و ان قابلها باصل محقق مقابل اجزائه)
 اى المقابلة باصل واحد محقق لا يحتاج الى المقابلة باصول محققة
 (وكذا) اى مثل اخذ الحديث فى الاعتماد عليه اخذ (كل
 مسألة من كتاب) اعتمد الناس عليه (وعلى هذا اتفق العلماء
 فى علومهم الشرعية والعقلية والعربية) و الطبية وفى سائر
 العلوم (فافاد) اى اتفاهم فيها (القطع) والجزم (بصحتها)
 اى بصحة المسئلة (اوغلبة الظن بصحتها) واذا افاد الاتفاق
 القطع اوغلبة الظن بهما (فلا اعتبار بقول شاذمة) اى
 جماعة قليلة (عصبية من المحدثين انه لا يجوز) ولا يصح
 (لمسلم ان يقول قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم)
 و شرف وكرم (كذا حتى يكون عند ذلك) القول
 (مرويا ولو على اقل وجوه الروايات) الحديث من كذب على
 الى آخره قال الحافظ ابو بكر فى برنامج اتفق العلماء على انه
 لا يجوز الى آخر ما قاله الشاذمة تعقبه الزركشى فى جزء له فقل
 فيما قرأته بخطه نقل الاجماع عجيب وانما حكي ذلك عن بعض
 المحدثين ثم هو معارض بنقل ابن برهان اجماع الفقهاء على
 الجواز فقال فى الاوسط ذهب الفقهاء على الجواز فقال
 فى الاوسط ذهب الفقهاء كافة الى انه لا يتوقف العمل بالحديث
 على سماعه بل اذا صححت عنده النسخة جاز له العمل بها وان لم تسمع
 وحكى الاستاذ ابواسحاق الاسفرائنى الاجماع على جواز النقل
 من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها
 وذلك شامل لكتب الحديث وقال البكيا الطبرى فى تعليقه
 من وجد حديثا فى كتاب صحيح جاز له ان يروى به ويحتج به وقال

قوم من اصحاب الحديث لا يجوز له ان يروى لانه لم يسمعه وهذا
غلط وكذا حكاية امام الحرمين في البرهان عن بعض المحدثين
وقال هم عصابة لامبالاة بهم في حقائق الاصول يعني المقتصرين
على السماع لائمة الحديث وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام
في جواب سؤال كتبه اليه ابو محمد بن عبد الحميد اما الاعتماد
على كتب الفقه الصحيح الموثوق بها فقد اتفق العلماء في هذا
العصر على جواز الاعتماد عليهما والاستناد اليهما لان الثقة
قد حصلت بهما كما تحصل بالرواية (فانه) علة لقوله فلا اعتبار
ويجوز ان يكون علة لقوله لا يجوز لسلم فافهم (خرق لاجماع
المسلمين) وهم لا يجتمعون على الخطأ ومن اعتقد انهم اتفقوا
على الخطأ فهو اولي بالخطأ منهم ولما استشكل ان الحسن قاصر
عن الصحيح فكيف يجتمع اثبات القصور ونفيه في حديث واحد
اجاب عنه بقوله (وقول الترمذي وغيره) هذا حديث حسن
صحيح ونحوه معناه) انه رواه قومان احدهما يقول بالحسن والآخر
يقول بالصحة فيصح ان يقال فيه ذلك اي (حسن عند بعض) قوم
(صحيح عند) قوم (آخر) حاصل الجواب عن اصل الاشكال ان
الحديث ان كان فردا فاطلاق الوصفين من المجتهد يكون لتردد ائمة
الحديث في حال رواه هل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصرت
فيقول فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم ويقول فيه صحيح باعتبار
وصفه عند قوم آخر غايته حذف منه حرف التردد لانه حقه
ان يقول حسن او صحيح وعليه مرتبة ما قيل فيه حسن صحيح دون
مرتبة ما قيل فيه صحيح لان الجزم فيه اقوى من التردد (او) معناه
انه روى باسنادين احدهما يقتضي الصحة والآخر الحسن فصح
ان يقال ذلك اي (حسن باعتبار اسناد صحيح باعتبار) اسناد
(آخر) اي وان لم يكن الحديث فردا فذلك الاطلاق يكون

٤ كمل بن المديني
ويعقوب بن شيبة
سند

باعتبار استنادي احدهما حسن والاخر صحيح فلامساواة
 في الجمع بينهما وعلى هذا الجواب قرينة ما قيل فيه حسن صحيح
 فوق مرتبة ما قيل فيه صحيح لان كثرة الطرق تقوى (وقيل)
 في الجواب عن الاشكال (حسن لذاته صحيح لغيره) فلا جمع بينهما
 (وقيل كل حسن صحيح عند الترمذي) واجاب ابن دقيق العيد
 ايضا بان الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة الا حيث انفرد
 الحسن اما اذا ارتفع الى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعا
 للصحة لان وجود الدرجة العليا وهى الحفظ والاتقان لا ينافي وجود
 الدنيا كما اصدق فيصح ان يكون قوله حسن باعتبار الصفة الدنيا
 صحيح باعتبار الصفة العليا ويلزم على هذا ان كل صحيح حسن
 وقد سبقه ذلك ابن المواقى قاله في التدريب قال العراقي في الافية
 وان يكن صح فليس يلتبس * كل صحيح حسن لا ينعكس
 فعلم مما ذكر في الكناين ان الصواب ان يقول كل صحيح حسن
 اللهم الا ان يقال ان الترمذي اصطلاح التساوى بين الحسن
 والصحيح فلامشاحة في الاصطلاح (كذا في التدريب
 ثم لا بد من تحقيق معنى العدالة والضبط في اصطلاحهم ليعلم
 حقائق هذه الاقسام الاربعة) السابقة (اما العدالة) هى
 مصدر عدل (من الباب الخامس) كطرف اى انصف بالعدالة
 والعدل (بلا الف بين الدال واللام) مصدر عدل عليه (من
 الباب الثانى) كضرب اى عمل عليه العدل وهما (اى العدالة
 والعدل) ضد الجور وهو (اى الجور) الميل عن القصد وبابه
 اى الجور (قال) اى الباب الاول يقال جار يجور كقال يقول (يقال
 جار عن الطريق وجار عليه فى الحكم والعدل بمعنى العدول والميل)
 مأخوذ (من عدل عنه كضرب ايضا كذا فى مختار الصحاح واما)
 العدالة (اصطلاحا ومشرعا فهو ذكر الضمير) مع ان الواجب

تأنيثه لتأنيث مرجعه وهو العدالة (لان كل مصدر بل كل لفظ بذكر) اى يعتبر مذكرا (باعتبار اللفظ) فيرجع ضمير المذكر اليه (و يؤنث) اى و يعتبر مؤنثا (باعتبار الكلمة) فيرجع ضمير المؤنث اليه فلا يرد الاعتراض بعدم موافقته لمرجعه (ملكة اى قوة وكيفية) باطنية (ناشئة من معرفة الله) عز وجل اى من المعرفة اللائقة للعبد لاله تعالى اذ المعرفة اللائقة له تعالى غير ممكن للعبد (ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم) معرفة (ما جابه و) من (المحبة لهما غاية المحبة و) من (الخوف منهما غاية الخوف) ولفظ الملكة (مأخوذ من فلان حسن الملكة اى حسن الصنع الى ممالكه وفى الحديث لا يدخل الجنة سبي الملكة تحمل) اى الملكة (صاحبها على ملازمة التقوى) وقيل الملكة هى الكيفية الراسخة من الصفات النفسانية ثم هل يجب حصول الملكة حالة الاداء او حالة التحمل الى حالة الاداء او حالة التحمل والاداء والاول اظهر (و) ملازمة (المروءة بضم الميم والراء بعدها واو ساكنة ثم همزة وقد تبدل واوا وتدغم) وهى كمال للانسان من صدق اللسان واحتمال عثرات الاخوان وبذل الاحسان الى اهل الزمان وكف الاذى عن الجيران وقيل هو الخلق باخلاق امثاله واقارانه لذاته فى ملبسه ومشيه وحركاته وسكناته وسائر صفاته ومجملها الاحتراز عما يذم عرفا (وشرطها) اى العدالة (العقل الكامل عند الجمهور والتقوى لفة مطاوع يقال وفاه فاتى اى فرط الصيانة وشرعا) قسمان (عام ٢ وهو) على مراتب ادناها الاجتناب عن الشرك ومنها امثال الاوامر واجتناب الزواجر ومنها ترك الشبه والمكروهات ومنها ترك الشهوات من المباحات ومنها ترك الغفلة فى جميع الحالات ومجملها الاحتراز عما يذم شرعا (الاجتناب) اى التباعد (عن)

٢ لانواع التقوى

مقد

كل (مضر في الآخرة فله) أي فللاجتناب (عرض عرض) أي امتداد كثير وإذا كان الشيء امتداد كثير في عرضه يكون الامتداد في طوله بالطريق الأولى أي فله بحث واسع طويل وكلام كثير (يعني) أن الاجتناب المذكور كلي مشكك (يقبل الزيادة) بحسب المحافظة والتقييد في اكتساب الصالحات (والتقصان) بحسب ترك بعضها (ادناه) بحيث يمنع تنقيصه (الاجتناب عن الشرك) أي مطلق أنواع الكفر أما بمعموم المجاز أو بطريق المقايضة وأنه من تسمية الكل باسم أعظم أجزائه (واعلاه التنزه) والنبري (عمائشغل سره) وقلبه (عن الحق) عز وجل بآثار تجلياته الجلالية والجمالية بحيث لو طرأ غيره ولو آنا لاجل الدهول يتدارك في فوره بالرجوع إليه ويعد أسافة كالكبيرة فيتوب ويتضرع إليه تعالى وذلك معنى قوله (والتبتل إليه بشراشره) أي الانقطاع إليه بكليته ونقل عن القاموس الشراشر النفس والانتقال والمحبة وجميع الجسسد فللجمع هنا وجه مأخوذ من قوله تعالى وتبتل إليه تبتيلا وذلك باستغراق الوقت والاحوال في ذكره عز وجل بالقلب أو اللسان مع مواظبة القلب وهو طريق السادة الصوفية المتسنة قدس الله أسرارهم دون الغلاة والمتشقة سامح الله معاملتهم (وهو) أي هذا التنزه (التقوى الحقيقي المراد بقوله تعالى واتقوا الله حق تقاته) على أن لا يكون قصور ولا فتور في الأفعال والتروك بل يأتي الكل على الوجه الأكمل والطرز الاتم وذلك في جميع عمره (و) الثاني (خاص) لبعض المعاني (وهو) أي الخاص (المتعارف في الشرع المراد عند الإطلاق وعدم القرينة) لأن عند القرينة الصارفة لا يمكن الإرادة أسائر المعاني الحقيقية (وهو) أي المتعارف (صيانة النفس عما يسحق به العقوبة

من فعل) معصية واوصغيرة اذ يجوز العقاب على الصغيرة (او ترك)
طاعة (كذا في الطريقة) الحمديّة للمصنف (ولذا) اى
ولكون التقوى شرعا على قسمين (قال المراد من التقوى عندهم)
اى عند المحدثين (وكذا عند) اهل (الشرع الاحتساب عن
الاعمال السيئة من الشرك الجلى والخفى والفسق فى العمل اما
بفعل حرام او بترك واجب والبدعة فى الاعتقاد الغير المكفرة
وسنقصلها) فى محلها (ان شاء الله تعالى) او المكفرة او الداعية
الى مذهبه الفاسد (قال فى الطريقة فاجتناب الكبائر) فى التقوى
(لازم بالاتفاق) لا يجابها العقوبة قطعا لكن يمكن منع
الملازمة بقاعدة جواز المغفرة عن الكبائر فيما دون الشرك
والاحتمال ولو ضعيفا ينافى اللزوم القطعى ولا شك ان هذا
احتمال ناشئ عن دليل لامطلق احتمال فأمل فيه حتى يتضح
ما ينافيه ثم المراد من الاتفاق اتفاق اهل الحق واتفاق من
يعتد بهم فلا ضرر بخلافه نحو من يقول لا ضرر للمعاصي مع
الايمان (وفى الاجتناب عن الصغائر اختلاف قال) اى المصنف
(ههنا) اى فى هذه الرسالة (والمختار عدم الاشتراط لانها) اى
الصغائر (مكفرة) اى مغفورة (عن مجتناب الكبائر فلا يستحق بها
العقوبة) ٤ لانه صان نفسه عما يستحق به العقوبة وهو الاجتناب
عنها (كذا قال القاضى) حيث قال فى تفسير قوله عز وجل
فى سورة النساء ان يجتنبوا كبائر ما نهون عنه اى كبائر الذنوب
التي نهاكم الله ورسوله عنها نكفروا عنكم سيئاتكم اى تغفروا
صغائركم ونمحها عنكم انتهى (و) قال (صاحب الجوهرية)
والمختار عدم الاشتراط (وان) وصليّة (فيليه) اى بالاشتراط
على هذا المعنى للتقوى بناء (على ان المراد بالكبائر فى الآية
انواع الشرك) لان المطلق بصرف الى الكمال ومقابلة الجمع

٤ لاعتقلا بل سمعا
وتفضلا وايضا
لاجواز ابل وقوما
س

بالجمع تقتضي انفسام الآحاد بالآحاد لا كباثر الذنوب مطلقا
 كما قال القاضي وصاحب الجوهرة فلا تكون مكفرة عن مجتنب الكباثر
 فيلزم اشتراط الاجتناب عنها في هذا المعنى للتقوى (وعلى انه)
 اى الشأن (لم يعلم عدد الكباثر يقينا حيث) اى لانه قيل سبع وقيل
 سبعون وقيل سبعمائة (وعن سعيد بن جبير ان رجلا سأل
 ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن الكباثر اسبع هى قال هى
 الى سبعمائة اقرب (وقيل نحوها الا اذا كان الاقدام على
 الصغيرة على سبيل الدوام عرفا) اى عادة للمقدم عليها (فانه
 ايضا) اى كاصل الكباثر (كبيرة) فيشترط الاحتياج
 حينئذ عنها (اذا الاصرار عليها) اى على الصغيرة (كبيرة
 لقوله عليه) الصلاة و (السلام لا صغيرة مع الاصرار ولا كبيرة مع
 الاستغفار) قال الخادمى فى شرحه على الطريقة اقول لابد
 من ان تكون معلومة اى عدد اعتبر والا فيكون الخطأ كالعبث
 الذى لا يناسب الحكيم فاوراء ذلك العدد صغيرة قطعا ولا بد
 من تصحيح العلماء لواحد من تلك الاقوال فالاعتبار اليه دون
 غيره على ان بعضها كالخبر المشهور وبعضها ضعيف لا يحسن
 الاحتجاج به فلنأخذ القوى كرواية السبع الا ان يقال ان بعض
 الاشياء يخفيه تعالى لحكمة كقيلة القدر وساعة الجمعة فيجوز
 ان يخفى الكباثر لحكمة اجتناب كل معصية على احتمال كونها
 كبيرة كما نقل عن مختصر التفسير الكبير والاكثر انه تعالى لم يعين
 جملة الكباثر لانه يستلزم الاغراء على الصغار الاخبار بتكفيرها
 عند الاجتناب عن الكباثر (وقال) المصنف (فيها) اى
 فى الطريقة ويشترط فى التقوى الاجتناب عن الصغار لان
 التقوى يشترط فيها فرط الصيانة (وفرط الصيانة يقتضى
 الاجتناب عن الصغار) فى التقوى (و) عن (الشبهات ايضا)

اي كالاجنباب عن الصغار (لكن الاجتناب عن جميع الشبهات
لا يمكن في هذا الزمان) اي في زمان المصنف واما عدم الامكان
في زمن الف وماتين وثلاث وتسمين فبالطريق الاولى اللهم
احفظنا من فتنه هذا الزمان (فخرج ماعدا الشبهة القوية
القريبة من الحرام) فالشرط في التقوى الاجتناب من هذه
الشبهة فقط (لان) التكليف و (الطاعة بقدر الطاقة فتعين)
في تحقق التقوى (لزوم اجتناب كل حرام ومكروه تحريرا)
لاتنزيها (هذا ما عندى) وعلى (العلم) بحقيقة المسئلة (عند
الله عز وجل) (ويدل عليه) اي على ما قلت (قوله عليه) الصلاة
و (السلام) فيما خرجه الترمذى وحسنه وابن ماجة والحاكم
وصححه عن عطية رضى الله تعالى عنه عنه صلى الله تعالى عليه
وسلم انه قال (لا يبلغ العبد ان يكون من) درجة (المتقين حتى
يدع) اي يترك (ما لا بأس به) ولومبا (حذرا مما به بأس)
وضرر في فعله قال المتساوى ان يترك فضول الحلال حذرا من
الوقوع في الحرام قال الغزالي الاشتغال بفضول الحلال والانهماك
فيه يجر الى الحرام لشبه النفس وطغيانها وتمرد الهوى وشيطانه
فن اراد ان يأمن من الضرر في دينه اجتنب الخطر فامتنع من
فضول الحلال حذرا ان يجره الى محض الحرام (انتهى) ما قاله
المصنف في الطريقة ومرا ادا الشارح من نقل كلامه فيها بيان سؤال
مقدر وهو ان بين كلامه في هذه الرسالة و بين كلامه في الطريقة
تناقضا لان كلامه هنا يقتضى عدم اشتراط الاجتناب
عن الصغار في التقوى وكلامه في الطريقة يقتضى اشتراطه
عنها في التقوى ما هذا التناقض اجاب عنه بقوله (فالتوفيق)
بين كلاميه (اذا كان هذا) المؤلف (تأييده ان قوله و الختار
اي عند المحدثين او عند الجمهور ولذا) اي ولكون المراد هذا

(قَالَ) في الطريقة (هذا ما عندي) فلا يلزم التناقض لعدم وجود شرط التناقض وهو الاتحاد في قيد الموضوع ولما توهم ان قوله والمختار مطلق والاصل في المطلق ان يجري على اطلاقه اجاب عنه بقوله (لان هذا) اي لان المقصود من تأليف هذه الرسالة (بيان الاصطلاح) اي اصطلاح القوم (وذلك) اي الغرض مما في الطريقة (بيان الواقع) ونفس الامر (او) انه (رجع) عن (تحقيقه) في الطريقة (اولا) وقال ثانيا ههنا والمختار عدم الاشتراط فلا يوجد التناقض بين كلاميه ولما بين المراد بالتقوى في تعريف العدل شرع ان بين المراد بالمروءة فيه فقال (والمراد بالمروءة التزعة) والتبرئ (عن) ارتكاب (الافعال الخبيثة كالاكل والشرب في السوق) بلا ضرورة (والبول) بلا ضرورة ايضا (في الشارع اي الطريق العام وامثال ذلك) اي امثال ما ذكر (كحجة الاراذل) اي خسائس الناس (واللعب بالصبيان) (والجام وكثرة الضحك وايضا) اي كما كان المراد بالمروءة التزعة كان المراد بها (الاتصاف بالافعال) الشريفة (والشرعية كمدارة) جميع (الانسان) فيما لا يضر بدنه (واحتمال عثرات الاخوان وبذل الاحسان الى اهل الزمان والحاصل) ومجمل الكلام (انها) اي المروءة (فعل المندوب شرعا وترك المكروه تنزيها) وقال علي القاري (عليه رحمة الباري) (التقوى الاحتراز عما يذم) به (شرعا والمروءة الاحتراز عما يذم) به (عرفا) (وفي مختار الصحاح المروءة ولك ان تشدد) الواو بمعنى (الانسانية ثم لا يخفى عليك ايها الطالب الصادق ان عدل الرواية اعم من عدل الشهادة لشمول الاول) اي عدل الرواية (العبد دون الثاني فان عدل الشهادة على ما نقله البحر عن ابي يوسف ان يكون) اي عدل الشهادة (محتبا عن الكفار غير

مصر على الصغار وان تكون مروية (اي العدل) (ظاهرة وهو)
 اي العدل المذكور (شرط وجوب قبول الشهادة) على القاضي
 (على المسلم وشرطه) اي شرط قبولها (العقل الكامل والولاية
 فلا تقبل شهادة المجنون والصبي والقن هذه) اي عدم قبول
 شهادتهم (لعدم العقل) في الاول والثاني (والولاية) فيها
 اي الشهادة من باب الولاية ولا ولاية فيهم فلا تقبل شهادتهم (و)
 لا تقبل (شهادة الفسقة والظلمة والخطاية ٦) هو ابو الخطاب
 الاسدي قالوا الائمة الانبياء وابو الخطاب نبي وهؤلاء يستحلون
 الشهادة لواقفيهم على مخالفتهم وقالوا الجنة نعيم الدنيا والنار
 آلامها قاله السيد الشريف في تعريفاته وقال في الدر المختار هم
 صنف من الروافض يرون الشهادة لشيعتهم ولكل من حلف انه
 محق فردهم لالبدعتهم بل لتهمة الكذب ولم يبق لمذهبهم ذكر
 اه بحر (واعوانهم وبائع الاكفان) والخنوط (اذا ترصد له) لتمنيه
 الموت وان لم يتمه بان كان عدلا تقبل كذا قيده شمس الائمة
 السرخسي قاله في رد المختار (والشاهد على الباطل) وشهادة
 (الرقاص والمخزعة والشتام) قال في القمح قال نصير بن يحيى
 من يشتم اهله وماله ككثيرا في كل ساعة لا تقبل وان كان احبانا تقبل
 وكذا الشتام المحبوان كدابته انتهى (ومؤخر فرض عن وقته
 بلا عذر وتارك الجماعة) قال في قمع القدير منها ترك الصلاة
 بالجماعة بعد كون الامام لاطعن عليه في دين ولا حال وان كان
 متأولا كان يكون معتقدا افضليتها اول الوقت والامام يؤخر
 الصلاة او غير ذلك لانسقاط عدالته بالترك ولا يترك الجمعة
 من غير عذر فخرجهم من اسقطها بجمرة واحدة كالخلواتي ومنهم
 من شرط ثلاث مرات كالسرخسي والاول اوجه انتهى
 (شهرها وجالس الغنا والمغنى) للناس لانه يجمعهم على كبره

٦ قوله والخطاية
 قال على القاري
 وهم قوم ينسبون
 الى ابي الخطاب
 وهو رجل كان
 بالكوفة يعتقد
 ان عليا الاله الاكبر
 وجعفر الصادق
 الاله الاصغر
 تعالى الله عما يقول
 الظالمون علوا
 كبيرا وقال الجزري
 لا يقبل رواية
 المبتدعة بدعة
 مكفرة بالاتفاق
 والمبتدعة بغيرها
 ففيه ثلثة اقوال
 انتهى وهو الصحيح

اه هداية وغيرها وكلام سعدى افندى يفيد تقييده بالاجرة
 فنأمل واما المغنى لنفسه لدفع وحشته فلا بأس به عند العامة
 اه عنابة وصحة العيني وغيره قاله في الدر المختار (و) شهادة
 (الخارج لاميرلا يستحق التعظيم للسيرة للاعتبار) فينبذ لا يسقط
 عدالته (و) المنصب وكاشف العورة (يستحق من جانب البركة
 والناس حضور وقد كثرت في زماننا اه قبح (والمشهور باخذ الربا)
 وانما قيده بالشهرة لانه اذا لم يشتهر به كان الواقع به ليس بالإنهية
 اكل الربا ولا يسقط العدالة به وهذا اقرب اه رد المختار (واكل
 مال اليتيم واللاعب بالتمار وهذه) اى عدم قبول شهادتهم
 (لعدم التقوى ووجود كبيرة) فيهم (و) لا تقبل (شهادة اهل
 الصناعات الخسيسة كالديباغة والحجامة والحياكة غير لا ثقة بهم)
 بان كان آباؤهم نجارا واحترفوا بالجساسة او الخلاقة او غير ذلك
 لارتكابهم الدناءة قال في قبح القدير واما اهل الصناعات الدينية
 كالقنوازي والزبال والحائك والحجام فقيل لا تقبل والاصح انها
 تقبل لانه قد تولوا قوم صالحون فالم يعلم القادح لا يبنى على
 ظاهر الصناعة وتماه فيه فراجع اه رد المختار (بان لم تكن حرفة
 آباؤهم واجدادهم و) لا تقبل شهادة (الخلاف صدقوا بالبخل
 نافذة) لانه لا يخله يستغنى فيما يتقضى من التماس فياخذ زيادة
 على حقه فلا يكون عدلا (والاكل والشارب والمتبول في الطر يق
 بحيث يراه الناس والماشي بسراويل فقط وكاشف الرأس
 في موضع بعد) اى ماذكر من المشي والكشف (خفة وقلة
 حياء كالرجالين) من المشيخين وغيرهم (في هذا الزمان والدلال)
 لغلبة الكذب فيه (والفرط في المزاح) للحنف فيهم (والمصاحب
 للاراذل واللاعب بالطيور) لكونه من اللهو والمراد به كل لهو
 يكون شنيعا بين الناس احترازا عما لم يكن شنيعا كضرب القصب

فانه لا يمنع قبولها الا ان يتفاحش بان برقصوه فيدخل في حد
الكبائر (وكل هذا مشروط) في عدم القبول (بالادمان والظنية
وهذه) اى عدم قبول شهادتهم (لعدم المروءة) فيهم
(والحاصل) اى حاصل الكلام ومجمل المرام (لا تقبل شهادة
مجتنون وصبي وقن) مطلقا (وكل مرتكب ~~كبيرة~~ ولو) مرة
(واحدة وتارك مروءة مصرا عليه) اى على تركه (عند الفقهاء)
قال في رد المحتار ثم اعلم انهم اشترطوا في الصغيرة الادمان
وما شرطوه في فعل ما يخل بالمروءة فيمارأته وينبغي اشتراطه
بالاولى واذا فعل ما يخل بهما سقطت عدالته وان لم يكن فاستقفا
حيث كان مباحا ففاعل الخل بهما ليس بفاسق ولا عدل فالعدل
من اجتنب الثلاثة والفاسق من فعل كبيرة او اصر على صغيرة
ولم ارم من نبه عليه انتهى وفهم من هذا الكلام انه ليس في كلام
الفقهاء بيان اشتراط الاصرار في ترك المروءة فافهم (كذا
في البحر وطامة كتب الفقه) فليراجع اليها (وكذا عند المحدثين)
في عدم قبول شهادتهم (سوى القن) فان شهادته في رواية
الحديث مقبولة عند المحدثين و (لكنهم) اى المحدثين (قالوا
لا تقبل شهادة كل مبتدعة عقيدة) اى من جهة الاعتقاد
لا من جهة العمل (لا الخطاوية فقط) كما عند الفقهاء (كذا
في التدريب) وقالت الحنفية تقبل شهادة اهل الاهواء مطلقا
سواء كانت على اهل السنة او بعضهم على بعض او على الكفرة
اذا لم يكن اعتناقهم مؤديا الى الكفر كما في الذخيرة وهم اهل القبلة
الذين هم معتقدتهم خبر معتقد اهل السنة في بعض الامور كالجبرية
والقدرية والروافض والخوارج والمشبهة والمعطلة وكل منهم
اثني عشر فرقة على ما هو المذكور في الكتب الكلامية
وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه لا تقبل شهادة كلهم لا شتداد

فسقهم ولنا ان فسقهم كان من حيث الاعتقاد ولم يوقعهم
 في هذا الهوى الاتينيهم فصاركين يشرب الخمر او يأكل متروك
 التسمية عامدا مستبيحا لذلك بخلاف الفسق من حيث التعاطي
 الخطيئة (وعامة كتب الحديث اقول فعلى هذا) اى على ما
 ذكر من ان المحدثين قالوا لا تقبل شهادة كل مبتدعة عقيدة
 لاخطيئة فقط (ف) يكون (بين العدالتين) اى عدالة الرواية
 وعدالة الشهادة (عدم وخصوص من وجه) فيقتضى ثلثة مواضع
 فتجتمعان في موضع واحد وتفتقان في موضعين (و التحقيق
 مع المحدثين لان البدعة في الاعتقاد اكبر من كل كبيرة بعد الكفر)
 والجواب عن هذا الاستدلال بفهم من جواب الحنفية للشافعية
 (كما حققه) اى كون البدعة في الاعتقاد اكبر من كل كبيرة
 بعد الكفر (في الطريقة المحمدية والاجتناب عن الكبيرة)
 في العدالة (لازم) اتفق المحدثون والفقهاء في لزوم (اتفاقا
 وايضا اذا اسقط هذه الامور) السابقة كالاكل والشرب
 في السوقي وغيرهما (العدالة فعدم اسقاط البدعة) اياها
 (في الاعتقاد لا معنى له) فقد علمت ان له معنى (فليت شعري ما)
 اى اى شئ (جوز قبول شهادة) الطائفة (المبتدعة) عند
 الحنفية لاالشافعية (الا الخطيئة) قلت قبول شهادة المبتدعة
 عند الحنفية لعدم تمكن تهمة الكذب فيهم بخلاف الخطيئة
 فانهم صنف من الروافض يرون الشهادة لشيعتهم ولكل
 من حلف انه محق ويعتقدون ان المسلم لا يحلف كاذبا فرد
 شهادتهم ليس لبدعتهم بل لتهمة الكذب واما بدعة سائر
 اهل الاهواء فلا تمنع قبول شهادتهم لان بدعتهم لم توقعهم
 في اهوائهم بل اوقعهم فيها تدبئهم بها او استباحتهم اياها
 لانما طيهم لتلك البدعة بخلاف بدعة الفاسق فانها اوقعته

فيها من حيث التعاطي لامن حيث الدين (واعلم المصنف لم يعتبر
 هذا) اي كون النسبة بين العدالتين عموما وخصوصا من وجه
 (فلذا) اي فلهذا الاعتبار (قال) فيما سبق ان عدل الرواية
 (اعم) من عدل الشهادة (واما الضبط فهو ان يحفظ الراوي
 مسموعه وروي به في صدره او) في (كتابه عن القواف والاختلال
 بحيث يتمكن) اي الراوي (من استحضاره) الحديث (حيث) ومتى
 (شاء ثم الضبط) اي بعدما علمت الضبط بحسب الماهية اعلم ان
 الضبط (باعتبار المحل اثنان) الاول ضبط الصدر والثاني ضبط
 الكتاب (اما ضبط الصدر) اي اتقائه (فهو بالتذكر) اي بتذكر
 ماسمعه من الحديث وروايته (والتكرار) اي تكرار ماسمعه منهما بحيث
 يقدر من استحضار مسموعه حين اراد ان يحدث به (وحفظ
 القلب بهما) اي بالتذكر والتكرار (عن النسيان) اي نسيان ماسمعه
 (مهما مكن) واما ضبط الكتاب (الاضافة) اي اضافة الضبط اليه
 (للايسسة) اي النسبة مجازية (اوفائية) اولامية (فهو)
 اي ضبط الكتاب (بحفظه اي الكتاب بعد ان صححه) اي الكتاب
 (و) (صياسته عند نفسه الى وقت الاداء) اي اداء الحديث
 (من غير ان يعبره) اي الكتاب الى احد (حيث) اي لانه (لا امن
 من تغير المستعبر) لفساد الزمان (فلا يضر وضعه امانة
 عند غيره) ان امن التغير (كذا قال على القاري) عليه رجة
 الباري (وهذا) اي ما ذكر من التفصيل (ان رواه) اي الحديث
 (بلفظه) الشريف (كأهي) اي الرواية بلفظه (الاصل) اي
 الراجح عند المحدثين (واما) الراوي (اذا رواه) اي الحديث
 (بمعناه على ما جوزه) اي النقل بالمعنى (المحققون) من المحدثين
 (فلا بد) حينئذ (من ضبط معناه ومن معرفه لفظ يؤديه) اي

يؤدي الراوي معنى الحديث (به) اي باللفظ (ايضا) اي كايلازم
 ضبط معناه (كذا قال النووي ثم) اي بعد معرفة ما سبق اعلم
 انه (لا بد ايضا اي) ما يلزم (بيان العدالة والضبط من بيان
 وجوه الطعن المتعلق بالعدالة والضبط) وانما لا بد منه (ا)
 فحصل (معرفة هذه الاقسام الاربعة و) ا (معرفة اقسام
 الضعيف اعلم ان علماء الحديث حصروا بالاستقراء) وهو
 ما يجوز العقل فيه قسما آخر لكن ذكر فيه كل ما علم بالاستقراء
 كقولك العنصر اما ارض او ماء او هواء او نار فان العقل
 يجوز ان يكون للعنصر قسم آخر ولا يبطله دلائل ولكن ما علم
 بالاستقراء هذه الاربعة لا غير (او الجمل) وهو ما يجوز العقل
 فيه قسما آخر لكن حصره القاسم في تلك الاقسام ثم الطعن
 في رجال الاسناد يكون بعشرة اشياء كاسمعي مجمل ومفصلا
 بعضها يكون اشد في الطعن والجرح من بعض خمسة منها
 تتعلق بالعدالة وهي الكذب والتهمة والفسق والجهالة والبدعة
 وخمسة منها تتعلق بالضبط وهي الخمسة الباقية (وجوه الطعن)
 في رجال الاسناد (في العدالة متعلق بالطعن) قوله (في الخمسة
 متعلق بـ) قوله (حصروا الاول) منها (كذب الراوي قدمه)
 اي كذبه (لكونه اشد قبحا مطلقا) اي سواء كان في هذا الفن
 او غيره (او) لم يكن اشد قبحا مطلقا بل (في هذا الفن) اي
 فن اصول الحديث (حتى قال بعضهم انه) اي كذب الراوي فيه
 كفر لانه افتراء على الشارع وهو (كفر ولذا) اي وليكونه
 كفرا فيه (لم يقبل حديثه اصلا) اي قطعا (والثاني اتهامه) اي
 الراوي (به) اي بالكذب (والثالث فسقه) اي ظهور فسقه (والرابع
 جهالته) اي كون الراوي مجھولا (والخامس كونه مبتدعا)
 ولما بين الاقسام اجمالا شرع في بيانها تفصيلا ليكون اوقع

في النفس فقال (اما كذب الراوى في اصطلاحهم) اى المحدثين
 (فهو) اى كذبه (ان يكون الراوى ثابت الكذب عمدا) قدمه
 على الكل لكونه اشد انواع الفسق واقبح اسباب الطعن
 قوله عمدا (بيان للواقع فانه) اى الكذب (لا يكون الا عمدا
 في التحقيق الا ان يراد به) اى بالكذب بطريق عموم المجاز
 (ما يطلق عليه) لفظ (الكذب) فلا يكون قوله عمدا بيانا للواقع
 بل للاحتراز (فيخرج) به (الكذب سهوا) فلا يكون الراوى
 بالكذب سهوا مطعونا (في الحديث النبوى) بان يروى عنه
 صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم يقله متعمدا لذلك وانما قيد الكذب
 به (لان كذبه) اى الراوى (في غيره) اى غير الحديث النبوى
 (داخل في فسده) لكونه فردا من انواع الفسق (وان
 افردوه) اى الكذب في غيره وجعلوه كانه جنس آخر (عنه) اى
 عن الفسق (كما سيحى) في موضعه (فاذا ثبت كذبه) اى الراوى
 (عندا ثبوتات في حديث من الاحاديث فهو اى الراوى مطعون
 بالكذب وحديث الراوى المطعون بالكذب) مطلقا اى (سواء
 كذب فيه) اى في ذلك الحديث (اوفى حديث آخر) غير ذلك
 الحديث (يسمى موضوعا) لان واضعه وضعه من عنده (وموضوعا)
 و (مختلفا بالقاف) بعد اللام المفتوحة (اى مفترى) قوله (لاحتمل
 كل حديثه الوضع والصنع والافتراء من عنده) بيان لوجه التسمية
 ونشر على ترتيب الالف ٦ (وهذا اى حديث هذا المطعون
 مطلقا هو المراد بالموضوع في اصطلاحهم وليس في الحديث
 الموضوع شرط ان يكون الكذب والوضع فيه) اى في الحديث
 الموضوع (بعينه كما اشتهر بين العلماء) قيد للنفي (ولعل المصنف
 اخذ هذا) اى عدم اشتراط المذكور (من قول المحدثين
 من كذب في حديث واحد وجب استقاط ما تقدم من حديثه

٦ وانما اختار هذا
 على عكسه لان
 الاصل في الترتيب
 ان يكون على ترتيب
 لفه لاصالة الملفوف
 فيه بخلافه في
 عكسه منه

وما تأخر منه اى وجب اسقاط جميع حديثه قبل كذبه وبعده
 (ولا تقبل روايته) اى رواية هذا الراوى (ابدا وان تاب واحسن
 طريقته) قوله (زجراله) علة لقوله وجب ولقوله لا تقبل على
 سبيل التنازع (وتعليقا لعظم مفسدته) اى يانا لكون
 مفسدته عظيمة (فانه) اى حديثه (يصير شرعا مستمرا الى يوم
 القيامة كذا فى التدرىب) فان قبلت روايته يلزم ان يصير كذبه
 شرعا مستمرا الى يوم القيامة فلا اعظم مفسدة من هذا (او)
 اخذ المصنف هذا (من كتاب مفصل لم نطلع عليه) فلا يلزم
 من عدم اطلاعنا عليه عدم وجدانه فى علم الحديث (والا) اى
 وان لم يأخذه منهما (و) لا يصح كلامه هذا اذ (بالموضوع
 فى الكتب المشهورة كالخبة والالفة) العراقية (والتفريب
 وشروحها) اى شروح الكتب المشهورة (هو) اى الموضوع
 الحديث الذي كان الكذب والوضع فيه بعينه (فيكون مخالفا
 لما قاله المصنف لعدم اشتراط كون الكذب والوضع فيه بعينه
) والراوى المتعمد الكذب فى الحديث النبوى وان وقع الكذب
 منه فى مدة عمره مرة واحدة فى حديث واحد لم يقبل حديثه
 اى الراوى المذكور (المقدم) على وقوع الكذب (والمؤخر
 عنه) الذى لم يكذب فيه وان تاب (توبة صادقة) واحسن
 حاله (بسبب توبته لانه من عطف المسبب على السبب اى لا تقبل
 رواية التائب عن الكذب عليه صلى الله تعالى عليه وسلم ابدا
 وان حسنت حاله وطريقته كذا قال احمد بن حنبل وابو بكر
 الحميدى شيخ البخارى وابو بكر الصبر فى الشافعى بل قال الصيرفى
 زيادة على ذلك فى شرح الرسالة كل من اسقطنا خبره من
 اهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبته ومن ضعفناه
 لم نقوه بعده قوله (للممر) متعلق بقوله لم يقبل (آنفا) من قوله

لا احتمال حديثه الوضع الخ (بخلاف شاهد الزور) اى الكذب
 (فانه) تفصيل الخلاف (اذا تاب تقبل) توبته و (شهادته في فضية
 لانه) اى هذا الزور (لا يكون شرعا مستمرا في الدين) بخلاف
 الكذب في قول الشارح فانه يصير شرعا مستمرا فيه فيجب في منع
 الكذب عليه الاهتمام بقليل على الكاذب وزجرا بليقا عن الكذب
 عليه صلى الله تعالى عليه وسلم لعظم مفسدته فانه يصير شرعا
 مستمرا الى يوم القيامة بخلاف الكذب على غيره . والكذب
 في الشهادة فان مفسدتهما قاصرة ليست عامة قوله (كذا
 قالوا) للتبري للتقوى (اى جمهور المحدثين) لاكلهم ولما توهم
 ان الاصل في العام ان يجري على عومه والتخصيص خلاف
 الاصل ولا يرجع اليه الا للضرورة ولا ضرورة هنا اجاب عنه بقوله
 (لان بعضهم كالنوى قال) في شرح مسلم (المختار) القطع
 به (انه) تصح توبته و (تقبل روايته كشهادته بعد التوبة)
 كالكافر اذا اسلم وتحرر الفرق بين الرواية والشهادة مبنين مشعا
 في التدريب ولما يدل كلام المصنف على القول وعدمه عنده قال
 الشارح (ولعل المصنف رحمه الله تعالى) عز وجل (توقف)
 في القبول وعدمه لعدم المرجح عنده في احدهما (او اختار قبوله)
 اى قبول حديثه لكونه مختارا لامام الثوى وهو الموثوق به في هذا
 الفن (او عدمه) لكونه مذهب جمهورهم (ولذا) اى ولا اختيار عدمه
 (قال كذا قالوا) وعزا الى المحدثين ولم يلتزم هو (واعلم) ذكر
 في بعض حواشى الكشف ان لفظ اعلم خطاب من المتكلم لنفسه
 بطريق التجريد كانه جرد عن نفسه شخصا وخطبه فان قيل
 هل يجوز كونه التفاتا على مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق
 آخر كالسكاني والرخسري ومن تبعهما قلنا نعم اذ لا منافاة
 بينهما اشار اليه التنازلى في شرح الكشف والكرمانى

٦ على التوجيه
 الاخير

مطل

في شرح البخاري وقد يقال مبنى الخبر يد على مفارقة المتزعم
 المتزعم منه ليرتب عليه ما قصده من المبالغة في الوصف ومدار
 الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما اراد به من ارادة المعنى
 في صورة اخرى غير ما يستحقه بحسب الظاهر اه دده جونيكي
 (ان المتبعة وضعوا الاحاديث لتضليل الامة والزنادقة) وهم
 المبطنون الكفر والمظهرون الاسلام او الذين لا يتدينون بدن
 (وضعوا) الاحاديث (استخفا) واستحقاراً (للدين وللتضليل)
 بالوضع (بالامة) فقد قال جاد بن زيد فيما اخرجه أن الزنادقة
 وضعوا اربعة عشر الف حديث وقال المهدي اقرعني رجل
 من الزنادقة بوضع مائة حديث نجول في ايدي الناس ذكره
 السخاوي وقال ابن عدي لما اخذ عبد الكريم بن العوجاه ليضرب
 عنقه قال وضعت فيكم اربعة آلاف حديث احرم فيها الحلال
 واحلل فيها الحرام اه تدر يب قال السيوطي فيه قال التستائي
 الكذابون المعروفون بوضع الحديث اربعة ابن ابي يحيى بالمدينة
 والواقدي بغداد ومقاتل بخراسان ومحمد بن سعد المصلوب
 بالشام انتهى (وان) بعض الكرامية قبلهم فرقة من المشبهة
 نسبت الى عبد الله الكرام وهو الذي صرح بان معبوده على
 العرش واطلق اسم الجوهر عليه تعالى وهم يدعون زيادة
 الورع والتقوى والعرفة التامة وبعض (المنصوفة) اي منهم
 او من غيرهم (جوزوا) الوضع للترقيب اي في الطاعة والعبادة
 (والترهب) اي في التخويف عن المعصية والبطالة وبالجملة
 ان بعضهم جوزوا وضع الاحاديث فيما يتعلق به حكم من الثواب
 ترغيباً للناس في الحسنات وزجر لهم عن السيئات واستدلوا
 على مدعاهم بما في بعض الروايات من كذب على متعمداً يبطل
 به الناس فلبسوا مقعده من النار واخذوا بمفهومه جواز الكذب

٤ والجوز خلاف
 اجماع المسلمين
 الذين يعتقد بهم
 بل بالغ الشيخ
 ابو محمد الجويني
 فحرم بكفير واضح
 الحديث منه

عليه صلى الله تعالى عليه وسلم لقصد هم بالوضع اهتداء الناس
لاضلالهم اجاب عن استدلالهم شيخ الاسلام في شرح التوبة
بانه خطأ من فاعله نشأ عن جهله من الحديث الدال على
العموم اذ الترهيب من الاحكام الشرعية وان كان بينهما وبين
سائر الاحكام الشرعية فرق من حيث الضعيف معتبر فيها
دون سائر الاحكام مع انه يقدم ايضا على الراوى عند فقد بقية
الادلة واما ما ذكره من التأويلات الفاسدة بناء على
غفلتهم من القواعد الدينية (كما في فضائل السور) كحديث
ابي امامة الباهلي اورده الديلمي من طريق سلام بن سليم المدائني
عن هرون بن كثير عن زيد بن اسلم عن ابيه عنه ٣ اه تدري ب
(ومواعظ الفصاحين و الشهادين) وذكر الطيبي ان من
الواعظين قوما من السؤال والشهادين يقفون في الاسواق
والمساجد فيضعون على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
الاحاديث باساليب صحيحة قد حفظوها فيذكرون الموضوعات
بتلك الاساليب قاله على القاري (لاخذ المال) من الناس (والكل
حرام باجتماع) من يعتقد باجتماعهم من (المسلمين لانه تغير
للبين وافترأ على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتلبس على
المسلمين ولذا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من كذب على
متعمدا فليتبوأ مقعده من النار وهو) اى هذا الحديث (حديث
متواتر) فيستحسن به الاستدلال اشد الاستحسان (بل الوضع
للاستخفاف) بالدين (والتضليل) للامة (ككفر و) الوضع
(للتزغيب والترهيب واخذ المال) به (حرام يخشى منه الكفر)
واتفق العلماء من المحدثين على ان تعمد الكذب على النبي عليه
الصلاة والسلام من اكبر الكبائر في الاحكام الشرعية
بعد الكفر بالله تعالى قال الذهبي في الجواهر ان كان في الحلال

٣ قوله عنه اى
عن ابن عباس
رضي الله تعالى
عنهما سدد

والحرام يكفر احاطا واركان في الترغيب والترهيب لا يكفر
عند الجمهور (حتى قيل انه) اى الوضع لهذه الثلاثة (كفر ايضا)
اى كما كان الوضع للاستخفاف والتضليل كفرا (وكذا روايته)
اى الموضوع (مع العلم به) اى بانه موضوع (بلا بيان وضعه)
اى بلا بيان كونه موضوعا (لحديث مسلم من حديث عني بحديث)
يستوى فيه الترغيب والترهيب وغيرهما (يرى) بفتح الباء
اى يعتقد او يضمنها وهو ابلغ اى يظن (انه كذب) يعنى
ولم يبين ان الحديث كذب (فهو احد الكذابين) بصيغة الجمع
او التثنية (قالوا اى الاميين) كونه موضوعا افاد ان غير الحديث
الموضوع من الاحاديث الضعيفة التى نحتمل صدقها يجوز
روايتها في الترغيب والترهيب والفضائل من غير بيان ضعفه
(لانه لما يئنه انتهى ان يكون عنه عليه) الصلاة و (السلام ولذا)
اى ولكون رواية الموضوع بلا بيان وضعه كفرا (اعترضوا
على بعض المفسرين في ذكره) اى الموضوع بلا بيان وضعه
في تفسيره (ك) بالثعلبي والواحدى وابى القاسم الزمخشري
و (البيضاوى) وابى السعود العمادى اذ لا يجوز لهم ان لا يبرزوا
سنده و يوردوه بصيغة الجزم واعلم ان السور التى صحت
الاحاديث في فضلها الفاتحة والزهراوان والانعام والسبع
الطوال مجعلا والكهف ويس والدخان والملاك والزلزلة والنصر
والكافرون والاخلاص والمعوذتان وما عداها لم يصح فيها
شئ قاله في التدريب (اقول) في الجواب عن بعض المفسرين
في ذكره (وبالله التوفيق يجوز ان يقال ذكره) اى بعض
المفسرين الاحاديث الموضوعه في تفسيره (بناء) اى مبنى
اولا لاجل البناء (على انها) اى تلك الاحاديث (صحيحة او حسنة
او ضعيفة عندهم او عند بعض الثقات او) بناء (على عدم

٧ اي بعض
المفسرين

معرفتهم ٧ وضعها لان صحة الحديث وغيرها باعتبار الظن
 (الغالب) لا باعتبار اليقين (عند الثقات) من المحدثين (فكم من
 حديث) اي لان حديثا كثيرا من الاحاديث (يكون صحيحا عند
 قوم) من اهل الحديث (وغيره) اي يكون غير صحيح (عند قوم)
 آخر منهم (و) يكون (مجهولا عند قوم لان اثباتها) اي
 تلك الاحاديث (عسير وادلتها ظنية) قوله (لا قطعية) تأكيد
 مباينة (حيث قالوا يعرف الوضع) اي وضع الحديث المنفرد به
 (باقرار واضعه) كقول عمر بن صحيح انا وضعت خطبة النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم اي التي نسبت اليه وكالحديث الطويل
 عن ابي ابن كعب رضى الله تعالى عنه في فضائل سور القرآن
 اعترف روايته بالوضع وانكر على الشعبي والبيضاوي وغيرهما
 من المفسرين الذين ذكروه في تفاسيرهم من غير بيان وضعه
 (وحاله) اي حال واضعه (حيث قال) الواضع (سمعت فلانا يقول
 كذا وعلما المروي عنه مات قبل وجوده) اي وجود ذلك الراوي
 قال ابن الصلاح بدل قوله وحاله ما يتنزل منزلة اقراره قال العراقي
 كأن يتحدث بحديث عن شيخ ويسأل عن مولده فذكر تاريخا تعلم
 وفاة ذلك الشيخ قبله ولا يعرف ذلك الحديث الا بروايته هذاعنه
 وكذا مثل الزركشي في مختصره اه تدرب (او حال) الحديث
 (المزوي) كركاكة الفاظه ومعانيه (فان ركاكتهما شاهدة بوضعه
 لكن ركاكة الالفاظ فقط لا تدل على ذلك لانه يحتمل ان يكون
 رواه بالمعنى فقير الفاظه بغير فصيح نعم ان صرح انه من لفظه
 عليه الصلاة والسلام فهو كاذب (ومخالفته) النص (القاطع)
 كالنجس (و) صريح (العقل) لم يذكر القياس صريحا لانه
 اما ان يدرج في صريح العقل او يحتمل مما لا يدل مناقضته الحديث
 اياه على كونه موضوعا كالاجمال الظني وماعدا المتواتر من السنن

(ولم يقبل) شئ من النص والعقل (النأويل) ويلحق به ما يدفعه
الحس والمشاهدة (اولئحنه ما) اي خبرا عن امر جسيم (تتوفر
الدواعي) فيه (على نقله) بمحض الجمع ثم لا ينقله منهم الا واحد
(لكونه اصلا في الدين ولم يتواتر) مع كون التواتر لازما في مثل
ذلك الامر الجسيم الذي هو اصل في الدين ونقل الواحد منهم
يدل على وضعه كائنص الذي تزعم الرافضة انه دل على امامة علي
رضي الله تعالى عنه وما ذكره الشارح مأخوذ عن مختصر
الزركشي (والافراط بالوعيد الشديد على الامر الصغير والوعد
العظيم على الفعل القليل وهذان) الاخيران (كثيران في مواعظ
القصاصين) والاخير راجع الى الركائز قلت ومن القران كون
الراوى رافضيا والحديث في فضائل اهل البيت اه تدريب (ونحو
ذلك قال ابن الجوزي ما احسن قول القائل اذ رأيت الحديث
يبان المقول او يخالف المنقول او يناقض الاصول فاعلم انه
موضوع) قال ومعنى مناقضته للاصول ان يكون خارجا عن
دواوين الاسلام من المسانيد والكتب المشهورة اه تدريب
(ولكن التحقيق انه) اي الشأن (لا يحكم!) بسبب وجود (هذه
الامور بالوضع) اي يكون ذلك الحديث موضوعا (الاثبات
من جهابذة علم الحديث) جمع جهابذة بكسر الجيم والباء معرب
كجهيد قوله (ونقاده) عطف تفسير لها والمراد بها هنا من يعرف
غوامض الامور ودقائقها (ومع ذلك) اي مع كون ناقل الحديث
ثقة من جهابذته (قد بخطئ) في نقله (ولذا) اي ولكونه
مخطئا قليلا (تعقبوا في احاديث) كثيرة (حكم بوضعها)
ابوالفرج (الامام) ابن (الجوزي) في كتاب موضوعاته وقد جمع
السيوطي والمخاوي بهد الزركشي وغيره الاحاديث المشتهرة
على الاسننة وينوها بيانا شافيا واظهرها مخرجها وحكموا

٤ قوله من جهابذة
علم الحديث اي
نقاده بفتح الجيم
جمع جهابذة بكسر
واخره مبهمة اه
تدريب مه

بطلان بعضها نقلا وافيا (وقالوا بصحة بعضها) اى بعض
 الاحاديث التى حكم ابن الجوزى بوضعها (وحسن بعضها
 وضعف بعضها) قال الذهبي وربما ذكر ابن الجوزى
 فى الموضوعات احاديث حسنا قوية (وقال على الفارى)
 فى شرح النخبة قد (اقتصر فى كراسة احاديث اتفقوا على
 وضعها) وبطلان اصلها وسميته المصنوع فى معرفة الموضوع
 لا يستغنى الطالب عنه انتهى (هذا خلاصة ما ذكر فى (التقرىب)
 للنووى (والتدريب) للسيوطى عليه (والنخبة) لشيخ الاسلام
 (وعلى الفارى) فى شرح شرحها (هنا) هذا ما علمنا (والله
 اعلم) منا (واما اتهام الراوى) الذى هو القسم الثامن من
 اقسام الطعن (بالكذب) بقبح الكفى وكسر الذال اوضح
 من كسر اوله وسكون ثابته (فى اصطلاحهم فهو ان يكون
 معروفا مشهورا بالكذب فى الاقوال وان لم يثبت كذبه فى الحديث
 النبوى والصواب حذف) المصنف افظ (ان) الوصلية
 (اذا العنى على حذفه لكونه) حينئذ (عديله) فيلزم على تقدير
 عدم الحذف ان يكون عديل الشئ من الشئ وهو ايس بصواب
 واما على تقدير الحذف فلا يلزم المحذور (على صاحبه الصلاة
 والسلام) الابدى (وحديث الراوى المطعون باتهام الكذب
 يسمى متروكا) جهله قسما مستغلا وسماء متروكا لان اتهام
 الراوى بالكذب مع تفرد لا يسوغ الحكم عليه بالوضع قوله
 (اوجب تركه) بيان لوجه التسمية (فى العقائد والاحكام
 او مطلقا) اى سواء كان فى العقائد والاحكام اولا (وان احتمل
 الصحة) اى كون ذلك المتروك صحيحا وانما وجب الترك حينئذ
 (لاحتمال الوضع) وهذا الاحتمال يرجع على احتمال الصحة
 اذ المقام مقام احتياط وهو يوجب ترجيح الثانى على الاول

(وهذا) التعليل (يؤيد ان الموضوع ما هو الاغم) من الشقين
وهو وجوب الترك مطلقا (لا الاخص) منها وهو وجوب الترك
في العقائد والاحكام (كما يقال حديثه) اى الراوى المطعون
(متروك لا يحتاج به اصلا) اى مطلقا لانه يجب بمعناه (ومثل هذا
الشخص لو تاب عن الكذب) توبة صادقة (واصلاح حاله)
وطريقته (بالصدق والتقوى بحيث ظهر ولا ح بمعناه والانسب
تقديمه) على ظهور لانه يلزم تفسير الاظهر بالاخفى وهو خلاف
العادة (آتاهل الصلاح من ناصية حاله عند الثقات) من اهل
الفن (وفيه استعارة مكنية) لكون لفظ المشبه به الحقيقى
متروكا فيه الرموز اليه بذكر لازمه (وتخييلية) لكون اللفظ
المشبه به الحكيم مذكورا قوله (مبالغة) اشارة الى نكتة الاستعارة
(فى الصلاح شبه) المصنف فى نفسه (حاله المرضية) فى المقبولة
(برجل صالح) وهو المشبه به المتروك (او) شبهه (انواع حاله
برجال صلحاء واثبت لوازمهم لها) اى الحال تحقيقا للمبالغة
فى التشبيه فتشبيه الحال بالرجل الصالح او تشبيه انواع الحال
بهؤلاء الرجال استعارة بالكناية واثبات الناصية للحال استعارة
تخييلية قوله (يجوز جواب لو ان يسمع) اى ان يقبل (حديثه
و يحتاج به) اى بحديثه (ان وجد فيه شروط الصحة) ان كان
حديثه صحيحا (او الحسن) ان كان حسنا (لان توبته) ان وجد
شروطها (مقولة) انفقوا (اتفاقا لكن كونه كذوبا
او لا يوهم كذبه ثانيا وان) وصليته (وجدت) اى التوبة منه
فالاحتياط عدم قبوله مطلقا فافهم (كذا فى التدريب واما فسق
الراوى) الذى هو القسم الثالث من اقسام الطعن (فالمراد به
ظهوره لان جعله موجبا للطعن انما هو بعد العلم به وظهوره
(هو الفسق فى العمل) او القول والمراد بالعمل اعم من عمل

الظاهر والباطن مما لم يبلغ الكفر من عمله وقوله وأما الكفر فهو خارج عن البحث لان الكلام في الراوى المسلم لا الكافر (لا في الاعتقاد فانه اى الفسق في الاعتقاد داخل في البدعة) اذ الفسق في الاعتقاد نوع خاص يسمى بالبدعة وبين فسق الراوى وبين كذبه عمدا عموم وخصوص مطلقا فالاول اخص والثاني اعم لان الفسق يصدق على كل ما صدق عليه الكذب دون العكس واما بينه وبين اتهام الراوى بالكذب فمعموم من وجه (في اصطلاحهم واعلم ان الفسق) لغة (الخروج) عن شئ من فسق يفسق بالضم اى يضم السين في الماضي والغابر فسقا وفيه لغة من جلس وشربا الخروج (عن طاعة الله) تعالى مطلقا سواء كان (فعلا او قولا او اعتقادا وله عرض) اى سعة (عريض) اى واسع (فيشمل العصاة والمبتدعة والكفرة ولكن كثير استعماله) (في العصاة غير الكاذبين شرعا وخص فيها) اى بهذه العصاة (في عرفهم) اى في عرف اهل الشرع (ولذا) اى ولكونه مخصوصا بهم (قال والكذب داخل في الفسق اى شرعا) ولما توهم ان الكذب اذا كان داخلا فيه لم افرده عنه اجاب عنه بالاستدراك فقال (لكن لما كان الطعن باعتباره اى الكذب اشد) انواع الفسق في هذا الفن واقبح اسباب الطعن فيه (بحيث يكون حديثه موضوعا او متروكا لما مر آنفا و) لما كان (حكمه مبينا في الاول ٨ فانه) اى الحكم فيه (لا يقبل) اتفاقا (اصلا) لا في الاعتقاد ولا في الاحكام (لا في الثاني) وهو المتروك فانه كسائر انواع الضعيف فيقبل (اى الحكم فيه) (في) حق (فضائل الاعمال) فقط (عند الاكثر) من العلماء (بالشروط السابقة) وفي بعض النسخ بشروطه السابقة (افردوه) جواب لما (اى ميزوه) اى الكذب (عنه) اى عن الفسق مع كونه داخلا

٦ من اقسام
الطعن ولم يدخلوا
الكذب في الفسق
ولم يجعلوها قسما
واحد من اقسامه
سند

فيه (بحيث يكون بينهما عرقية) وكلبية (وباعتبار الاشدية
جعلوه) اي ما ذكر منهما (قسمين) ٦ احدهما كذب والآخر
فسق (ولكثر انواع الفسق لم يضعوا الحديث الفاسق)
(اسما) خاصا (ولا قسما) مستقلا (وكذا) اي مثل الكذب (البدعة
داخله فيه) اي في الفسق لكونه اعم منهما (لكن افردها
لذلك) اي لكثرة انواعها (واما جهالة الراوي) وهي الرابعة
من اقسام الطعن (فالمراد بها عندهم) اي عند اهل الفن
(ان لا يكون اسمه اي لفظ يعينه) مطلقا (سواء كان) اي اللفظ
(اسما او كنية او لقب او غيرها) واعلم ان العلم ما يعرف به من جعل
علامة عليه من الاسماء والكنى والالقب فالاسم ما وضع علامة
على المسمى والكنية ما صدرت باب وام واللقب ما دل على رفعة
المسمى او خفته وهذا على ما اختاره الشريف الجرجاني واما
على ما ذكره العلامة التقنازي فالاسم اعم من اللقب والكنية
(معلوما عند الثقات لكثرة اسمه) فيشتهر الراوي باسم من
اسماؤه الكثيرة فيذكر الراوي بغير ما اشتهر به من الاسماء (او اقله
الرواية عنه) قوله (او لعدم ذكر اسمه المشهور) مفهوم
من قوله لكثرة اسمه فافهم (لفرض من الافتراض ككونه مكترا)
المحدث عنه مثلا فيظن الراوي انه غيره من الرواة فيحصل
الجهل بحاله وبعد هذا ما ينفي جهالته قوله (او مقللا للمحدث
عنه) داخل في قوله اقله الرواية عنه فلا يكثر اخذ الحديث
عن هذا الراوي فيصير مجهول الذات والمقلل من لم يرو عنه الا
واحد (او للاختصار) من الراوي عن الراوي الاول (او نحوه) فجهالة
اسمه طعن فيه (اي في الراوي) لانه لم يعلم انه (اي الراوي) ثقة
او لا ثقة واللائقة كاذب او لا (كاذب و الا كاذب ثقة او لا ثقة
(و هـ) جرا كما قال اخرج او اخبرني او حدثني رجل او شيخ)

اوابن فلان (وهذا الحديث يسمى مبهما تسمية له) اى الحديث
 (بحال راويه) المبهم (وهو) اى الحديث المبهم (غير مقبول
 عند الجمهور) مالم يسم من طريق آخر (فى العقائد والاحكام
 لان قبوله فيهما يتوقف على معرفة راويه وعدالته وضبطه
 ولم يعرف) اى كل واحد منهما (قال الخطيب) فى الكفاية
 وغيرها (المجهول عندنا) اى عند اهل الحديث (من لم يعرفه
 الثقات) من العلماء ولم يشتهر بطالب العلم فى نفسه (ولا يعرف
 حديثه الا من جهة راو واحد و اقل ما يرفع الجهالة عنه)
 اى عن حديثه (رواية اثنين مشهورين) فاكثر عنه وان لم يثبت
 له بذلك حكم العدالة اه تدري (وهذا لا يكتفى فى القبول) اى كون
 حديثه مقبولا (بل لابد فيه من معرفة عدالته وضبطه وقيل
 يقبل) لكن لا مطلقا بل (ان كان الراوى عنه لا يروى الا عن
 عدل) كابن مهدي ويحيى بن سعيد (وقيل يقبل مطلقا) اى
 سواء كان الراوى عنه لا يروى الا عن عدل او لا وهو قول من
 لا يشترط فى الراوى مزىدا على الاسلام (كذا فى التدريب
 الا اذا كان المبهم صحابيا بان يقال اخبر صحابى او رجل من
 الصحابة او رجلا) الحال (علم انه) اى الرجل (منهم فانه يقبل
 بحسب الشروط فان الصحابة) رضى الله تعالى عنهم (كلهم
 عدول) وحينئذ (يقبل منهم الحديث مطلقا) اى سواء كان فيهم
 مبهم او لا (لقوله عليه) الصلاة و (السلام) صحابى كالبحر
 فى الهداية (بابهم اقتديتم اهتديتم ولو ذكر الرجل المبهم
 بعبارة التعديل لكونه مبهما وليعتمد عليه كان يقال) اى كان
 يقول الراوى عن المبهم (اخرج او اخبرنى او حدثنى عدل او ثقة
 او ضابط او حافظ او حاكم ونحوه ففيه) اى فى هذا الذكر (اختلاف
 بين المحدثين قيل مقبول لان التعديل اصل والمعدل ثقة) فيقبل

تمسكا باظهار اذ الجرح على خلاف الاصل (والصحيح) في مسألة
حديث المبهم (انه غير مقبول ايضا) اى (ك) ما لا يقبل (الاول حتى
يسميه) باسمه (لانه) اى المبهم المروى عنه (قد يكون ثقة عنده
مجرورا عند غيره ولا في اعراضه عن) بيان (اسمه رتبة توقع
ترددا في القلب كذا في التقریب) والتدريب (الاذا قاله اى
هذا القول) المعدل اى اخبرني ثقة او عدل (امام حاذق ومجتهد
كامل في معرفة اسباب الجرح والتعديل كالائمة الاربعة رحيمهم
الله تعالى فانه مقبول لكن لا مطلقا) اى لكن ليس مقبولا مطلقا
(بل في حق موافقيه) ومقلديه (في مذهبه) وعمله ابو صلاح
باه لا يورد ذلك احتجاجا بالخبر على غيره بل يذكر لاصحابه قيام
الحجة عنده في الحكم وقد عرف من زوى عنه واختاره امام
الحرمين (لا غيره كذا في التقریب حتى قال) ابن حجر (المسقلاني)
في شرح النخبة (وهذا) اى القول (ليس من مباحث) علوم
(الحديث وقال على الفارسي) في شرحه عليه (بل انما ذكره
استطرادا وموافقة للمقام) استهزارا (واقول فلا بد له) اى
للمصنف من (ان يقيد) اى هذا القول (بما قيده) اى صاحب
التقریب و المسقلاني فالمراد بالجمع ما فوق الواحد (واعلم ان
التعديل اى فلان عدل او ثقة او نحوه) اعلم ان لالفاظ التعديل
مراتب ذكرها النووي كابن الصلاح تبعها لان حاتم اربعة
اعلاها ثقة او متقن او ثبت او حجة او عدل حافظ او عدل
ضابط المرتبة الثانية من المراتب صدوق او محله الصدق او لا بأس
به الثالثة من المراتب شيخ فيكتب حديثه وينظر الرابعة صالح
الحديث فيكتب حديثه للاعتبار (والجرح اى فلان مجروح
او ضعيف الحديث او نحو ذلك يقبلان) اى التعديل والجرح (من امام
(من غبر ذكر سببها ان كانا) اى التعديل والجرح (من امام

عالم حاذق) في الفن (باسبابهما) اى التعديل والجرح (والا)
 اى وان لم يكونا منه (فلا يقبلان الا بذكرهما) اى بذكر الاسباب
 (عند الجمهور) من المحدثين هذا اختيار القاضي ابي بكر ونقله
 عن الجمهور واختاره امام الحرمين والغزالي والرازي والخطيب
 وصححه الحافظ ابو الفضل العراقي والبقيني في محاسن الاصطلاح
 (واشتهر ان التعديل يقبل من غير ذكر سببه) على الصحيح
 (لان سببه) اى التعديل (كشرف) يثقل و (يشق ذكره) لان
 ذلك يحوج المعدل الى ان يقول لم يفعل كذا لم يرتكب كذا فعل
 كذا وكذا فيعدد جميع ما غسق بفعله او بتركه وذلك شاق
 جدا (والجرح لا يقبل الا به) اى بذكر سببه (لانه) اى الجرح
 (يحصل بامر واحد فلا يشق) ذكره (ولان الناس يختلفون
 في اسباب الجرح فيطلق احدهم الجرح بناء على زعمه) جرحا
 (وليس بجرح في الواقع) وفي نفس الامر (فلا بد من) بيان سببه
 و (ذكره ليعلم) ولينظر (هل هو قاذح اولا) اه تدرى وانما قيدنا
 قبول التعديل من غير ذكر سببه بقولنا على الصحيح لان في مقابله
 اقوالا فاحترزنا بانه قيد عنها و اشار الشارح الى تلك الاقوال
 بقوله (وهل بالعكس) اى لا يقبل التعديل الا بذكر سببه بخلاف
 الجرح (لان اسباب العدالة يكثر التصعق فيها فينبى المعدل
 على الظاهر) نقله امام الحرمين والعراقي والرازي في المحصول
 (وقبل لا قبلان الا مفسرين) حكماء الخطيب والاصوليون
 (لانه) اى الشأن (كما يجرح الجرح) الراوى (بما لا يقدح فيه
 كذلك يوثق المعدل) الراوى (بما لا يعدل به) اى بما لا ينسب
 به الراوى الى العدالة ولا يقتضيها كراوى اليه يقوب القسوى
 في تاريخه قال سمعت افسانا يقول لاحد بن يونس عبد الله
 العمري ضعيف قال بضعفه رافضى مفضى لا بآء اورأبت لحيته

وهيئة اه فت انه ثقة فاستدل على ثقته بما ليس بحجة لان
حسن الهيئة مشترك فيه العدل وغيره (ثم انهما) اى التعديل
والجرح (يثبتان بخبر واحد ثقة) لان العدد لم يشترط في جرح
راويه وتعديله ولان التزكية بمنزلة الحكم وهو ايضا لا يشترط
فيه العدد (كما يقبل) خبر واحد ثقة (في) رواية (الاحاديث وقيل
لا بد من اثنين) فيهما (كما في الشهادة وان الجرح) المفسر
والتعديل اذا اجتماعا في الراوى فالجرح (مقدم على التعديل)
ولو زاد عدد المعدل هذا هو الاصح عند الفقهاء والاصوليين
ونقله الخطيب عن جمهور العلماء (لان مع الجرح زيادة علم)
لم يطلع عليها المعدل ولانه مصدق للمعدل فيما اخبر به عن ظاهر
حاله الا انه يخبر عن امر باطن خفي عليه وقيد الفقهاء التقديم
المذكور بقولهم (هذا) اى تقدم الجرح على التعديل (اذ لم يقل
المعدل عرف السبب الذى ذكره الجرح لكنه) اى الراوى (تاب
عنه فانه) اى التعديل (حيث تقدم على الجرح و) يقدم الجرح
على التعديل ايضا لكنه لا مطلقا بل (اذ لم يخف المعدل بطريق)
معتبر و (معتمد سببا) مفعول به صريح لقوله لم يخف (ذكره)
اى السبب (المجرىح بان قال قتل) الراوى (غلاما ظلم يوم كذا
فقال المعدل رأيت) اى الغلام (حيا - بمذ ذلك) او كان القاتل
في ذلك الوقت عندي (فانهما يتعارضان) فيتساقطان (وقيل
يقدم الاكثر) يعنى ان زاد المعدلون في العدد على المجرىحين
قدم التعديل لان اكثرهم تقوى حالهم و توجب العمل بخبرهم
وقلة المجرىحين تضعف خبرهم وقال الخطيب وهو خطأ وبعد
من توهمه لان العدلين وان كثروا لم يخبروا عن عدم ما اخبر به
الجارحون ولو اخبر بذلك لكانت شهادة باطلة لكونها على
نفي (وقيل) قدم و رجم (لاحض) من الطرفين - كما .

الباقين في محاسن الاصطلاح (وقيل يمارضان فيرجح احدهما
 بمرجح) حكاه ابن الحاجب وغيره عن ابن شهاب عن مالك بن النضر
 قال العراقي وكلام الخطيب يقتضي نفي هذا القول فانه قال اتفق
 اهل العلم على ان من جرحه الواحد والاثنان وعدله مثل عدد
 من جرحه فان الجرح به اولى في هذه الصورة حكاية الاجماع
 على نفي الجرح خلاف ما حكاه ابن الحاجب اهـ تدريب (كداقي)
 التدريب و (التدريب واما بدعة الراوي في عرفهم) اي عرف
 المحققين (فهو) اي بدعته فالتدبير باعتبار الخبر (ان يكون)
 اي (الراوي معتقدا بشئ من) المسائل (الاعتقادات كان
 على خلاف ما اي معتقد هو) اي المعتقد (معروف ومعلوم)
 عند اهل العلم (تأكيد) اي بمنزلة الأكيد معنى لانه عطف مرادف
 اذا كانا بمعنى واحد (او تأيس) اي بمنزلة لفظ يفيد معنى يجديدا
 ومقارنا لما قبله (اي من جزئي او كلي) نشر على ترتيب اللف اي
 هو معروف معرفة جزئية او معلوم علميا ﴿تنبيه﴾ العلم يقال
 لادراك الكلي او المركب والمعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط
 ولهذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة يقال لادراك
 المسبوق بالعدم والآخر من الادراكين بشئ واحد تخلل
 بينهما عدم بان ادرك اولاً ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانياً والعلم
 لادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله عالم
 ولا يقال الله عارف فان قيل قوله عليه الصلاة والسلام ان من
 العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله ينافية اجيب بعد تسليم
 ثبوت هذا الكلام من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 او من على رضى الله تعالى عنه ان الباء بمعنى اللام مجازا لاصلة العلم
 اي العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله عليه الصلاة والسلام
 من اخاص الله اربعين صاهاظهن ثنائيع الحكمة من قلبه

على لسانه واما قولهم العلماء بالله ثلثة عالم بالله وعالم بالحكم الله وعالم
 بابام الله فلا تجرى فيه التوجيه المذكور للزوم التفكيك اه دده جونكى
 (من رسول الله عليه الصلاة والسلام عند اهل السنة والجماعة)
 قوله (بواحد) متعلق بمعلوم ومعروف على سبيل التنازع
 (من الادلة الاربعة) اى الكتاب والسنة والاجماع والقياس
 (او بابرهمين العقلية) لان المسئلة الاعتقادية بعضها ثابت
 بالادلة العقلية وبعضها ثابت بالعقلية كما لا يخفى على اهل (بنوع شبهة
 متعلق بمعتقد) وهى عند اصطلاح المتكلمين دليل باطل لا يثبت
 دعواه وفي اصطلاح الفقهاء الشبهة هى ما يشبه اثبات وليس
 بثابت في نفس الامر (صححة) بحيث (يقال) وبطلان (له)
 اى عليه (شبهة عند العلماء) لا عند العوام فانهم كالهوام (لا) اى
 لا يصبر الراوى معتقدا (بنوهم) وظن (وتخيل) وتشبه (وتأويل)
 وهو فى الاصل الترجيح وفي الشرع صرف الآية عن معناها
 الظاهرى الى معنى يحتملها اذا كان المخجل الذى يراه موافقا لكتاب
 والسنة مثل قوله تعالى يخرج الحي من الميت ان اراد به اخراج
 البيضة كان تفسيره وان اراد اخراج المؤمن من الكافر والعام
 من الجاهل كان تأويله تعريفات (صحیح كذلك) اى مثل
 ما ذكر من الشبهة (بحيث يوافق بعض القواعد العربية)
 ولو كانت (غير مشهورة وان) وصلية (خالف) اى التأويل
 (القواعد العربية المشهورة و) القواعد (الاسلامية الغير
 اليقينية والا) اى وان لم يشترط فيه الموافقة المذكورة (ف) يلزم
 البطلان لانه (ان جاز كل تأويل) من التأويلات (لا يبقى في وجه
 الارض زنديق) وهو من لا يؤمن بالآخرة ووحداية الخالق ومعناه
 على ما قاله العوام لمحدود هرى اه شرح قصيدة (فكيف يؤول)
 تأويل موافقا للقواعد (قول الفائل) دمره الله (كل من ادعى

الاوهية فهو صادق في دعواه) نعوذ بالله تعالى من ذلك (وإذا)
 اى ولاشترائط الموافقة المذكورة في الصحة (قال اهل السنة
 والجماعة التصوص) محمولة (على ظواهرها ما لم تصرف عنها)
 اى عن ظواهرها (دلائل قطعية) من النقلة والعقبة
 (والعدل) علة لما قبله معنى وهو كثير في كلام المصنفين (عنها)
 اى عن ظواهرها (الى معان يدعيها اهل الباطن) من الجهلة
 كبتكاشية زماننا سماح الله معاملتهم (الحاد وكفر) نعوذ بالله
 من شرورهم (وقال) المصنف (في الطريقة يجب تكفير بعض
 المبتدعة مع انهم مؤولون بالشبهة) وتكفير عدم المؤول بها
 بالاولى (لا بطريق الخلود اى) لا يكون الراوى مقتدا بما ذكر
 بطريق (بجود الحق) وانكاره (والنادفة) اى في الحق (فانه)
 اى ما ذكر من الخلود والناد (كفر لكونه انكار الحق وامارة
 الكذب واستهزاء الشريعة فهو) اى هذا الراوى (خارج عن
 البحث) اى عن بحثنا (اذهو) اى البحث (في الراوى المبتدع
 المسلم) لا الكافر (فان حديث المبتدع الكافر لا يقبل اصلا)
 اى قطعا (قال النووي) في التقریب من كفر ببدعته لم يخرج به
 للاتفاق (اتفاقا) اى اتفقوا في عدم قبول حديثه وعدم الاحتجاج
 به (وقال المسقلاني) عدم القبول والاحتجاج ليسا بمنتهيين
 عليه بل (عند الجمهور) من اهل الفن (لاه) اى حديث هذا
 الراوى (قيل يقبل) ويخرج به (ان كان لا يعتقد حل الكذب
 لنصرة مذهبه) اولاهل مذهبه سواء كان داعيا للمذهب او لا
 ولا يقبل ان استعمل ذلك وجكى الخطيب هذا القول عن الشافعي
 (والا) اى وان اعتقد حله (لا) يقبل ولا يخرج به (وقيل يقبل
 مطلقا) اى سواء اعتقد حل الكذب او لا وصححه صاحب
 المحصول كذا في التقریب والتدريب فدعوى الاتفاق

من انموى ممنوعة (اقول) في دفع المخالفة بين القول بالقبول
وبين القول بعدمه (مرادهم من) قولهم (يقبل اى في فضائل الاعمال
فقط لافى الاعتقاد والاحكام) فلا مخالفة بين القول بالقبول وبين
القول بعدمه لانهما متفقان في عدم القبول فيهما والقبول
في فضائل الاعمال (و اعلم انه) اى المصنف (قال في الطريقة
البدعة لغة بمنزلة لمحدث مطلقا) سواء كان (عادة او عبادة اقول
او اعتقادا او عرفا بين الفقهاء المحدث مطلقا) الامر الذى حدث
(بعد الصدر الاول) اى زمان النبي وصحابته لقوله صلى الله تعالى
عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين كخذا قيل
لعل الاولى ان يؤتى نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اصحابي
كانجوم بابهم اقتديتم اهديتم بل لا يتم به ايضا لما في الشريعة
حاصله ان البدعة ما حدث بعد تبع التابعين فالاولى ان يراد من
الصدر الاول هو المعنى الاضافى اى السامى للقرون الثلاثة اى خادى
قوله (ولذا) اى وليكون البدعة عامة للمعاني المذكورة لیس
من كلام الطريقة (قسموها) اى البدعة (الى كفر) كاعتقاد
الجسمية كسائر الاجسام (و حرام ومكر وهه ومباحة)
كاستعمال المنخل لتحل الدقيق والمواظبة على اكل لب الخنطة
والشبع منه (ومنهجة) كبناء المنارة وهى المئذنة والمدارس
وتصنيف الكتب الشرعية ومبادئها (وواجبة) بوجوب تركها
الاتم كنظم الدلائل رد شبه الملاحدة (وفرض و) البدعة
(شرعا هى الزيادة فى الدين) زيادة مستقلة كصلاة الرغائب
بالجماعة وغير مستقلة كزيادة انحناء الرأس فى الركوع (والنقصان
منه) اى من الدين اصله او تبعية ايضا (الحادثان بعد) زمان
(الصحابة) وايضا زمان التابعين وتابعيهم ولعل الكلام على
التقليد او من قدا الاكتفاء بما هو اكثره لا يجد الجمل

على الدلالة (غير ان من الشارع) في ذلك زيادة والتفصيص
 (لا قولاً ولا دعواً) بان بقوله الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم
 (ولا صريحاً) بقوله (ولا إشارة) كإفيه اعانة للدين (فلا تناول)
 اى البدعة بهذا المعنى الشرعى (العادات اصلاً) المادة
 ما يقصده غرض دنياوى كاللابس والمساكن والمآكل والمشارب
 المخترعة الآن (بل تقتصر) في الشرع اليوم (على بعض
 الاستغفارات) اى اكثرها فان البعض وان اوهم القلة لكثرة
 استعماله فيها لكن قد يتحقق في ضمن الكثرة كفاي قوله تعالى
 ان بعض الظن اثم بقرينة قوله اجتنبوا كثيراً من الظن فان اعتقاد
 اهل السنة جزء واحد من ثلث وسبعين فرقة كما يشير اليه الحديث اه
 خادى (و) بعض صور (العبادات) ان كانا بارأى المجرى لا عن
 دليل فالزيادة والتفصيص الواقعيان بين المجتهدين لكونها
 عن دليل ولو بالنسبة عن نفسه لا يبعدان بدعة كصلاة الخوف
 بركوعين وسجودين وفاتحتين في كل ركعة عند الشافعى خلافاً
 للمحنى رحمه الله تعالى فالبدعة ما كان بالرأى المجرى كزيادة
 في غسل اعضاء الوضوء بصب الماء على التثبيت ان اعتقد
 عبادة فبدعة وان وسوسة فذكر وهو غسل الثوب الجديد لاحتمال
 النجاسة كذلك (فهذه) البدعة الشرعية لا العادية (هى
 مراده صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله كل بدعة ضلالة) فحاصله
 ان راد به كل بدعة في الشرع حال عدم اعانتها على الطاعة
 ضلالة (بدليل قوله) متعلق بقوله تناول (عليه الصلاة والسلام
 من حدث فى امرنا) اى شرعنا وديننا (ه ذا) الاشارة للتعظيم
 والكمال استحضاره وشرف منزله وقوة ظهوره كالحج - وس
 (ملبس منه) صراحة او ايماء او اشارة بان لم يبين على اصل

من اصول الدين (فهورد) اى مردود على فاعله قال المناوى
فيه تلويح بان ديننا قد مكل وظهر كضوء الشمس بشهادة اليوم
اكدت لكم دينكم فالزيادة ليست بمرضية واماماشهدله قواعد
الشرع مقبول كبناء نحو رباط ومدارس وتصنيف علم اه خادمى
(والمبادر من البدعة) فى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم كل بدعة
ضلالة (البدعة فى الاعتقاد) لكونها كمالها وعظم مفسدتها
اولئكثرة استعمالها فى الاعتقاد لوفور دواعى المكاملة مع الفرق
الضالة (ومقابلها) اى هذه البدعة الاعتقادية (اعتقاد
اهل السنة) النبوية (والجماعة) الاسلامية من الماتريديّة
والاشاعرة وان كان بينهما خلاف كثير الى ستة وخسين
مسئلة على تخريج بعض العلماء لكن لاتحاد اكثر اصولهما وعدم
تضليل كل منهما الاخر لم يعد كل منهما مقابلا للآخر (فاذا
عرفت هذا) التضليل (فاعلم ان المحدثين ارادوا بها ماهى
المبادرة) منها (غير كفر) لانه خارج عما نحن بصدد
(وحدث) الراوى (المبتدع) المسلم (مردود تورعا) اى اخذا
بالورع (وان اختلفوا فيه) اى فى حديثه (اعلم ان فيه)
اى فى حديثه (اربعة اقوال) الاول منها انه (يقبل عند
الاكثر) من علماء الفن (ان لم يكن داعيا الى بدعته وبيده) اى
قبول غير الداعى (جماعة بمالم يقو) اى بمالم يروى بما يقوى (بدعته)
صرح بذلك الحافظ ابواسحاق الجوزجاني شيخ ابى داود
والنسائي فى كتابه معرفة الرجال (والا) اى وان روى بما يقوى
بدعته (فلا) يقبل (وقبل يقبلان) اى الداعى وغير الداعى
(ان لم يستحل الكذب لثصرة) اهل (مذهبه) حكى الخطيب
هذا القول فى الكفاية عن الشافعى رضى الله تعالى عنه لانه

قال اقبل شهادة اهل الاهواء الا الخطيائية لانهم يرون
 الشهادة لموافقهم قال وحكى ايضا من ابن ابى ليلى والثورى
 والقاضى ابى يوسف (والا) اى وان استحبل الكذب لنصرته
 (فلا) لانه يغير لفظ الحديث تروى بالمذهبه (وقيل يقبل مطلقا)
 سواء اعتقد حرمة الكذب اولا (وقيل لا يقبل مطلقا) سواء دعا
 الى بدعته ظاهرا او لا وسواء اعتقد حل الكذب لنصرة
 مذهبه اولا (ونسب القول الاخير الى الامام مالك) وغيره
 (رحمة) واياه (الله تعالى قال) فى بيان العلة على مدعاها (لانه)
 اى ذلك الراوى (فاسق ببدعته ورواية الفاسق) بلا تأويل
 (مر دودة) فرواية هذا مر دودة فليتحقق به رواية التأويل
 اذ لا ينفع التأويل (وضعف هذا) التعليل (باحتمياج) صاحب
 (الصحيحين وغيرهما بكثير من المبتدعة غير الدعاة) اى غير الداعى
 الى بدعته فحاصل التضعيف ان ما قاله مالك بعيد جدا لان الشائع
 من ائمة الحديث ان كتبهم مشكونة ومملوءة بالرواية عن المبتدعة
 غير الدعاة وايضا لا يبعد عدم اطلاع المحدثين على بدعة الرواة ولكنهم
 معذورون فى عدم الاطلاع لخفاء ما فى الباطن من الاعتقاد السوء
 والحكم بالظاهر من ملازمة التقوى (كذا فى التقريب والتدريب
 وشرح النخبة اقول والتحقيق ان مرادهم ب) قولهم (يقبل اى فى
 فضائل الاعمال لا فى العقائد والاحكام اذ لا يقبل فيهما) اى فى العقائد
 والاحكام (الا حديث العادل والمبتدع غير عادل عند الكل) فلا يقبل
 حديثه فيهما (و) مرادهم ب) قولهم (لا يقبل اى فيهما) اى
 فى العقائد والاحكام (لا فيهما) اى فى فضائل الاعمال (اذ) حديث
 المبتدع مقبول فيها لانه (لا يشترط فيها) اى فى الفضائل (كونه
 اى الراوى عدلا عند الكل) فلا مخالفة بين القول بالقبول وبين القول
 بدمه فافهم (و) التحقيق ان (كون بعض شيوخ الشيخين

مبتدئا بعد تأييدهما (لا قبله فلا يرد الاعتراض على الامام مالك
 باحتجاجهما بحديث كثير من اهل البدع لان بعض شيوخهما كان
 عدلا وقت اخذهما فلا يضرهما بدعة بعض الشيوخ بعد الاخذ منه
 (او) كونه مبتدئا (عند البعض) من اهل العلم فكون عدلا
 عند بعض آخر وانما كان التحقيق كون بعض شيوخ الشيخين الخ
 (لانهما لا يأخذان فيهما) اى فى صحيحهما عن احد من الآحاد
 (الا عن الثقة) عند اهل العلم (و) اقول (ان قول المصنف تحقيق
 المذاهب الاربعة) المذكورة (تأمل) تل ولما فرغ من وجوه الطعن
 فى العدة المشرع فى وجوه الطعن فى الضبط فقال (واما وجوه الطعن
 المتعلق بالضبط) اى ضبط الراوى (فهو ايضا) اى (كالاول)
 وهو وجوه الطعن المتعلق بالعدالة (خمسة) قوله (كذلك)
 مستدرك لان قوله ايضا يستغنى عنه (الاول) منها (فرط الغفلة الثانية
 كثرة الغلط الثالث مخالفة الثقات الرابع الوهم الخامس سوء الحفظ
 واما فرط الغفلة) شروع فى التفصيل بعد الاجال ليكون اوقع
 فى النفوس (وكثرة الغلط فهما متقاربان) معنى اذ (الغفلة فى السماع)
 اى سماع الراوى (وتحملة الحديث) زمانا (غالبا) والغلط
 كائن (فى السماع) كالغفلة (وادائه غالبا) ولا يخفى انهما معنيان
 متقاربان فافهم (وقد يعكسان) بان تصير الغفلة فى السماع والاداء
 والغلط فى السماع والتحمل (قال على القارى) اى افاد هذا المعنى
 فى شرحه على شرح النخبة (وانما شرط كثرتهما اى كونهما)
 اى الغفلة والغلط (له) اى اصوابهما (اكثر من صوابهما او مساويا) اى كل واحد
 من الغفلة والغلط (له) اى اصوابهما (اذ لا يخلو الانسان من الغلط
 والنسيان) والغفلة داخله فى النسيان فلا يرد السؤال على التقريب
 (فحديثهما مر دود فى العقائد والاحكام وليس لهما) اى للغفلة
 والغلط (اسم معين) فى هذا الفن (واما مخالفة الثقات او لمن

او ثق منه فهو (قسمان لانه) اما في الاسناد او في المتن وهما)
 قسمان فالمخالفة قسمان (حاصلان على انواع متعددة لانهما اما
 بالاضطراب واما بالادراج واما بغيرهما) وهن انواع متعددة فهما
 انواع متعددة (كما ذكرناها) عند قول المصنف ثم اعلم ان الراوى
 للحديث ان وقع منه اختلاف الى آخره (تفصيلا تذكر) ها
 ان كنت من اهل التذكر (وهى) اى المخالفة (انت الضمير
 باعتبار اللفظ) لان لفظ المرجع وهو المخالفة مؤنث (كما ذكر اولاً)
 فى قوله وهو (باعتبار المعنى) لان المخالفة بمعنى الخلاف (اذا مرهما)
 اى امر التأنيث والتذكير باعتبارين (سهل توجب الشذوذ
 فى الحديث وجعلها) اى المخالفة (من وجوه الطعن المتعلق
 بالضبط كائن بسبب ان الباعث على هذه المخالفة هو) اى الباعث
 (عدم الضبط) اى عدم ضبط الراوى الاسناد والمتن (و) عدم
 (الحفظ) اى عدم حفظهما (و عدم صيانه) اى عدم صيانة
 الراوى الاسناد والمتن فالصيانة مصدر مضاف الى فاعلها ويجوز
 اضافتها الى مفعولها وحينئذ فاعلها متروك (عن التغير والتبدل)
 قوله (بعدم التذكر) متعلق بقوله عدم صيانه (والتكرار والاعادة
 واعلم ان كون هذه) المخالفة (طعناً) كائن (عند الاكثرين)
 من المحدثين (واما عند بعض المحققين) ما ذكره الاكثر من مشكل
 اذ (هى) اى المخالفة مطلقاً (ليست بطعن ولذا) اى لعدم كونها
 طعناً مطلقاً (توجد فى الاحاديث الصحاح وفى الصحيحين) كحديث
 مالك عن الزهرى عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة
 وعلى رأسه المغفر ثمره مالك عن الزهرى عن انس فهذه الحديث
 يخرج فيهما مع انه ليس له الا اسناد واحد فربه ثقة اهـ تدرب
 (واما الوهم فهو ان يكون بناء رواية الراوى على توهمه) اى الراوى
 (وذلك قد يقع) اى الوهم (فى لسان غالباً) اى غالب الاسناد

وان كان الوقوع في حد ذاته قليلا فلا يرد الاعتراض بان قد يدل على التقليل وغالب يدل على الكثرة فهما متنافيان فلا يجوز اجتماعهما وهذا الوقوع قد يقدح في صحة الاسناد والمتن جميعا لما في التعليل بالارسال واستنباه الضعيف بالثقة مثل ان يجيء الحديث باسناد موصول ويجيء ايضا باسناد منقطع اقوى من الاسناد الموصول وقد يقدح في صحة الاسناد فقط ومثاله ما رواه الثقات كيعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار الحديث فهذا حديث متصل ينقل العدل عن العدل وهو معلل خير صحيح والمتن على كل حال صحيح والعللة في قوله عن عمرو بن دينار لانه هو عبدالله بن دينار هكذا رواه الائمة عن سفيان فوهم يعلى بن عبيد وعدل عن عبدالله بن دينار الموافقة في اسم ابيه الى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة واشار الشارح الى هذا التفصيل اجالا فقال (كارسال موصول ووقف مرفوع او ابدال راو ضعيف بثقة و) يقع (في المتن نادرا مثل ادخال حديث في حديث آخر او نحوه من الاشياء القادحة) للرواة (ويجعل معرفة ذلك) اي الوهم (بكثرة التبع) والنظر (لرجال الاسانيد واختلاف المتن وجميع الطرق) اي الاسانيد (المشتلة على المتن واستقصائها من المجامع والمسانيد والنظر في اختلاف رواة كل حديث وضبطهم واتقانهم لحصل الترجيح بذلك) اي بالجعل المذكور (ويعلم به انه موصول او مرسل او نحوه) يعلم (رواية غيرهم على سبيل التوهم) على القاري (والذا) اي للجعل المذكور (قال) المصنف (ولكن الاطلاع عليه) اي على هذا النوع (من الغرض) انواع (علوم الحديث وادقها عطف تفسير اي اخفاها دركا وادقها) ادراكا (قبل ومن اشرفها) حتى قال ابن الهدي لان اعراف

عنه حديث واحد احب الى من ان اكتب عشر بن خدينا ليس
 عندي (واصعبها) لاحاجة اليه (ولا يحصل هذا الاطلاع) اى
 الاطلاع التام لهذا النوع القامض (ا) احدث من (محدث الامن
 اى لمحدث اوتى له فهم ثاقب اى منور مدرك وحفظ واسع شامل
 للاسانيد والمتون ومعرفة) تامة و (كاملة بمراتب الراوى فى العدالة
 والضبط وغيرهما و) ملكة قوية ومهارة راسخة وحذاقة ثابتة
 : (احوال الاسانيد والمتون اى باختلافهما واستيفاء العلم بهما
 واستقصائهما كما كان للتقدمين كالائمة الاربعة) رحمة الله
 عليهم اجمعين (و) اصحاب الكتب (الستة) رحمه الله تعالى
 (من ارباب هذا الفن ولذا) اى ولكون هذا الفن من اغص
 العلوم (لم يتكلم فيه) اى فى هذا الفن (الاقليل) من اهل هذا
 الشأن مع ان شأن كلهم ان يتكلموا فيه ويحكموا بما يقتضيه
 كعلى بن المدينى واحمد بن حنبل والبخارى ويعقوب بن شبة
 وابى حاتم الرازى وابى زرعة بضم الزاى والدارقطنى (وقد ينقص
 عبارة الناقد) الناظر فى علة الحديث المعلن (عن اقامة الحجة
 على دعواه) بان يعلم ان فى الحديث قصورا لكن لا يقدر على بيانه
 (كالعصبرى) فى كتابه (نقد الدينار والدراهم كذا قال)
 شيخ الاسلام ابن حجر (العسقلانى وليس له) اى لهذا النوع
 (اسم خاص) فى هذا الفن (واما سوء الحفظ فهو ان لا يكون
 صوابه) اى الراوى (غالبا على خطائه و) ان (لا يكون حفظه
 واثباته اكثر من سهوه ونسيانه) اى تركه ففیه نشر على ترتيب
 اللف (سواء كان خطأه غالبا على صوابه او كما) اى الصواب
 والخطأ (متساويين) فاشتمل هذا الشق على ثلاث صور الاول
 كون الصواب غالبا على الخطأ والثانى عكسه والثالث كونهما
 متساويين فاذا كان الخطأ اقل من الصواب او قليلا بالنسبة اليه

وان كان كثيرا في حد ذاته فهو مقبول (وكذا السهو والتسيان
 اى) السهو والتسيان مثل الصواب والخطأ في كونهما صور اثلاثا
 و اشار الشارح اليه بقوله (سواء كانا) اى السهو والتسيان
 (غالبين على حفظه واتيانه او متساوين والفرق بينهما) اى بين
 هذا النوع وهو سوء الحفظ (وبين) النوع الاول والثاني وهما
 (فرط الغفلة وكثرة الغلط ان الكثرة فيه) اى في هذا النوع
 (باعتبار الصواب) في الشق الاول (و) باعتبار (الحفظ والاتباع)
 في الشق الثاني (و) ان الكثرة (فيهما) اى في فرط الغفلة
 وكثرة الغلط (باعتبار نفس الامر) وهو مساو للخارج
 عند المتكلمين و معناه عند المحققين نفس الشيء في حد ذاته فاذا
 قلنا الشيء موجود في نفس الامر كان معناه انه موجود في حد ذاته
 ومعنى انه موجود في حد ذاته ان وجوده ليس باعتبار المعتبر وفرض
 الفارض بل لو قطع النظر عن كل اعتبار وفرض كان موجودا
 وذلك الوجود اما وجود اصلى او ظلى كلى فنفس الامر يتناول
 الخارج والذهن لكنهما اعم من الخارج مطلقا اذ كل ما في الخارج
 فهو في نفس الامر قطعا واعم من الذهن من وجه كون الخمسة
 اذ ليس كل ما هو في الذهن يكون في نفس الامر فانه اذا اعتقد
 زوجا كان ذلك كاذبا غير مطابق لنفس الامر مع ثبوته في الذهن
 ولذلك قبل ولا يجب مطابقته لما حصل في العقل واما ما يقال
 من ان الامر هو العقل الفعال فكل حكم يطابق لما فيه فهو صادق
 والا فهو كاذب ففيه بعد لان هذه العبارة لا دلالة لها على هذا
 المعنى الاعلى وجه بعيد وهو ان يجعل الامر في مقابلة الخلق ويراد به
 عالم المجرىات وايضا يقدح وصف الاحكام الثابتة في العقل الفعال
 بالصدق والمطابقة لنفس الامر (ويقال له) اى لا راوى المذكور
 (المختلط) بكسر اللام (وسبب اختلاطه و سوء حفظه فساد

العقل وعدم انتظام الفعل او القول اما بحرقى (اى بسبب حرقى
 ماله او كتبه مثلا) او ضرر او مرض او عرض (آخر) او موت
 ابن او سرقة مال) كالمسعودى (اوزهاب كتب) كابن لهيثة
 (او نحوها) كاحترق الكتب كابن الملقن (كذا قال على القارى
 فانخلص اى الخلاص) اشارة الى كونه مصدرا ميميا (عن سوء
 الحفظ ليس بشئ) من الاشياء (الا بعدم الخطأ مطلقا اى اصلا)
 وانما فسرناه به (فانه) اى مطلقا (كثيرا ما يجئ بمعناه او بقلبه
 سمع (الصواب) منه (عليه اى) دلى (الخطأ) له فلا يضر
 فى حديثه سمع الخطأ منه قليلا ما (وكذا السهو والنسيان اى
 ليس الخلاص عنهما) بشئ (الا بعد مهما مطلقا) اى قطعاً
 (او بقلبه الحفظ والاتبان عليهما) اى على السهو والنسيان
 (وحديثه) اى المختلط (مردود او متوقف) وليس ما قاله مطلقا
 لان شيخ الاسلام قال فى شرح النخبة ان الحكم فى حديثه
 ان ما حدث به قبل الاختلاط اذا تميزنا بان علمنا انه قبل الاختلاط
 قبل واذا لم يتميز ما حدث فيه توقف بصيغة المجهول فى حديثه
 بان لا يقبل ولا يرد انتهى واعلم ان الآخذين عنه منهم من سمع
 قبل الاختلاط ومنهم من سمع بعده ومنهم من سمع منه فى الحالين
 مع التميز بان قال سماعى بعد ما اختلط اوقبله كما قاله الخليلي وغيره
 فمن اختلط فى آخر عمره عطاء ومن سمع منه قبل الاختلاط شعبة
 وسفيان الثوري ومن سمع منه بعد الاختلاط جرير بن عبد الحميد
 ومن سمع منه فى الحالتين معا ابو حوانة فلم يخرج بحديثه قاله
 على القارى فلعل قول الشارح وحديثه مردود محمول على النوع
 الاخير (وليس فى حديثه) اى حديث المختلط (اسم خاص)
 كما كان لسائر الاحاديث (ثم اعلم ان الراوى فى الحديث الصحيح اى
 الاحسن والاضيق و) لكن (المشهور) عند القوم (انه)

اى الحديث الصحيح (اعم حتى يشمل هذا التقسيم جميع ما تقدم)
 من الاقسام (حيث قال العسقلاني الخبر باعتبار وصوله اليئار بعد)
 اقسام آية (وقال على القارى) في شرحه (اى لا باعتبار
 اوصافه) لانه ان لم يكن باعتبار الوصول بل باعتبار الاوصاف
 لا يعم التقسيم جميع ما تقدم لان بين الاوصاف تباينا (من الصحة
 والحسن والضعف وغيرها ولا) باعتبار اوصافه (من كونه)
 اى الخبر (مرفوعا او موقوفا او مقطوعا او نحوها وسنبينها
 ايضا) اى مثل ما بينها على القارى (ان كان واحدا في جميع
 المواضع بان يروى واحد عن واحد) من الثقات وغيرهم
 (الى المنتهى ولو كان الواحد صحابيا عند المحققين وقيل
 غير الصحابي اذ وحدته) اى وحدة الصحابي (لا توجب القراءة)
 اذ كلهم عدول (او) ان كان الراوى واحدا (في بعض المواضع
 ولو في موضع واحد بان يروى اثنان) من الاسناد (عن اثنين
 عن واحد عن اثنين عن اربعة ونحوها وله) اى ولهذا النوع
 (صور شتى يسمى هذا الحديث الاول غربيا اى عجيبا) مأخوذ
 (من قولهم اغرب فلان اى جاء بشئ عجيب او) اى (فرد لانه
 ينجى بمعناه) ايضا (وان كان) الراوى (اثنين في كل موضع
 او في موضع) واحد (مع كون سائر المواضع اكثر من اثنين
 لا اقل حتى لا يكون غربيا) في صورة الاقل (يسمى عزيزا لقلته
 وجوده) . أخوذ (من) قولهم (عزيز بالكسر) اى بكسر العين
 في القار (اى قل بحيث لا يكاد يوجد) اول كونه مأخوذ من عزيز
 بفتح العين اذا اشتد وقوى لورود ذلك الحديث بعينه من
 اسناد آخر (وزعم بعضهم انه) اى كون الحديث عزيزا او كون
 الراوى اثنين (شرط الصحة) والاعم هو الجباى من المعتزلة
 لكنه فاسد لان الصحيح ما وجد له اسناد صحيح ولو واحدا

على الصحيح (وان كان أكثر من اثنين في كل موضع بشرط
 ان لا يكون) هذا النوع ملابسا (بجميع شروط المتواتر) اى
 بشرط ان لا يوجد فيه جميع شروط المتواتر (يسمى مشهورا
 لو وضوحه) وشهرته (لكون رواته أكثر من اثنين ومستفيضا)
 على رأى جماعة (لاشتهاره) وانتشاره (بين الرواة من) قولهم
 (فاض الماء اى كثر حتى سال على طرف الوادى قال السفلائي
 يسمى مشهورا عند المحدثين ومستفيضا عند الاصوليين) يطلق
 المشهور كثيرا على مامر (وقد يطلق المشهور على ما اشتهر
 على اللسنة) اى السنة العوام (ولولم يكن له اسناد ثابت) اصلا
 (ومثل البخاوى له) اى للمشهور (ب) قوله عليه الصلاة والسلام
 (علماء امتى كانوا بنى اسرائيل) بقوله (ولدت في زمن الملك العادل)
 اى بولادتي في زمنه انعكس انوار العدل الموجود في منى اليه
 فصار ذلك الملك عادلا فاحفظ هذا المعنى ولا تصنع الى ما قالوه
 (كسرى و) مثل (على الفارى بحب الهرة من الايمان) حيث
 قال في شرحه على النخبة ومما اشتهر على السنة العلماء وتنازع
 في معناه الفضلاء حب الهرة من الايمان (ثم اعلم ان هذه الثلاثة)
 اى المشهور والعزیز والغريب (تسمى آحادا جمع احد)
 ففي القاموس الاحد بمعنى الواحد جمعه آحاد (او) جمع (واحد)
 كما قال في القاموس (او جمع لامفرده) وليس للواحد جمع ويقال
 ليس للواحد ثنية ولا للاثين واحد من جنسه (و) يسمى
 (خبر آحاد) وذكر الطيبي عن الازهرى انه قال سئل احمد بن
 يحيى عن الآحاد انه جمع احد فقال معاذ الله ليس للآحاد جمع
 ولا يبعد ان يقال انه جمع واحد كالأشهاد جمع شاهد (وكل)
 واحد (منها) اى من الآحاد يقال له خبر (واحد) فيكون
 حل الآحاد على نفس الاقسام الثلاثة تسامحا فان الآحاد الرواة

لا المروى ويحتمل ان يقال المضاف محذوف في الكلام اي خبر
 آحاد (وهو) اي خبر الواحد لغة (ما يرويه شخص واحد
 واصطلاحاً) اي في اصطلاح المحدثين (ما لم يجمع شروط
 التواتر) اي كل خبر لم ينه الى التواتر سواء رواه واحد او اثنان
 او جماعة (وسميت) اي هذه الثلاثة (به) اي بخبر الواحد
 باعتبار افادته الظن كخبر واحد غالباً) وقليل ما يفيد اليقين
 فلا يضر في وجه التسمية اذا لاطراد والانعكاس في وجهها
 لا يلزم ان (او) سميت (باعتبار اقل المراتب) وهو الآحاد
 (او باعتبار اشتمال ما في المراتب على الواحد) او سمي الكل
 بخبر الواحد باعتبار البعض او سمي الغريب بخبر الواحد
 لوحدة راويه في بعض المواضع واما المشهور والعريز فانما سمي به
 لمشابهتهما الغريب في عدم شروط التواتر (وفيها) اي
 في هذه الثلاثة (مقبول) وهو ما يوجد فيه صفة القبول من عدالة
 الراوى وضبطه (ومردود) وهو الذي لم يرجح صدق الخبر
 بالخبر سواء رجح كذبه بان غلب على الظن كذبه او لم يرجح
 صدقه ولا كذبه فكل واحد منهما مردود اما الاول فظاهر
 واما الثاني فلائنه في حكم المردود (وكل واحد منها) اي
 من الثلاثة (يفيد غلبة الظن في ثبوتها) لافي دلالتها فانها
 قد تكون قطعية (عند المحققين) من المحدثين (لكونها) اي
 لكون هذه الثلاثة (آحاداً) وهي تفيدها (وان كان كثرة الراوى
 في كل موضع) من المواضع (بحد لا يجوز بالتشديد) من باب
 التفعيل (العقل اي يتمتع عنده توافقهم) نقل من المسقلائي
 انه قال في الفرق بين التواطؤ والتوافق ان التواطؤ ان يتفق قوم
 على اختراع معين بعد المشاورة والتقرير بان لا يقول احد خلاف
 صاحبه والتوافق حصول هذا الاختراع من غير مشاورة بينهم

ولا اتفاق يعنى سواء يكون عن سهو وغلط او عن قصد
 (على الكذب) فتح الكاف وكسر الذال هو اللغة الواردة
 في القرآن ويجوز كسر الكاف وسكون الذال وقيل الاخير
 مستحسن اذا وقع في مقابلة الصدق لحسن المقابلة الوزنية
 (قالوا) يتمتع عنده توافقهم عليه (اي عادة لاعقلا فانه) اي
 العقل (قد يجوز) التوافق المذكور (فيه) اي في هذا النوع
 لان مجرد التجوز العقلي لا يرتفع وان بلغ ما بلغ من الحد (ولذا)
 اي وليكون المراد عدم التواطؤ عادة لاعقلا (قال بعضهم)
 في تعريف المتواتر (بحد تحيل العادة تواطأهم على الكذب وقال
 علي الفاري وكلاهما صحيح) اي كلا التعريفين صحيح كل منهما
 (ليكن قال سعد) الملة و(الدين) في شرح العقائد (ومصادقه)
 اي ما يدل على صدق التواتر (وقوع العلم بلا شبهة وهذا) اي
 ما قاله فيه (يقضي كونه) اي كون عدم التجوز (عقلا لعادة)
 اذ العادة قد يخلف فلا يدل على وقوعه بلا شبهة بخلاف العقل
 (كما هو) اي كون عدم التجوز عقلا لعادة (الظاهر
 من قول المصنف) حيث نسب عدم التجوز الى العقل لالى العادة
 (و) يقضي (عدم اشتراط العدد عند الجمهور بعد كونها)
 اي الكثرة (جاعة و) يقضي ايضا (كونه) اي كون المتواتر
 (مفيدا) لعلم (اليقين) هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع
 (عندهم يسمى متواترا مأخوذ من التواتر بمعنى التابع لتابع رواته
 فبين هذه الاقسام الاربعة) المذكورة (تباين كلي) فيصدق
 من طرف كل واحد منها سلب كلي فنقول مثلا ليس شيء
 من المتواتر مشهور وليس شيء من المشهور بمتواتر وقس عليهما
 غيرهما من بواقي الاقسام (وله) اي للمتواتر (شروط اربعة
 عند الكل) من علماء اهل الفن الاول منها (عدد كثير) ومنهم

من عينه في الاربعة وقيل في الخمسة وقيل في السبعة وقيل
 في العشرة وقيل في اثني عشر وقيل في الاربعين وقيل في السبعين
 وقيل غير ذلك وتمسك كل قائل بدليل من الآية او الحديث مبين
 في المطولات (و) الثاني منها (حالة العقل) اي عده وجعله
 محالا (توافقهم على الكذب) الثالث منها (وجود تلك الكثرة
 في كل موضع) من الاسناد (و) الرابع منها (كون مستند
 انتهائهم الحس) من مشاهدة (كارؤية والسماع) وهو
 معطوف على الحس وانما اشترط كون الحس والسماع لان ما
 لا يكون كذلك يحتمل دخول الغلط فيه كما اتفق ان سائلا سأل
 مولی ابی عوانة بنی فلم يعطه شيئا فلما ولي لحقة ابو عوانة فاعطاه
 دينارا فقال له السائل والله لانفك بها يا اباعوانة فلما اصبحوا
 وارادوا الدفع من المزدلفة وقف ذلك السائل على طريق الناس
 وجعل ينادي اذارأي رفقة من اهل العراق يا ايها الناس اشكروا
 يزيد بن عطاء اللبيثي يعني مولی ابی عوانة فانه تقرب الى الله اليوم
 بابي عوانة فاعتقه فجعل الناس يملكون فوجا فوجا الى يزيد يشكرونه
 في ذلك وهو ينكره فلما كثر هذا الصنع منهم قال ومن يقدر على رد
 هؤلاء كلهم اذهب انت حر كذا ذكره السخاوي في شرح الفية
 العراقي (لا) اي لا ان يكون مستند انتهائهم (ما ثبت بالعقل
 كذا قال على القاري) لم يقله على القاري بل قاله العسقلاني
 في شرح النخبة فليرجع اليه (ولذا) اي وليكون المتواتر مشروطا
 بالشروط الاربعة المذكورة (قال ابن الصلاح) وهو الامام
 الجليل المتفق على جلالته في هذا الفن (يعز وجوده) اي يقل
 بحيث لا يكاد يوجد (الا ان يدعى) بصيغة المجهول (ذلك) اي
 المتواتر وقيل يعز بمعنى يعدم فالاستثناء منقطع اي لكن ادعاء المتواتر
 ممكن (في حديث من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار)

لرواية زيد من مائة صحابي وفيهم العشرة المبشرة ثم لم تزل رواته في ازدياد مع اجتماع الشروط فيه (وانكره) اى وجود الحديث المتواتر (ابن حبان وقال العسقلاني دعوى العزة) كما ادعاه ابن الصلاح (او العدم) كما ادعاه ابن حبان والحازمي (ممنوعة لانها) اى دعوى العزة او العدم (نشأت من قلة الاطلاع) على كثرة الطرق واحوال الرجال وصفاتهم (وقال السخاوي ذكر شيخنا من الاحاديث التي وصفت بالتواتر حديث الشفاعة والخوض) وان عدد رواتهما من الصحابة رضى الله تعالى عنهم زاد على الاربعين ومن وصفهما بذلك عياض في الشفاء (و) حديث من بنى مسجد الله و (رؤية الله) عز وجل في الآخرة (و) حديث (الائمة من قريش) وحديث حنين الجذع ذكره في الشفاء وابن حزم حديث النهى عن الصلاة في معاطن الابل وعن اتحاد القبور مساجد وابن عبد البر حديث اهتر العرش لموت سعد وذكر غيره انشقاق القمر وابن بطال حديث النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر انتهى وفيه ان المانعين انما منعوا التواتر اللفظي والمثبتين جوزوا التواتر المعنوي فالخلاف لفظي والله اعلم (واعلم ان كونه) اى الحديث (متواترا باعتبار الاشخاص)

من الاسناد (كما ان كونه مشهورا او عزيزا او غريبا باعتبار علم الثقات و) اعلم (انه) اى المتواتر (يفيد العلم الضروري) وهو الذى يضطر الانسان الى العلم به والتيقن عليه بحيث لا يمكن دفع علمه عن نفسه (عند الجمهور) اى خبر المتواتر يوجب اليقين علما ضروريا عند جمهور العلماء خلافا لقوم من الفلاسفة وهم السمنية وبراهمة الهند فانهم انكروا استحباب علم اليقين وقالوا لا يوجب الا الظن (وقيل) ان خبر المتواتر يفيد العلم (الاستدلالي) اى العلم الحاصل بالاستدلال اى بالنظر

في الدليل وهو الذي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى العلم
بمطلوب خبري كالعالم مثلا يكون دليلا على وجود الصانع اذا
كان النظر فيه على وجه حدوثه واما اذا كان النظر فيه على وجه
انه عرض او جوهر فلا يكون دليلا على وجود الصانع والقائل
بهذا القول امام الحرمين من الاشاعرة وابو الحسن البصري
والكعي من المعتزلة (وقيل لا يفيد العلم) اليقيني (الا البرهان العقلي
ولا يبحث عن) صفات (رجال) اى المتواتر مطلقا سواء كان الخبر
المتواتر (حديثا او غيره) بل يجب العمل به من غير بحث لا يجابه اليقين
وان ورد عن الفساق بل عن الكفرة اه على القارى (لكن في)
راوى (الحديث لا يوجد الكافر) بخلاف غيره وفيه نظر لانه مخالف
لما قاله على القارى آتفا والاحتياط فيما قاله على القارى آتفا
(والغريب يسمى فردا ايضا) اى (كما يسمى غريبا حتى قال العسقلاني
الغريب والفرد مترادفان) اى ان معناه واحد (لغة واصطلاحا
لكن الاول) اى الغريب (اكثر) استعمالا (في الفرد النسبي)
بكسر النون وسكون السين وياه مشددة في آخره والفرد النسبي
ما يكون الغرابية في اثناء السند وسمى نسبيا لكون التفرد في سنده
حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه
مشهورا بان يكون من اوجه اخر لم يتفرد فيها راو ومثاله ان يروى
مالك عن نافع عن ابن عمر حديثا ثم يرويه واحد عن مالك منفردا
ولم يتابعه غيره في روايته عن مالك وكان الراوى عن نافع جماعة
فانه فرد بالنسبة الى الراوى عن مالك وان كان مشهورا بالنسبة
الى الرواة عن نافع عن ابن عمر والى الرواة عنهم الينا وقد يشتهر
الحديث بان يروى عن ذلك المنفرد كثيرون كحديث انما الاعمال
بالنيات وحاصله انما سمي نسبيا لان التفرد انما حصل فيه بالنسبة
الى شخص معين من طريق واحد وان كان مشهورا في نفسه

لكونه مرويا من طرق اخر ففرديته بالنسبة الى الطريق الاولى
 ومشهوريته باعتبار الطريق الاخرى ولذا قال بعضهم الغريب
 من الحديث على وزن الغريب من الناس فكما ان غرابية الانسان
 في البلد تكون حقيقة بحيث لا يعرفه احد بالكلية وتكون اضافية
 بان يعرفه البعض دون البعض وقد يصير مشهورا بان يكون
 اشهر من بعض اهل البلد او كلهم (والثاني في الفرد المطلق)
 فأنبت اهل الاصطلاح بينهما المغايرة من حيث كثرة الاستعمال
 وقلته وهو ما يكون الغرابية فيه في اصل السند ومثاله حديث النهي
 عن بيع الولاء اى ولاء العتق وهبة الولاء وهو ماورد مر فوما
 الولاء لجمة لكلمة النسب لا يساع ولا يوهب ولا يورث واللحمة
 بضم اللام بمعنى الاختلاط في النسب فانها تجري مجرى النسب
 في الميراث تفرد بالحديث في اسناده عبد الله بن دينار تابعي جليل
 عن ابن عمر رضى الله عنهما وقد تفرد به راو آخر عن ذلك المنفرد
 كحديث شعب اليمان وهو اليمان بضع وسبعون شعبة فافضلها
 قول لا اله الا الله وادناها امامطة الاذى عن الطريق والحياء شعبة
 من اليمان والبضع ما بين الثلث الى التسع واماطة الاذى ازالة
 ما يوذى من نحو شوك وجحر وشجر من طريق المسلمين تفرد بهذا
 الحديث ابو صالح تابعي عن ابي هريرة وتفرد به عبد الله بن دينار
 عن ابي صالح فهو من رواية الاقران (قال على القارى) في شرحه
 على شرح النخبة وقول تليذه الله اعلم بمن حكي هذا الترادف
 محمول على منعه الترادف للغوى لقول ابن الفارس في مجمل اللغة
 غرب بعد والغربة الاغتراب عن الوطن والفرد الوتر والفرد المنفرد
 انتهى والظاهر ان مراد الشيخ بقوله الغريب والفرد مترادفان
 انهما (مترادفان في ما ل المعنى اللغوى لهما لافى اصله) اى
 اصل المعنى اللغوى ويلآثم ترادفهما في ما ل معناهما اللغوى لهما

ما في القاموس فرد اي منفرد وشجرة فاردة ومتحكة وظيفية
 فاردة منفردة عن القطيع واستفرد فلانا اي اخرجته من اصحابه
 والغرب بفتح الغين الذهاب والتخلى وبالضم النزوح عن الوطن
 كالغربة والاغتراب اه على القارى (لانه) اي ابن الفارس
 (قال في مجمل اللغة غريب) بمعنى (بعد الغربة الاغتراب عن الوطن
 والفرد التوز والمنفرد) فيدل ما قاله ابن الفارس على ان ما ل
 معناهما اللغوي واحد فافهم (لا يخفى عليك) ايها الطالب
 الصادق (ان الراوى ان كان واحدا في جميع المواضع) من الاسناد
 (بان يروى واحد عن واحد) منتهيا (الى آخره) اي السند
 (يسمى فردا مطلقا) قوله (لكمال التفرد) اشارة الى وجه
 المناسبة في التسمية (وان كان) الراوى (واحدا في موضع مع كون)
 الراوى في (سائر المواضع اكثر من) راو (واحد لا اقل يسمى
 فردا نسبيا لكون التفرد) اي الراوى (بالنسبة الى هذا الموضع
 مع عدمه) اي عدم التفرد (في غيره) اي في غير هذا الموضع
 (ففي كون الحديث غريبا وفردا يكتفي كون الراوى واحدا في موضع
 واحد) فقط (وان كان الراوى في مواضع متعددة اخر صفة) لقوله
 (مواضع اكثر خبر كان من واحد في التعزيز لا بد ان يكون الراوى
 في جميع المواضع اثنين صر يحا بان يروى اثنان عن اثنين الى المنتهى
 اوضمنا بان يروى اثنان عن ثلاثة عن اربعة عن خمسة الى المنتهى
 وفي المشهور لا بد في جميع المواضع من كونه) اي الراوى (اكثر
 من اثنين صر يحا كله فان كان الفاء تفصيلية) بعد الاجال ليكون
 اوقع في النفس (في بعض المواضع اثنين وفي بعضها اكثر من اثنين
 فهو داخل في التعزيز لان الاثنين موجودان في الاكثر ضمنا كما انه)
 اي الراوى (ان كان في بعض المواضع واحدا وفي باقي المواضع اثنين
 او اكثر) منهما (يكون) الحديث (غريبا لان الوحدة موجودة

في الاثنين والاكثر ضمنا فعلم) مما سبق (ان معنى كون الراوى
 في العزيز في جميع المواضع اثنين ان يكون) الراوى (اثنين اما
 صريحا او ضمنا كما بينهما) اى كون الراوى اثنين صريحا او ضمنا
 في بحث العزيز آنفا (بعد كون البعض) اى بعض الراوى (في بعض
 المواضع صريحا) بان يروى اثنان عن اثنين وان روى هذان الاثنان
 عن ثلاثة عن اربعة مثلا فلا تضر هذه الرواية في كون الحديث
 عززا اذا اقل وهو كون الراوى اثنين موجود ضمنا في الاكثر
 (فن هذا التفصيل والاطلاع) المذكورين (علمت انت معنى
 قولهم) اى المحدثين (في هذا الفن) اى فن اصول الحديث
 (يحكم) بصيغة (معلوم الاقل فاعله على الاكثر يعنى يغلب الاقل)
 تفسير باللازم (على الاكثر) مثلا اذا كان الراوى واحدا
 في جميع المواضع او في بعض المواضع وهو في بعض المواضع اثنان
 يسمى هذا الحديث قريبا لان الاقل وهو كون الراوى واحدا
 يحكم في هذا الفن على الاكثر وهو كون الراوى اثنين وان حكم
 الاكثر على الاقل يلزم ان يسمى هذا الحديث عززا فافهم
 (يعنى للاقل حكم الكل على خلاف سائر القنون فان فيها
 الاكثر حكم الكل) لان هذا الفن يلزم ان يكون الاحتياط فيه
 اكثر من غيره لان اكثر المسائل الشرعية يؤخذ من الاحاديث وهذا
 لفن اصل الاحاديث فيلزم كون الاحتياط فيه اكثر من غيره
 ولذا جعل الاقل فيه حاكما على الاكثر اذا احتياط في هذا الجمل
 اكثر تفطن (وقد عرفت من هذا التحقيق اى من قولنا والراوى
 في الحديث الصحيح والا) اى وان لم يكن المراد من التحقيق هذا
 القول فلا يصح هذا لانه (لم يسبق تحقيق) خبر هذا القول ويمكن
 ان يكون التحقيق ههنا بمعنى التصديق والمعنى قد عرفت من
 هذا التحقيق اى من تصديقك اباى فيما قلته (تفهم ان الغرابة)

اى كون الحديث غريبا (لاتنافى الصحة) اى كون الحديث صحيحا
 (لان كل واحد من آحاد رجاله) اى الغريب (ثقة اى عدل ضابط)
 لان الثقة من جمع العدالة والضبط (لانها) اى الغرابة
 (من اقسام الصحيح) كما عرفت فى قوله والراوى فى الحديث
 الصحيح الى آخره (اذ الصحيح ماله اسناد صحيح ولو واحدا
 على الصحيح) من مذهب المحدثين (خلافا لمن زعمه) اى كون
 الحديث غريبا منافى لكون الحديث صحيحا (كالجبايى) بضم الجيم
 وتشديد الباء (من المعتزلة) اى من جعلتهم بل من ائمتهم
 (وبعض المحدثين) والى هذا الزعم يشير كلام ابى عبد الله فى كتابه
 يقال لذلك الكتاب علوم الحديث (وقد تطلق الغرابة ويراد بها
 الشذوذ الذى هو من اقسام الطعن عند الاكثر) من اهل
 هذا الفن (وان كان التحقيق) فى الشذوذ (التفصيل السابق
 فى الحديث كما سبق) اى ككون الشذوذ من اقسام الطعن
 (فى بيان الشاذ والمنكر والمعلل وقد يجرى الشذوذ بمعنى الغرابة
 بمعنى كون الراوى منفردا لا بمعنى الشذوذ) الذى هو من اقسام
 الطعن (فتأمل وتذكر ما سبق) من التفصيل حتى لاتقع فى وورطة
 (فلانافى الشذوذ بذلك المعنى) اى معنى القربا (الصحة) اى
 كون الحديث صحيحا (عند الجمهور كالانفاقها) اى الصحة
 (الغرابة كذلك) اى عند الجمهور (ثم لاتغفل) انك (اذ عرفت)
 فيما سبق (معنى الصحيح لذاته) وهو ما يشتمل من صفات القبول
 على اعلاها (ولغيره) وهو ما لا يشتمل من صفاته على اعلاها
 بل على اوسطها او ادناها (ومعنى الحسن لذاته ولغيره) صلت
 ان الحديث (الضعيف هو الذى فقد فيه الشروط المستبرة
 فى الصحة والحسن) من المدلل والضبط والاتصال (كلاهما بعضا
 فاقسام الضعيف متعددة متكررة كما بيناها مفصلا) كل واحد منها

(ومراتب الصحيح والحسن اذ انهما و) مراتب الصحيح والحسن
 (لغيرهما ايضا) اى كراتب ذاتهما (متفاوتة) بسبب تفاوت
 هذه الصفات من العدالة والضبط وغيرها (فى الاحتجاج)
 ولما كان التفاوت مجالا يثبته بقوله (بعضها) اى بعض المراتب
 (فوق بعض) بحسب الامور المقوية (فى الرجحان والعمل به
 والاحتجاج بتفاوت تلك الصفات) فى القوة والضعف (وهى
 العدالة والضبط والاتصال ودرجاتها) فى العلوية والسفلية
 (بعد الاشتراك فى اصل الصحة والحسن هذا اى المذكور
 من اول الكتاب) والرسالة (الى هنا ما نيسر لنا فى تحقيق اقسام
 الحديث) المأخوذة (من الكتب المعتبرة) فى علم الحديث
 (كالتقريب) للنووى (والتدريب) للسيوطى (والالفة)
 العراقية (والنخبة) لابن حجر (وغيرها) ولما توهم ان تأليف
 هذا الكتاب فى هذه البلاد عبث لعدم اشتغال طلبتها باصول
 الحديث اجاب عنه بقوله (ومعرفة هذا التفصيل المذكور
 وان لم تكن) المعرفة (ضرورية اى لازمة ههنا اى فى بلادنا
 لانهم) اى لان طلبتها (يشتغلون با) لمواد و (العلوم الالية
 غالبا ولا يقرأون الاحاديث) الشريفة (الا نادرا) والنادر
 كالمعدوم (ولكن لما كان اخواننا فى الدين واعواننا جمع عون
 بمعنى المعين والظهير فى طلب اليقين من تعاون القوم اى اعان
 بعضهم بعضا مشغولين بتصحيح المشكلات فى بعض كتب
 الاحاديث فى هذا الاوان كالزمان وزنا ومعنى) قوله (والحين
 بيان له) وكانوا (متخبرين عند سماع هذه الاسامى) اى اسامى
 الاحاديث (و) كانوا (طالين لبيانها) اى (هذه الاسامى
 والمسميات) لها (فصلناها) جواب لما اى الاسامى مع بيان مدلولاتها
 (ازالة لحرمتهم) المتمكنة فيهم لعدم اهندائهم الى مطلوبهم

بلاياننا (وصدقة) اى وليكون هذا الكتاب صدقة (جارية)
 اى دأمة (لهم ولغيرهم) الى يوم القيام (الحمد لله الذى هدانا)
 وارشدنا (١) تأليف (هذا) الكتاب (وما كنا لنهتدى) اى
 وما كنا مهتدين له (لولا ان هدانا الله) اى لو لم تكن هداية الله
 ايانا موجودة لكن ليس فليس (وماتوفيقى واعتصامى) بشئ
 من الاشياء (الا بالله فالحمد لله على الختام) اى على ختام
 هذا الشرح (والصلاة والسلام على رسولنا محمد عليه) الصلاة
 و (السلام وعلى آله العظام) فى الصحاح آل الرجل اهله وعياله
 وآله ايضا اتباعه والمراد هنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب
 ولذا قبل كلما ذكر الآل وحده يكون المراد به اعم من اهل البيت
 اعنى المعنى الثانى واذا ذكر مع الاصحاب كما هنا يراد به اهل بيته
 لكن هذا ليس بحق اذا الحق ان يراد منه المعنى الثانى مطلقا اعنى
 معنى الاتباع وهم المؤمنون لاي معنى النفس ولا بمعنى اهل البيت
 خاصة (واصحابه الكرام) ذكره مع تقدم الآل بمعنى الاتباع
 تخصيصا بعد تعميم لاجل التعظيم واعلم ان عطف الخاص على العام
 وبالعكس مختص بالواو صرحه ابن مالك فى التسهيل والتفتازانى
 فى حواشى الكشف فى قوله تعالى ليس لك من الامر شئ الا به
 وبجئ نص عليه ابن هشام فى المغنى (وقد فرغت من تأليفه)
 اى الشرح (سنة احدى وخمسين ومائة والف بعد هجرة

من له العز والشرف فى عشر شهر ربيع الآخر فى مصر يوسف
 عليه) الصلاة و (السلام) وقعت فى مصره اثنتى عشرة سنة
 مجاورا فى جامع الازهر فى سنة ١٢٤٦ وحضرت على مجلس
 كثير من الفضلاء واخذت منهم علوما نافعة من الحديث والتفسير
 رحمة الله تعالى عليهم اجمعين (اللهم اختنا بالايمن والاسلام
 بحرمة سيد الانام آمين يا ذا الجلال والاكرام اذكك) لا بقبرك

(الانجاء والاعتصام) فحمدا ثم جدا قد استراح قلم الفقير يوسف بن عثمان الخربوتي مولدا والمدني موطننا الخادم للفقراء والطلبة في المدرسة المحمودية في المدينة المنورة على ساكنها افضل الحكمة من تسويد هذا الشرح قبيل ليلة القدر في الخامس والعشرين من رمضان المبارك ومن تبييضه في العشر الاوسط من ذي الحجة الشريفة كلاهما في سنة اثنين وتسعين ومأتين والف من هجرة من خلقه الله على اكل وصف واستمدت بروحانيته عليه الصلاة والسلام فقلت نظما

* وحيث الى باب الحبيب نجيرا * شفاء لامر اذى هنا اتوقع *
 * تمسكت ذلا وافتقارا بحلقة * تمرغت وجهي عندها انصرع *
 * توسلت ياربى اليك بنجاهه * فكن لي معينا في الثرى حين اوضع *
 * وهب لي ذنوبا لاتدع لي بآله * فاني فقير مذب انجرع *
 * بكيت بكاء عند ذا الباب مدة * فسالت دماء العين ثم تجمع *
 * اذا كنت لم ترحم فن رحم الفقير انى غريب في الديار مضيع *
 * صبيت على القبر ادموا لهجرة * فنادى منادى الغيب هل انت تجرع *
 * وان كثرا العصيان لست مباليا * اذا الفواد ريه من الذنب اوسع *
 * تمكك شكرى دمه بدم بحق * لعل عليه رحمة تنوع *
 وارجو من تشرف هذا الشرح بمطالعته ان يصلح بقلم العفو ما وقع فيه من الخطأ والتسليان لان هذا الجمع قد تصادف غابة سقوط همتي من الزمان وارجو من الله العليم ان يجعله ذخرا الى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم وان ينفع بفوائده جميع المسلمين ويمتنع من عوائده كافة الطالين اللهم اغفر لي ولوالدي ولكل اصولي وفروعي وقرابتي واحبتي واساتذتي ومشايخي وجميع امة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بحرمة من به ختم مصحف النبوة والرسالة وصلى الله تعالى عليه وعلى آله

قوله تجمع اصله
 تجمع بمعنى تجمعت
 سدد

قوله هل انت تجزع
 اى لا تجزع لان
 الاديب لا يذبح له
 الجزع والاضطراب
 في حضور الحبيب
 سدد

واصحابه وخلفائه واتباعه واحبابه واشياعه وعلماؤه وانصاره واوليائه
 وعلى كافة الانبياء والمرسلين والملائكة اجمعين ما جرت جوارى
 الافلام في عيالم عوالم العلوم موشيات العالم ومنشآت الاعلام
 * ياغيث المستغيثين اهملنا * لا افقنار بالعلوم والقنا *
 * لاتزغ قلوبا هديت بالكرم * واصرف السوء الذى جف القلم *
 يا رب صل صلاة لا انتهاء لها * على نبي هو المختار من مضر
 وآله الطيبين الطاهرين لهم * فضل على الخلق فى الاخلاق من بشر

م

طبع في المطبعة العامرة في ١١ جادى الاولى سنة ١٢٩٣

Princeton University Library



32101 076410669